الثورة
Al-Thawra
thawra.sy
نحو إعلام سوري حر

يومية سياسية | السنة الـ 59 | العـدد 17912 | 16 صفحـة
تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع
الخميس 27 صفر 1446 هـ | 21 آب 2025 م

لا ممرّ إلا عن طريق دمشق

5

ليلــــة لـن ينسـاها التاريــخ..
السوريون يحيون ذكرى مجزرة الكيماوي

4-3

الثقافة المؤسسية وحـبّ العمل.. رافعة بناء بعد التحرير

7

اقتصاد الظلّ.. أنشطة متنوعة بعيدة عن الرقابـــة

9

الاستثمار في الشباب.. حجر الأساس لإعادة بنـاء ســوريا

13

الموفَدون يطالبـون بالعفـو والعـودة.. والـوزارة تـــردّ

8

الثورة
خير إعلام سوري
Al-Thawra thawra.sy
العـدد 17912
الخميس 27 صفر 1447 هـ
21 آب 2025 م

الأردن: نجدد وقوفنا المطلق مع سوريا ونحذّر من العدوانية الإسرائيلية

• الثورة – أسماء الفريح:

أكد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي وقوف بلاده المطلق مع سوريا في جهود إعادة البناء على الأسس التي تضمن أمنها واستقرارها ووحدتها وسيادتها وسلامة كل مواطنيها وتحفظ حقوقهم.

ونقلت بترا عن الصفدي قوله في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في العاصمة الروسية موسكو: «نحذّر مرة أخرى من تبعات العبثية الإسرائيلية والعدوانية الإسرائيلية على الأرض السورية، وفي الشأن السوري، ما يدفع باتجاه الفوضى واللاستقرار.

«وأضاف: «نجاح سوريا نجاح للمنطقة برمتها، استقرار سوريا هو استقرار للمنطقة، ونعمل جميعاً من أجل بناء المستقبل السوري الذي يتجاوز المعاناة السابقة، ويضع سوريا على الطريق التي تضمن أمنها واستقرارها ووحدتها وسلامة كل مواطنيها.»وحول الأوضاع في جنوب سوريا، قال الصفدي: «نعمل مع الحكومة السورية ومع الولايات المتحدة الأميركية من أجل التوصل إلى حل على أساس أن كل الأرض السورية تبقى موحدة، وأن محافظة السويداء جزء من سوريا كانت ويجب أن تبقى، وعلى أن سكان المحافظة هم مكوّن أصيل من الشعب السوري ويجب أن يبقى وأن يحظى بالأمن والاستقرار وكافة الحقوق، مواطنون سوريون لهم ما لهم وعليهم ما عليهم كمواطنين سوريين».

وأضاف أن الأردن مستمر في هذه الجهود، مشيراً إلى «الاتفاق على تشكيل لجنة ثلاثية أردنية أميركية سورية من أجل تثبيت وقف إطلاق النار، ومن أجل العمل على حل يبقي على وحدة سوريا، وهو خط أحمر، ويحفظ سلامة مواطني سوريا، وهو خط أحمر لنا وللحكومة السورية وللجميع، ويحفظ حقوق كل السوريين».

وشدد الصفدي على استمرار كل الجهود من أجل إعادة الأمن والاستقرار إلى الجنوب السوري، لأن في ذلك حق لأهله، ولأن في ذلك ضرورة لأمن واستقرار سوريا، ولأن في ذلك أيضاً حفاظ على الأمن والاستقرار في المملكة» وقال: «وتعلمون جميعاً ما تعامل معه الأردن من تحديات عبر الحدود السورية في الماضي من تهريب للسلاح والمخدرات، نتيجة الفوضى واللا استقرار التي كانت موجودة في سوريا وفي الجنوب السوري».

وجدد الصفدي التأكيد على مواصلة العمل مع الحكومة السورية، ومع الأشقاء في المنطقة، ومع الولايات المتحدة الأميركية ومع كل الشركاء من أجل إنهاء الأزمة في الجنوب السوري، ومن أجل إدخال المساعدات، وتثبيت الأمن والاستقرار، ومن أجل أن تكون سوريا كلها شمالها وجنوبها جزءاً من سوريا آمناً مستقراً لمواطنيه كل الحقوق، مبيناً أن هذه هي الأرضية التي ينطلق منها الأردن وهذا هو أساس المحادثات التي تتم فيها الاجتماعات بين الأردن وسوريا، والولايات المتحدة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في سوريا وتحديداً في الجنوب السوري.

وشدد على ضرورة توقف العبث الإسرائيلي وأن تحترم «إسرائيل» أمن وسيادة ووحدة سوريا، وأن تحترم أن لا حق لها في التدخل في الشأن الداخلي السوري.

وذكر بأن الحكومة السورية كانت أكّدت أنها لن تشكل خطراً على أحد، وأنها تحترم اتفاقية عام 1974، لكن التدخل في الشأن السوري واحتلال أرض سورية ليس أمنًا لـ«إسرائيل» بل هو تهديد لأمن سوريا وتهديد لأمن المنطقة، وهو دفع باتجاه الفوضى التي سندفع جميعاً ثمنها. من جهة أخرى، قال الصفدي: إن «على العالم أن يختار إمّا أن يقف مع المشروع العربي الذي سيضمن الأمن والسلام والاستقرار للجميع، بما في ذلك إسرائيل، وإمّا أن يبقى عاجزاً عن مواجهة المشروع الدماري الذي تقوده الحكومة الإسرائيلية، والذي لن يؤدي إلّا إلى المزيد من الصراع والدمار والخراب، والذي جعل من إسرائيل الآن دولة مارقة في عيون معظم دول العالم».

وأكد أنه يجب التصدي لما تقوم به «إسرائيل» من تدمير لأمن المنطقة واستقرارها، ولما تقوله أيضاً من هرطقات سياسية ومن أوهام لا تدفع إلّا باتجاه المزيد من الكراهية، مثل ما يسمّى بـ«إسرائيل الكبرى»، الذي لن يؤدي إلّا للدمار الأكبر، حيث إن هذا المشروع هو تأزيم أكبر، هو اعتداء على القانون الدولي، هو اعتداء على سيادة الدول، ولأن كل دول المنطقة بما فيها الأردن ستتصدى لأيّ محاولة إسرائيلية لفرض المزيد من الصراع والهيمنة والدمار عليها.

«التعاون الخليجي»: مواصلة تعزيز مسارات التعاون مع سوريا

• الثورة-أ. ف:

أكد مساعد وزير الخارجية الكويتي لشؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربية السفير نجيب البدر، اليوم عزم دول المجلس مواصلة كل جهد ممكن بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتعزيز مسارات التعاون مع سوريا في مختلف المجالات، ولاسيما في الجوانب الاقتصادية والتنموية والاستثمارية بما يحقق الأهداف والطموحات المشتركة.

ونقلت وكالة كونا عن السفير البدر قوله عقب اختتام اجتماع كبار المسؤولين في وزارات خارجية دول المجلس بشأن دعم وتعزيز أطر التعاون مع سوريا الذي عقد عبر الاتصال المرئي: إن الاجتماع يجسد روح المسؤولية المشتركة والحرص الجماعي لدول مجلس التعاون على متابعة مستجدات الأوضاع في سوريا الشقيقة، ويؤكد في الوقت ذاته ثبات مواقفها الراسخة في دعم تطلعات الشعب السوري المشروعة وتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية لشعوب المنطقة كافة.

وأضاف: إن دول مجلس التعاون لم تدخر جهداً في تقديم الدعم للشعب السوري، إذ كانت سبّاقة في الاستجابة لاحتياجاته الإنسانية والإغاثية، كما تبنت مواقف سياسية واضحة دعمت الجهود الدولية للحفاظ على وحدة سوريا وسيادتها وتعزيز أمنها واستقرارها، وهو ما تجلى في القرارات المتعاقبة الصادرة عن المجلس الوزاري الخليجي.

وأشار إلى أن اجتماع اليوم، الذي ترأسه، يأتي استكمالاً لهذه الجهود وتنفيذاً لقرار المجلس الوزاري في دورته الـ 164 التي استضافتها دولة الكويت في حزيران الماضي، الذي أكد أهمية تعزيز أطر التعاون مع سوريا وتطوير آليات أكثر فاعلية لدعم الشعب السوري بما يسهم في إعادة بناء مؤسسات الدولة واستعادة دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف معاناة السوريين .

تقرير أممي: داعش يستغل الانقسامات والفراغ الأمني في سوريا لإعادة تنظيم صفوفه

• الثورة:

حذّر وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب فلاديمير فورونكوف من أن تنظيم «داعش» لا يزال قادراً على التحرك في البادية السورية، حيث يسعى إلى استعادة قدراته العملياتية عبر استغلال التوترات الطائفية والانقسامات الانفصالية، مؤكداً أن هذه الأنشطة تهدد بشكل مباشر مساعي الحكومة السورية لترسيخ الأمن والاستقرار بعد سنوات الحرب.

وقال فورونكوف في إحاطته أمام مجلس الأمن الدولي إن الظروف الإنسانية الكارثية التي تعيشها عشرات آلاف النساء والأطفال في مخيمات شمال شرقي سوريا تسهم في رفع مخاطر التطرف، مشيراً إلى أن غياب حلول حقيقية لهذه الأزمة يجعلها ورقة ضغط بيد التنظيم، ودعا المجتمع الدولي إلى تبني مقاربة شاملة لمكافحة الإرهاب تقوم على احترام القانون الدولي وضمان حقوق الإنسان.

في السياق ذاته، شددت ناتاليا جيرمان المديرة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة على أن انعدام الأمن داخل المخيمات شمال شرقي سوريا يجعلها بيئة مثالية لانتشار الفكر المتشدد، مطالبةً بدعم عاجل للدول الأعضاء لتمكينها من مواجهة التحديات الأمنية والإنسانية المتفاقمة.

وخلال الأشهر الأخيرة، كثّف تنظيم داعش نشاطه عبر تنفيذ هجمات متفرقة في مناطق عدة، غير أن قوى الأمن الداخلي السورية تمكنت من إحباط عدد منها واعتقال خلايا مرتبطة بالتنظيم، ورغم ذلك، يرى مراقبون أن استمرار الانقسامات بين القوى المحلية، إضافة إلى هشاشة الوضع الأمني، يمنح التنظيم مساحات للحركة ويساعده على الحفاظ على بؤر نفوذ قادرة على تهديد الاستقرار.

فايننشال تايمز: سوريا الجديدة في معركة تفكيك إمبراطورية المخدرات التي خلّفها الأسد

• الثورة:

كشفت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية في تقرير موسع أن سوريا تشهد منذ كانون الأول/ ديسمبر الماضي تحولاً غير مسبوق في مسارها، بعد إعلان الرئيس أحمد الشرع حرباً شاملة على تجارة المخدرات التي ازدهرت في عهد نظام الأسد البائد وحوّلت البلاد إلى مركز عالمي لإنتاج الكبتاغون.

أوضحت الصحيفة أن تجارة الكبتاغون مثّلت العمود الفقري لاقتصاد نظام الأسد خلال الحرب، حيث درّت نحو 5 مليارات دولار سنوياً، وجعلت سوريا من أكثر دول العالم إنتاجاً لهذه المادة، واعتُبر ماهر الأسد، شقيق الإرهابي الفار بشار الأسد، المسؤول المباشر عن تدفقات العائدات غير المشروعة لتمويل آلته العسكرية.

وبحسب شهادات ضباط سابقين، فإن الكبتاغون كان متجذراً حتى داخل بنية الجيش، حيث استخدم الضباط الحبوب في إطعام الجنود أو خلطها في الشاي والمعجنات بهدف رفع القدرة على التحمل أو مواجهة الجوع، في مشهد يعكس عمق تغلغل هذه التجارة في مؤسسات النظام.

أشار التقرير إلى أن الحرب التي أطلقها الرئيس أحمد الشرع ضد تجارة المخدرات أسفرت خلال الأشهر الثمانية الماضية عن تراجع يقدّر بنحو 80٪ في إنتاج الكبتاغون وتهريبه. كما تمكّنت السلطات من مصادرة أكثر من 200 مليون حبة منذ مطلع العام وحتى آب/ أغسطس، في واحدة من أوسع الحملات التي شهدتها البلاد.

وأبرز النجاحات تمثلت في استدراج واعتقال وسيم الأسد، ابن عم بشار الأسد، المتورط بشكل مباشر في شبكات التهريب والمدعوم من حزب الله، حيث ألقي القبض عليه أثناء محاولته استعادة مبالغ ضخمة من الأموال وسبائك ذهب مخبأة قرب الحدود.

ورغم النجاحات، ترى الصحيفة أن إنهاء تجارة المخدرات أصعب بكثير من إطلاق الحرب ضدها، وهو ما أثبتته تجارب دول أمريكا اللاتينية.

فشبكات التهريب لا تزال قادرة على التكيّف، وتعمل عبر فراغات السلطة أو مناطق خارجة عن سيطرة الدولة مثل الشمال الشرقي الخاضع للإدارة الكردية، والجنوب السوري حيث تنشط شبكات مرتبطة بعشائر بدوية وبقايا النظام السابق.

كما أن بعض الميليشيات العراقية المدعومة من إيران لا تزال تتحكم في شبكات التهريب عبر الحدود مع العراق، في حين تشكّل السويداء، حيث شهدت اشتباكات طائفية مؤخراً، ساحة رخوة تستغلها هذه الشبكات.

تقرير «فايننشال تايمز» شدد على أن تجارة الكبتاغون في سوريا لم تكن مجرد مشكلة محلية، بل تحولت إلى أزمة إقليمية مع وصول الحبوب المصنعة في عهد الأسد إلى أسواق الخليج، وحتى إلى أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ما أثار غضباً واسعاً لدى دول الجوار.

وأشار محللون إلى أن الطلب على المخدرات لم يتراجع، وأن الحبوب الرخيصة لا تزال متوافرة في دمشق بسعر لا يتجاوز 30 سنتاً، بينما تباع النسخ ذات الجودة الأعلى بما يصل إلى 30 ضعفاً في الأردن والسعودية والإمارات.

وأكدت الباحثة كارولاين روز، رئيسة مشروع تجارة الكبتاغون في معهد «نيو لاينز» للأبحاث، أن ما بعد سقوط نظام الأسد لم يشهد نهاية لهذه التجارة كما توقّع البعض، بل أظهرت الشهور الماضية أن تفكيكها سيستغرق وقتاً طويلاً، إذ أن البنية التي تركها النظام السابق كانت عميقة ومتشابكة.

وختم التقرير بالتأكيد على أن الحكومة السورية الجديدة تواجه تحدياً مركباً: ملاحقة أباطرة المخدرات، تطهير مؤسساتها الأمنية من الفساد، وضمان عدم تجدد شبكات التهريب التي ورثت الامبراطورية الأسدية، وهي معركة لا تقل خطورة عن الحرب التي عاشتها سوريا خلال السنوات الماضية.

الثورة
Al-Thawra
thawra.sy
العـدد 17912
الخميس 27 صفر 1447 هـ
21 آب 2025 م

في ذكرى مجزرة الكيماوي.. جرح غائر في ذاكرة السوريين

ستبقى شاهداً على أن السياسة غلبت الإنسانية

• **الثورة – منذر عيد:**

في 21 آب 2013، استخدم النظام البائد السلاح الكيماوي في الغوطة الشرقية بريف دمشق، ليكتب فصلاً جديداً من فصول المأساة السورية، فلم تكن المجزرة مجرد حدث دموي أودى بحياة 1400 مدني بينهم 99 طفلاً و194 سيدة، بل تحولت إلى محطة فارقة كشفت حجم الجريمة، وعرّت المنظومة الدولية في آن واحد.ا

عتمد النظام البائد في الهجوم على صواريخ محلية الصنع مزودة برؤوس حربية تحمل غاز السارين بقدرة تصل إلى 60 ليتراً للصاروخ، لتثبت التحقيقات الميدانية أن الذخائر المستخدمة مرتبطة بترسانة جيش النظام، ما يعني أن الجريمة لم تكن عشوائية بل قرار عسكري استراتيجي يهدف لإحداث صدمة وردع الخصوم عبر وسيلة محرّمة دولياً.

ما ميّز هذه الجريمة لم يكن عدد الضحايا فحسب، بل الطريقة التي قُتلوا بها، دقائق معدودة كانت كافية ليختنق الأطفال في أحضان أمهاتهم، وتمتلئ الشوارع والمستشفيات بجثث هامدة، وأجساد عاجزة عن التنفس، ولتتحول مشاهد الضحايا إلى رمز لانعدام الإنسانية، وإلى جرح غائر في ذاكرة السوريين لا يمكن محوه.

ورغم أن الصدمة العالمية دفعت للحديث عن تدخل عسكري ضد النظام، إلا أن المشهد انتهى إلى اتفاق دولي يقضي بتفكيك الترسانة الكيماوية السورية تحت إشراف الأمم المتحدة، وهكذا، جرى تسييل الدم السوري إلى مكسب سياسي للنظام البائد، الذي نجح في تجنب المحاسبة المباشرة مقابل التزام تقني بتسليم السلاح.

رغم وضوح الأدلة الميدانية والتقارير الأممية، لم تتم محاسبة المسؤولين عن المجزرة أمام المحاكم الدولية، وهذا الفشل كشف حدود القانون الدولي حين تتقاطع المصالح السياسية للدول الكبرى، وترك الضحايا بلا إنصاف، مما عزز ثقافة الإفلات من العقاب، ولتظهر مجزرة الغوطة عجز المجتمع الدولي عن حماية المدنيين حين يكون الجاني محصناً سياسياً، كما أبرزت أن السلاح الكيماوي، رغم تحريمه، قد يُستخدم ضد شعوب بأكملها دون رد حقيقي، لتتحول في المحصلة، الغوطة إلى مرآة لخذلان العالم أمام مأساة إنسانية موثقة بالصوت والصورة.

لم تكن الغوطة مجرد محطة في حرب طويلة، بل كانت جرس إنذار للعالم بأن الخطوط الحُمر يمكن تجاوزها دون عقاب، وستبقى الجريمة شاهداً على أن السياسة غلبت الإنسانية، وأن الدم السوري كان ورقة في لعبة المصالح الدولية، لتترك جرحاً غائراً في الذاكرة السورية.

العدالة لا تتحقق إلا بمحاسبة المجرمين

• **الثورة – فؤاد الوادي:**

فجر أربعاء الـ 21 من آب 2013، شهدت سوريا أبشع مجزرة في تاريخها، ودخلت معها الثورة مرحلة جديدة من المواجهة مع النظام الذي بدأ بانتهاج سياسة التدمير الكلي والإبادة الجماعية للمدن والقرى التي خرجت رافضة طغيانه واستبداده، ومطالبة بحريتها وكرامتها مستخدماً في ذلك أعتى أسلحته وأكثرها فتكاً ودموية لقمعها ووأدها.

في فجر ذلك اليوم وتحديداً في الساعة الثانية والنصف قصفت قوات النظام المخلوع بالأسلحة الكيميائية وبصواريخ محملة بغاز السارين الغوطتين الشرقية والغربية، وهو الأمر الذي أدى إلى استشهاد المئات معظمهم من الأطفال والنساء.

«مجزرة الكيماوي»، كانت البداية لمئات وآلاف المجازر التي ارتكبتها قوات النظام البائد طيلة سنوات الثورة، الأمر الذي يجعل من الحديث عن تطبيق العدالة الانتقالية ومحاسبة المسؤولين والقتلة أمراً ضرورياً للانتقال بسوريا نحو مرحلة جديدة من التسامح والبناء والتلاحم الوطني، لاسيما في ضوء الاستهدافات والمشاريع التي تستهدف وحدة واستقرار ومستقبل الشعب السوري الذي قدّم تضحيات كبيرة لينال حريته وكرامته.

وفي تفاصيل المجزرة، شنت قوات النظام المجرم ليلة 21 آب 2013 أربع هجمات كيميائية متزامنة على مناطق مأهولة في الغوطة الشرقية والغوطة الغربية، بما في ذلك بلدة معضمية الشام، مستخدمةً ما لا يقل عن عشرة صواريخ محمّلة بغاز السارين بكمية إجمالية تُقدَّر بنحو 200 ليتر. وأطلقت الصواريخ من منصات مخصّصة بعد منتصف الليل، واستُغلت الظروف الجوية التي أبقت الغازات السامة قريبة من سطح الأرض، ما أدى إلى سقوط أكبر عدد ممكن من الضحايا أثناء نومهم، وترافق ذلك مع حصار خانق مفروض منذ نهاية عام 2012، منع دخول الوقود والدواء والمستلزمات الطبية اللازمة لعلاج المصابين، مما فاقم الكارثة الإنسانية.

وقالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقرير لها اليوم في الذكرى الثانية 12 للمجزرة، إن «الذكرى تحل في مرحلة مفصلية من تاريخ سوريا، مع دخول البلاد مساراً انتقالياً يشهد التزاماً حكومياً متزايداً بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما يفتح نافذة حقيقية لتحقيق العدالة، وكشف الحقائق كاملة، وضمان محاسبة جميع المسؤولين عن هذه الجرائم».

وسجّلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان استشهاد 1144 شخصاً اختناقاً، أي ما يعادل قرابة 76 ٪ من إجمالي ضحايا الهجمات الكيميائية التي نفذها النظام البائد منذ كانون الأول 2012 وحتى أيار 2019. وتوزّعت حصيلة هذا الهجوم على النحو الآتي: استشهاد 1119 مدنياً، بينهم 99 طفلاً و194 سيدة (أنثى بالغة)، ما يثبت الاستهداف المباشر للمدنيين؛ إضافة إلى استشهاد 25 من الثوار، كما أصيب نحو 5935 شخصاً، غالبيتهم من المدنيين، بأعراض تنفسية وحالات اختناق جرّاء التعرّض للغازات السامة. ولا تزال آثار الهجمات على الغوطتين تتبدّى في أمراض مزمنة تصيب الجهازين التنفسي والقلبي، واضطرابات نفسية تشمل القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة، إلى جانب عيوب خلقية ومشكلات نمو لدى الأطفال المولودين لآباء تعرّضوا للهجوم، وتفاقمت التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية بفعل فقدان المعيل وتدهور القدرة الإنتاجية للمصابين.

ووثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان 222 هجوماً كيميائياً في سوريا منذ أول استخدام للأسلحة الكيميائية في 23 كانون الأول/ديسمبر 2012 وحتى 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، نُفِّذ قرابة 98 ٪ منها على يد قوات النظام المخلوع، ونحو 2 ٪ على يد تنظيم داعش. وتوزعت الهجمات وما نتج عنها من ضحايا وفقاً للجهة المنفذة على النحو الآتي: نفذت قوات النظام 217 هجوماً كيميائياً أسفرت عن استشهاد 1514 شخصاً، من بينهم 1413 مدنياً بينهم (214 طفلاً و262 سيدة)، و94 من الثوار، و7 من أسرى قوات النظام المحتجزين لدى الثوار، كما أصيب 11080 شخصاً، بينهم 5 أسرى من قوات النظام كانوا محتجزين لدى المعارضة.

وعقب سقوط النظام الأسدي، أكدت الشَّبكة في بيانها الصادر بتاريخ 17 كانون الأول 2024 ضرورة التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لكشف جميع مواقع الأسلحة الكيميائية المتبقية في سوريا وضمان تدميرها نهائياً، منعاً لأي استخدام مستقبلي، نظراً لما تمثله هذه الأسلحة من خطر جسيم على حياة المدنيين. وقد واصلت الشَّبكة متابعة هذا الملف من خلال توثيق الهجمات وإصدار تقارير وبيانات مفصلة، والتعاون مع الفرق والمنظمات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وأظهرت تقارير فريق التحقيق وتحديد المسؤولية الصادرة في 8 نيسان 2020 و12 نيسان 2021 و27 كانون الثاني 2023 مسؤولية النظام المخلوع عن خمس هجمات كيميائية، فيما أكدت تقارير التقدّم الصادرة عن المنظمة، وآخرها بتاريخ 24 تموز/يوليو 2024، أنَّ الإعلان الذي قدّمه النظام البائد بشأن مخزونه لم يكن دقيقاً أو كاملاً بسبب ثغرات وأوجه عدم اتساق لم تُحل، وبناءً على ذلك، يتضح أنَّ النظام لم يعلن عن كامل مخزونه أو عن جميع المنشآت المستخدمة في إنتاجه أو حيازته، كما يُرجَّح تخصيص أو إنشاء منشآت جديدة بعد تدمير المنشآت المعلنة عند انضمامه إلى الاتفاقية في أيلول 2013.

.. والجريمة لا تسقط بالتقادم

• **الثورة – عبد الحليم سعود:**

فيما تحلّ اليوم الذكرى الثانية عشرة على ارتكاب نظام الأسد البائد مجزرته الرهيبة في غوطة دمشق مستخدماً أسلحته الكيماوية المحرمة دولياً ضد المدنيين، يستعيد السوريون على امتداد الوطن بكل حزن وألم وتطلع إلى محاسبة القتلة والمجرمين المسؤولين، صور الضحايا الأبرياء الذين قضوا في تلك الجريمة النكراء، حيث قدر عدد الشهداء بـ 1127 شخصاً بينهم 107 أطفال و201 سيدة، بالإضافة إلى إصابة نحو ستة آلاف آخرين بالغازات السامة. بالطبع لم تكن مجزرة الغوطة «الكيماوية» أول جريمة ترتكب بحق المدنيين الأبرياء في سورية، بل كانت واحدة من أفظع الجرائم التي ارتكبت خلال سنوات الحرب، فمنذ بدء الثورة في العام 2011 استخدم النظام البائد أعتى أسلحته الثقيلة من طائرات ودبابات ومدافع لقمع الاحتجاجات ضد نظام حكمه الفاسد، وحافظ على وتيرة شبه يومية من الضحايا المدنيين، حيث كانت تتجاوز في بعض الأحيان المئة ضحية في كل يوم، إلى أن قرر في الحادي والعشرين من آب عام 2013 زيادة غلته من الضحايا لإرهاب بقية الشعب الثائر بعد أن تأكد بأن الثورة ماضية حتى إسقاط نظامه. ورغم أن الولايات المتحدة وروسيا تمكنتا من استصدار قرار من الأمم المتحدة برقم 2118 لإجبار نظام الأسد على تفكيك ترسانته الكيماوية ووقف استعمال هذا السلاح المحرم دولياً، إلا أنه ظل يماطل ويضلل الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية والمجتمع الدولي طيلة السنوات التي تلت مجزرة الغوطة الرهيبة، حيث تم إحصاء عشرات المجازر الأخرى بنفس السلاح منها على سبيل المثال لا الحصر مجازر خان شيخون ودوما والشيخ مقصود وخان العسل والبياضة وغيرها.

وبحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن النظام البائد نفّذ «156 هجوماً كيميائياً منذ هجوم الغوطتين عام 2013 حتى هجوم عقيربات بريف حماة الشرقي في 12 كانون الأول 2016». إن إحياء ذكرى هذه المجزرة الرهيبة التي ستبقى صور ضحاياها الأبرياء محفورة في أذهان وضمائر كل شرفاء سوريا والعالم إلى أمد بعيد، يجدد الأمل ويحفز الهمم بأن تطول يد العدالة الانتقالية كل المجرمين الذي قاموا بارتكابها وارتكاب سواها من جرائم بحق الشعب السوري، ولا سيما رأس النظام الفار المجرم بشار الأسد وزمرته العسكرية والأمنية الحاكمة، وهو أدنى حقوق الضحايا الأبرياء.

إن مجزرة الغوطة الرهيبة وقتل مئات الأبرياء في ذلك اليوم الحزين، يعتبر جريمة دولية كبرى ضد الإنسانية، وينبغي ألا تسقط هذه الجريمة وغيرها من الجرائم بالتقادم، فالدلائل والبراهين والشهود على تلك الجريمة ما زالوا موجودين، رغم إنكار النظام البائد ونفيه لها، إضافة إلى عشرات التقارير التي أصدرتها منظمة «حظر الأسلحة الكيماوية» وتحدثت بإسهاب حول استخدام السلاح الكيماوي في سوريا.

.. ومسار الإفلات من العقاب مستمر

• **الثورة – منهل إبراهيم:**

في ذكرى مجزرة الغوطة الكيماوية، نستذكر اليوم تلك اللحظات المروعة التي شهدتها غوطة دمشق في فجر 21 آب 2013، حينما قُصف المدنيون الأبرياء بالسلاح الكيميائي في هجوم أسفر عن استشهاد نحو 1450 مدنياً، بينهم أكثر من 200 طفل وامرأة، وإصابة 6 آلاف آخرين.

هذا الهجوم المأساوي، الذي وصفته المنظمات الدولية بأنه واحد من أبشع جرائم الحرب في القرن الحادي والعشرين، يظل جرحاً نازفاً في ذاكرة الثورة السورية.

ورغم مرور أعوام لا تزال العدالة غائبة، ولا يزال المسؤولون عن هذه الجريمة الفظيعة دون محاسبة، وذوو الضحايا، الذين فقدوا أحباءهم في تلك الليلة المظلمة، يستمرون في المطالبة بمحاسبة الجناة وإحقاق العدالة.

وقد أكدت تحقيقات متعددة، بما في ذلك من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مسؤولية النظام المخلوع عن هذه الهجمات، ورغم ذلك، فإن العراقيل السياسية، في مجلس الأمن الدولي، حالت دون تقديم الجناة إلى العدالة.

اليوم، وفي ظل مرور هذه السنوات الطويلة، يجب أن تكون ذكرى مجزرة الغوطة حافزاً للمجتمع الدولي لإعادة النظر في موقفه من هذه الجرائم، ويجب إحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة جنائية خاصة لمحاسبة جميع المتورطين في جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوري.

إن العدالة والمساءلة عن الجرائم التي ارتُكبت بحق السوريين هي الأساس لتحقيق بيئة آمنة، والتي بدونها لا يمكن للنازحين واللاجئين السوريين العودة إلى وطنهم بكرامة، والمجتمع الدولي مطالب بالتحرك الفوري لإنهاء الإفلات من العقاب، وضمان عدم تكرار مثل هذه الجرائم، وتحقيق العدالة التي طال انتظارها.

ولا يمكن أن يسود السلام والعدالة في سوريا دون محاسبة حقيقية للمسؤولين عن هذه الجرائم، وهو ما يمثل خطوة ضرورية في مسار إعادة النهوض والتعافي الشامل، إذ تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن تحقيق العدالة لضحايا المجازر مطلب تاريخي، وركيزة أساسية لأي عملية مصالحة وطنية مستقبلية تضمن استقرار سوريا ومنع تكرار مثل هذه الجرائم، مشددةً على ضرورة أن تستند «العدالة الانتقالية في سوريا» إلى آليات قانونية واضحة، تشمل المساءلة الجنائية، وتعويض الضحايا، وكشف الحقيقة، مع ضمان محاكمات عادلة تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وخلصت الشبكة السورية إلى أن «الإفلات من العقاب لا يؤدي إلا إلى ترسيخ الاستبداد وإعادة إنتاج الأنظمة القمعية، ما يجعل تحقيق العدالة شرطاً لا غنى عنه لتأسيس دولة قائمة على سيادة القانون واحترام الحقوق الأساسية».

لاشك أن فتح ملفات المجازر المغلقة بات ضرورة حتمية بعد سقوط النظام المخلوع في 8 ديسمبر، باعتباره خطوة أساسية في مسار العدالة الانتقالية، التي لا تتحقق إلا عبر المحاسبة، وجبر الضرر، واستعادة الحقوق، والاعتراف الرسمي بالمجزرة.

في ذكرى مجزرة الكيماوي.. جرح غائر في ذاكرة السوريين

المحامي أحمد عبد الرحمن: المحاسبة ضرورية لتحقيق العدالة

الثورة -فردوس دياب:

استيقظ العالم في 21 آب 2013 على واحدة من أبشع الجرائم في تاريخ الحروب، وهي مجزرة الغوطة، والتي استخدم فيها النظام البائد السلاح الكيميائي، وهو الأمر الذي فاقم من عدد الضحايا الذين بلغ عددهم أكثر من ألف مدني جلّهم من النساء والأطفال.

هذه الجريمة لم تكن مجرد انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، بل شكّلت تحدياً مباشراً للنظام الدولي برمته، إذ مثّلت خرقاً فاضحاً للحظر القطعي على استخدام الأسلحة الكيميائية.

حول أبعاد هذه الجريمة المروعة لجهة محاسبة المجرمين وتحقيق العدالة الانتقالية، التقت صحيفة الثورة، الباحث في القانون الدولي المحامي أحمد عبد الرحمن، والذي استهل حديثه بالقول: «المفارقة أن سوريا في عهد النظام البائد قد انضمت إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية عام 2013 وأصبحت عضواً في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، ما يعني أنها التزمت قانونياً ودولياً بالتخلي عن هذه الترسانة وعدم استخدامها تحت أي ظرف، ومع ذلك، أثبت لاحقاً عبر تحقيقات آليات الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن القوات الحكومية السورية للنظام المخلوع استخدمت هذه الأسلحة في مناسبات عدة، في انتهاك مزدوج، أولًا لالتزاماتها الدولية، وثانياً للمعايير الإنسانية الأساسية.

وأضاف، إن المحاسبة على هذه الجرائم لا تمثل خياراً سياسياً أو رغبة أخلاقية فقط، بل التزام قانوني وأممي، فالإفلات من العقاب يقوّض ثقة السوريين بالعدالة ويبعث برسالة خطيرة للعالم، مفادها أن ارتكاب جرائم الحرب يمكن أن يمرّ بلا عواقب، وأن غياب المحاسبة لا يعمّق جراح الضحايا وحسب، بل يشجّع على تكرار الانتهاكات في سوريا وفي أماكن أخرى.

وأكد الباحث أن التركيز على المحاسبة في إطار العدالة الانتقالية يكتسب أهمية مضاعفة للأسباب التالية، لأن ذلك يكون في سياق التزامات دولية قائمة، فقبول سوريا بعضوية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يعني ارتباطها قانونياً بآليات الرقابة والتحقيق، و تجاهل المحاسبة يضعف مصداقية الاتفاقية نفسها ويقوّض المنظومة الدولية لحظر هذه الأسلحة.

كذلك أن المحاسبة ضرورية لردع الانتهاكات المستقبلية، فالتجارب الدولية أثبتت أن عدم محاكمة المسؤولين عن الجرائم الجسيمة يفتح الباب أمام تكرارها، فالمحاسبة هي الضمانة الوحيدة لعدم العودة إلى استخدام هذه الأسلحة.

كذلك حق الضحايا في العدالة الانتقالية التي تقوم على أركان، أهمها المحاكمة، جبر الضرر، وكشف الحقيقة، وضحايا الغوطة وغيرهم من السوريين يملكون حقاً أصيلاً في معرفة من أمر ونفّذ هذه الجرائم، وفي رؤية العدالة تُطبَّق بشكل ملموس.

كما أن المحاسبة بحسب عبد الرحمن أساسية لإرساء سلام مستدام، أي عملية سياسية في سوريا لا تتضمن آليات واضحة للمساءلة ستظل هشّة، فالعدالة لا يمكن أن تكون ثمناً للتسويات السياسية، بل أساس لها.

وختم المحامي أحمد عبد الرحمن بالقول: إن المحاسبة عن مجزرة الغوطة وسائر المجازر الكيميائية ليست مجرد قضية سورية داخلية، بل قضية تمسّ الأمن والسلم الدوليين، لذلك فإن مسؤولية المجتمع الدولي، إلى جانب السوريين أنفسهم، تكمن في عدم ترك هذه الجرائم دون عقاب، وإدماجها في أي مسار للعدالة الانتقالية، فبدون محاسبة، لا يمكن أن تكون هناك مصالحة، ولا يمكن للسلام أن يقوم على أساس متين.

وكانت قوات النظام المجرم قد شنت ليلة 21 آب 2013 أربع هجمات كيميائية متزامنة على مناطق مأهولة في الغوطة الشرقية والغوطة الغربية، بما في ذلك بلدة معضمية الشام، مستخدمةً ما لا يقل عن عشرة صواريخ محمّلة بغاز السارين بكمية إجمالية تُقدَّر بنحو 200 ليتر. وأطلقت الصواريخ من منصات مخصّصة بعد منتصف الليل، واستُغلت الظروف الجوية التي أبقت الغازات السامة قريبة من سطح الأرض، ما أدى إلى سقوط أكبر عدد ممكن من الضحايا أثناء نومهم، وترافق ذلك مع حصار خانق مفروض منذ نهاية عام 2012، منع دخول الوقود والدواء والمستلزمات الطبية اللازمة لعلاج المصابين، مما فاقم الكارثة الإنسانية.

جرح مفتوح وذاكرة عصيّة على النسيان

مثّلت ثلاثة أرباع ضحايا الهجمات الكيميائية في سوريا خلال الفترة ما بين 2012 و2019.

لم تقف المأساة عند حدود القتل الجماعي، بل خلفت آثاراً مستمرة حتى اليوم، فالناجون يعانون من أمراض في الجهاز التنفسي والعصبي، واضطرابات نفسية مزمنة، فيما يعاني الأطفال من صدمات عابرة للأجيال، كما أبلغت أسر عديدة عن ظهور تشوهات خلقية ومشكلات صحية لدى مواليدهم بعد سنوات من الكارثة. وكانت وثقت الشبكة السورية 222 هجوماً كيميائياً في سوريا بين 2012 و2024، نفذ النظام السوري 217 منها، ما يؤكد أنها سياسة منهجية وليست تجاوزات فردية، وأكدت أن الهجمات المعقدة لا يمكن أن تُنفذ إلا بقرار مركزي من أعلى هرم السلطة، ما يجعل الفار بشار الأسد المسؤول المباشر عنها بصفته القائد العام للقوات المسلحة. ورغم مرور كل هذه السنوات، لايزال السوريون يستحضرون المجزرة كيوم أسود في تاريخهم المعاصر، فيما يبقى غياب العدالة وصمة في وجه المجتمع الدولي، فلم تنجح السنون في طمس تفاصيل المجزرة، ولم تخمد المطالبة بمحاسبة مرتكبيها، فمجزرة الغوطتين ليست مجرد حدث في الماضي، بل جرح مفتوح يذكّر السوريين والعالم بأن الجرائم الكبرى لا تسقط بالتقادم.

• الثورة:

يوافق اليوم 21 آب الذكرى السنوية الثانية عشرة لهجوم نظام بشار الأسد بالأسلحة الكيميائية على الغوطتين الشرقية والغربية بريف دمشق عام 2013، الهجوم الذي حوّل ليل السوريين إلى فجر محمّل بالموت والرعب، ومنذ ذلك اليوم، يعيش السوريون هذه الذكرى بوجع متجدد، فيما تبقى صور الضحايا وأصوات المختنقين شاهداً دامغاً على جريمة لم تُحاسَب بعد.

ليلة الأربعاء 21 آب 2013، أطلقت قوات الأسد قرابة عشرة صواريخ محملة بغاز السارين على أحياء مكتظة بالسكان، قُدّر محتواها بأكثر من 200 ليتر من المواد السامة، وتم اختيار توقيت الهجوم بعد منتصف الليل حين كانت درجات الحرارة منخفضة والهواء ساكناً، ما أدى إلى بقاء الغازات الثقيلة قريبة من الأرض، وتحوّلت بيوت كاملة إلى غرف اختناق، في عملية أظهرت تخطيطاً مسبقاً لإيقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا وهم نائمون.

وفقاً لبيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، بلغت حصيلة المجزرة 1144 قتيلاً اختناقاً، بينهم 99 طفلاً و194 سيدة، إضافة إلى 25 من مقاتلي المعارضة. كما أصيب أكثر من 5900 شخص بأعراض تنفسية واختناقات متفاوتة، هذه المجزرة وحدها

رسالة رمزية تؤكد أن السوريين لن يسمحوا بإغلاق ملفها دون معاقبة الجناة

• الثورة – إيمان زرزور :

أحيت مساجد دمشق وريفها فجر اليوم الخميس الذكرى الثانية عشرة لمجزرة الكيماوي في الغوطتين عبر إطلاق تكبيرات جماعية في وقت متزامن من مكبرات الصوت في المآذن، لتتحول إلى رسالة رمزية قوية بأن ذاكرة السوريين لم تمحُ جريمة الإبادة التي ارتكبها نظام الأسد المخلوع بحق المدنيين في 21 آب 2013. جاءت التكبيرات لتؤكد أن المجتمع السوري لا يزال يستحضر تفاصيل المجزرة، وأن الزمن لم ينجح في طمس آثارها رغم مرور أكثر من عقد، هذه الخطوة الرمزية لم تكن مجرد إحياء ديني، بل حملت بعداً سياسياً وحقوقياً، إذ عكست إصرار الأهالي على إبقاء الجريمة حاضرة في الوعي العام ومقاومة محاولات طمسها أو إدخالها في خانة النسيان.

الهجوم الذي استهدف الغوطتين الشرقية والغربية عام 2013 بغاز السارين المحظور دولياً مثّل لحظة فارقة في مسار الحرب في سوريا، إذ قُتل فيه أكثر من ألف مدني جلّهم من الأطفال والنساء، وأصيب آلاف آخرون باختناقات حادة، وإحياء الذكرى بالتكبيرات جاء كتذكير بأن المجزرة لم تكن حدثاً عابراً في سياق الحرب، بل جريمة إبادة ممنهجة جرى التخطيط لها بعناية لإيقاع أكبر عدد من الضحايا.

من خلال هذا الإحياء الرمزي، يوجّه السوريون رسالة واضحة إلى الداخل والخارج: أن الجرائم الكبرى لا تسقط بالتقادم، وأن المسؤولين عنها، وفي مقدمتهم الفار بشار الأسد، يجب أن يخضعوا للمحاسبة أمام العدالة الدولية، فالتكبيرات كانت بمثابة صرخة ضد تبرئة نظام الأسد ورموزه من المجازر الموثقة.

تكشف هذه الخطوة أن السوريين باتوا يدركون أهمية الذاكرة الجمعية كوسيلة للحفاظ على سرديتهم أمام العالم، فالتكبيرات لم تُسمع فقط في الغوطتين، بل وصلت إلى قلوب آلاف السوريين في الشتات الذين شاركوا عبر وسائل التواصل الاجتماعي في إعادة نشر صور وذكريات المجزرة، ليؤكدوا أن الحقيقة ستبقى حية مهما طال الزمن.

إن إحياء الذكرى بهذا الشكل يرمز إلى أن صوت الضحايا ما زال يدوّي من تحت الركام، وأن السوريين، رغم المعاناة، يتفقون على أمر واحد: أنهم لن ينسوا جرائم الكيماوي ولن يسمحوا بإغلاق ملفها دون تحقيق العدالة.

الثورة
Al-Thawra
thawra.sy
العدد 17912
الخميس 27 صفر 1447 هـ
21 آب 2025 م

لا ممر إلا عبر دمشق

عندما تستخدم «الممرات الإنسانية» لتمرير المشاريع الانفصالية

• الثورة – فؤاد الوادي:

بعد الحديث عن ممر إنساني مزعوم عبر الحدود، تتضح الصورة أكثر أكثر، ويتفكك المشهد في السويداء بتراتبية أحداثه وتواترها، ليغدو أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، حيث المشاريع والدعوات الانفصالية المعلنة عند البعض، باتت تؤكد ما هو أبعد من الآني، إلى الممنهج والمنظم الذي كان يتحين اللحظة لاقتناص الفرصة لينهش في جسد الوطن.

ضمن هذا السياق التراتبي للأحداث جاءت المطالبة بـ« ممرات إنسانية » بين السويداء وكيان الاحتلال الإسرائيلي، لتستكمل وتنفذ الخطة الإسرائيلية الجاهزة والموضوعة مسبقاً لتقسيم وإضعاف سوريا، فيما سارعت أطراف عربية وإقليمية ودولية، لفضحها وكشفها ورفضها، لأنها تهدف صراحة إلى جعل الدولة السورية بلا أدنى مقومات وجودها وقوتها وتأثيرها ودورها، سواء على المستوى الداخلي، أم على المستوى الخارجي، وهذا الرفض عبرت عنه الأردن ولبنان والعراق ودول الخليج، بالإضافة إلى تركيا، وفرنسا وألمانيا، والولايات المتحدة وعبر مبعوثها الخاص توماس باراك.

من هنا، كانت الأهداف والغايات والأجندات التقسيمية والتخريبية واضحة منذ اللحظات الأولى لتحرير سوريا من النظام البائد، عند إسرائيل من جهة، وعند المطالبين بالانفصال من جهة ثانية، وبقدر ما كانت مطالبات ودعوات البعض من أبناء السويداء بتبر جزء أصيل من الوطن، بقدر ما كان الحسم والرفض قاطعاً وجامعاً عند الكثير من أبناء المحافظة و «المكون الدرزي» بشكل عام والذي كان مواكباً ومتسقاً مع موقف الدولة السورية، التي اعتبرت هذا الأمر تهديداً وجودياً مباشراً لوحدة أرضها ومصير شعبها، وهذا ما أكدته دمشق بالأمس على لسان مصدر حكومي عندما قالت بأنه لن يكون هناك ممر إنساني عبر الحدود، وبأن تقديم المساعدات الإنسانية يتم حصراً بالتنسيق المباشر مع مؤسسات الدولة في العاصمة، وذلك حرصاً على ضمان وصولها بشكل آمن ومنظّم إلى جميع المستحقين بما في ذلك محافظة السويداء وغيرها من المناطق.

كما أكدت دمشق بأنها منحت المنظمات الأممية المختصة التسهيلات والموافقات اللازمة للقيام بمهامها الإنسانية، في وقت تواصل فيه القوافل الوطنية والإغاثية السورية عملها بشكل منتظم بما يعكس التزام الدولة السورية بتأمين الاحتياجات الإنسانية.

«الممرات الإنسانية»، تكون عندما يُراد منها إدخال المساعدات الإنسانية، وليس إدخال وتمرير المخططات والمشاريع التقسيمية التي تستهدف بنية الدولة وركائز وجودها، ولاسيما إذا كان الطالب والمطلوب، أبعد ما يكون عن الحديث عن الإنسانية والضمير والرحمة، فالأول (الطالب) تسبب بقتل المئات من أهلنا في السويداء نتيجة تبعيته وعمالته وعدائه لوطنه وأهله، والثاني (المطلوب) وهو كيان الاحتلال الذي لا يحق له الحديث عن الإنسانية والأخلاق مطلقاً، في ضوء وحشيته واحتلاله ومجازره التي يواصل ارتكابها بحق الشعب الفلسطيني منذ نحو ثمانية عقود.

الرد السوري على الممر الإنساني عبر الحدود، كان واضحاً، وهو الرفض المطلق لهذا الأمر، وهذا الرفض المطلق، كان حاضرا وواضحا في اجتماع عمان 12 الجاري وبحضور سوري وأميركي، حيث أكدت الأطراف الثلاثة على دعم عملية إعادة بناء سوريا على الأسس التي تضمن أمنها واستقرارها وسيادتها ووحدتها وعدم التدخل بشؤونها، وتلبي طموحات شعبها.

وأكّد المُجتمِعون أن محافظة السويداء بكل مجتمعاتها المحلية جزء أصيل من الجمهورية العربية السورية، محمية ومحفوظة حقوق أبنائها في مسيرة إعادة بناء سوريا الجديدة نحو مستقبل منجز آمن لكل مواطني الدولة السورية، وبما يضمن تمثيلهم وإشراكهم في بناء مستقبل سوريا.

ورحّبت المملكة الأردنية والولايات المتحدة في الاجتماع بخطوات الحكومة السورية المتمثلة، بإجراء التحقيقات الكاملة ومحاسبة كل مرتكبي الجرائم والانتهاكات في محافظة السويداء، إضافة إلى استعدادها التعاون مع هيئات الأمم المتحدة المعنية وإشراكها بمسار التحقيق بالجرائم والانتهاكات التي ارتُكِبت، وزيادة دخول المساعدات الإنسانية لجميع المناطق في محافظة السويداء وتعزيز تدفقها، بما يشمل التعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، وتكثيف عمل المؤسسات الخدمية لاستعادة الخدمات التي تعطّلت جراء الأحداث في المحافظة، وبدء عمليات إعادة تأهيل المناطق التي تضرّرت من الأحداث التي شهدتها المحافظة، والترحيب بإسهامات المجتمع الدولي المستهدفة تلك الجهود، وإسناد الحكومة السورية في جهود عودة النازحين لمناطقهم، والشروع بمسار المصالحات المجتمعية في محافظة السويداء، وتعزيز السلم الأهلي، والتعبير عن ترحيبها بإسناد ودعم المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأميركية بهذا الصدد.

كما أن «اجتماع عمان» قد حمل العديد من الرسائل المهمة التي تقاطعت جلها نحو توافق عربي وإقليمي ودولي لدعم وحدة وسيادة واستقرار الدولة السورية ورفض كل مشاريع الانفصال والتقسيم.

بين سيادة الدولة ومخاطر المسارات الموازية

• الثورة – منذر عيد :

تأكيد المصدر الحكومي بالأمس أن المساعدات الإنسانية لن تمرّعبر أي ممر حدودي مستقل، وأن تقديمها سيتم حصراً من خلال التنسيق المباشر مع مؤسسات الدولة في دمشق، يعكس إصرارالدولة السورية على سيادة القرار الإنساني والإداري ضمن حدودها، ورفضها القاطع لأي مسارات بديلة قد تؤدي إلى فرض وقائع جديدة على الأرض، سواء عبر تكريس نفوذ خارجي أو الدفع باتجاه تقسيم غير معلن، ومن هنا، ينظر إلى الملف الإنساني باعتباره جزءاً من معركة الدفاع عن السيادة، وليس مجرد قضية إغاثية بحتة.

من نافلة القول :إن الاستجابة الإنسانية لا يمكن أن تُنفذ بمعزل عن الدولة صاحبة الأرض، إذ إن التنسيق مع مؤسساتها الرسمية هو الضمانة الوحيدة لتحقيق نزاهة العمليات الإغاثية بعيداً عن التسييس والانحياز، وأي تجاوزلهذه القاعدة فإنما يكون بمثابة مدخل لتقويض وحدة الأراضي السورية، عبر خلق مسارات بديلة قد تُستثمر لتحقيق أهداف سياسية تتجاوز البعد الإنساني.

من المؤكد أن المساعدات العابرة للحدود من دون تنسيق مع الدولة تحمل مخاطر جدية، لجهة تشجع الفوضى، وإضعاف دور المؤسسات الوطنية، ما يهدد البنية السيادية للدولة على المدى الطويل، وعليه فان دمشق لا تنظر إلى المسألة على أنها خلاف إجرائي حول آليات التوزيع، بل كجزء من صراع أوسع حول وحدة الأراضي والقرار الوطني المستقل.

كلام المصدر رسالة واضحة أن الدولة السورية موجودة، وشريكة في الأمن الإقليمي وقادرة على إدارة ملفاتها الإنسانية والسيادية، وأن مؤسسات الدولة ما زالت قائمة وتمارس دورها رغم سنوات الحرب والأزمات؛ وأي محاولة لتجاوزها أو الالتفاف عليها سيكون لها انعكاسات تتجاوزالداخل السوري.

إن إصرار دمشق على مركزية دورها في إدارة الملف الإنساني يعكس توازنا حساساً بين البعد الإغاثي والبعد السيادي، فهي تسعى لتأكيد حقّها في السيطرة على عمليات المساعدات باعتبارها جزءاً من سيادتها الوطنية، وفي الوقت نفسه تحذر من مخاطر تحويل الممرات الإنسانية إلى أدوات سياسية قد تعيد إنتاج سيناريوهات التقسيم والفوضى.

محاذير استخدامها في الحالة السورية

• الثورة – عبد الحليم سعود:

من المعروف أن الممرات الإنسانية هدفها بالدرجة الأولى ضمان خروج المدنيين من مناطق النزاع إلى مكان آمن، أو إيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين المتأثرين بالنزاع، أو إجلاء المرضى والقتلى والجرحى من المناطق المحاصرة، وتتميز بأنها آمنة ومنزوعة السلاح وقد يطبق فيها حظر الطيران أحياناً.

وتنشأ هذه الممرات من خلال اتفاقية بين طرفي النزاع المسلح، وتتم في الغالب بضمان طرف ثالث مثل الأمم المتحدة أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

لكن في المقابل يمكن استخدام الممرات الإنسانية لأغراض عدائية حيث تم استغلالها أو استخدامها من قبل أطراف النزاع أو أحد أطراف النزاع لتحقيق مكاسب عسكرية أو سياسية، إذ يمكن لأحد أطراف النزاع أن يستخدم الممر الإنساني كغطاء لشن هجوم على الطرف الآخر، أو لتحريك قواته أو معداته العسكرية دون اكتشافها.

وقد يتم استغلال الممرات الإنسانية لتهريب الأسلحة أو المعدات العسكرية إلى مناطق النزاع، ما يزيد من حدة العنف ويطيل أمده، كما يمكن أن تستخدم الممرات أيضاً لتجنيد مقاتلين جدد أو لإرسال مقاتلين إلى مناطق القتال، وقد يستخدم الممر الإنساني كورقة ضغط على الطرف الآخر، أو لفرض شروطه أو لتحقيق مكاسب سياسية.

من الواضح للعيان أن الحالة في الجنوب السوري «محافظة السويداء» لا تنطبق عليها معايير الأمم المتحدة لإقامة مثل هذه الممرات الإنسانية التي تطالب بها جهات خارجة على القانون في المحافظة، لأن محافظة السويداء بالأصل جزء لا يتجزأ من الدولة السورية، وما جرى فيها ليس نزاعاً مسلحاً بين طرفين كما يتم تصويره من قبل بعض الجهات المغرضة، وإنما حالة من حالات فض الاشتباك والنزاع بين أطراف محلية متنازعة، ورغبة حقيقية من الدولة السورية لاستعادة دور المؤسسات في منطقة جغرافية جرى اختطافها من قبل مليشيات خارجة على القانون لها أجندات خارجية وطموحات انفصالية تقوض وحدة وسيادة واستقلال البلاد.

فالحكومة السورية لم تقصر في إرسال المساعدات إلى المحافظة ولم تطبق أي شكل من أشكال الحصار على أبناء المحافظة، بل قامت بإرسال قوافل من المساعدات الإنسانية والفرق الطبية للقيام بدورها الوطني قبل الدور الإنساني، لأن أبناء السويداء كما عبّر السيد الرئيس أحمد الشرع في العديد من المناسبات هم جزء غال من النسيج الوطني السوري، وليسوا في موقع العداوة أو الخصومة، لتتم محاصرتهم أو التضييق عليهم حسب الروايات المجتزأة والمغرضة من قبل بعض الأقلام المشبوهة والجهات ذات المصلحة.

إن طرح موضوع الممر الإنساني في السويداء من بعض الأطراف في المحافظة ينسجم مع الأهداف العدوانية التي يبيتها رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والتي عبر عنها مؤخراً بالسعي لإنشاء ما يسمى «دولة إسرائيل الكبرى»، ويتسق تماماً مع الكلام الكثير الذي قيل في الفترة الماضية عما يسمى «ممر داوود» الذي يراد له أن يمتد عبر الجنوب السوري برعاية إسرائيلية من الجولان السوري المحتل إلى منطقة شرق الفرات، حيث تسيطر مليشيات قسد الانفصالية التي لا تخفي طموحاتها الانفصالية ورغبتها بالاستقلال عن الوطن الأم سوريا.

إن حل الموضوع الإنساني أو سواه في السويداء هو حل داخلي محض بين الحكومة السورية والفعاليات الشعبية والوطنية في المحافظة، ولا يمكن السماح بتدخلات خارجية تنقل المشكلة من ضفة إلى أخرى وتصعب أي إمكانية لحلها، ولذلك أعربت الحكومة السورية عن رفضها القاطع لأي ممر إنساني عبر الحدود، معتبرة أن تقديم المساعدات الإنسانية يتم حصراً بالتنسيق المباشر مع مؤسسات الدولة في العاصمة دمشق.

إن الممر الإنساني الوحيد الذي ينبغي أن تتضافر كل جهود المجتمع الدولي على إقامته حالياً، هو الممر الإنساني إلى قطاع غزة، حيث يعيش حوالي مليوني فلسطيني جائع تحت حصار صهيوني خانق، حيث لا دواء ولا ماء ولا غذاء ولا مستشفيات، في الوقت الذي تستمر فيه أبشع أنواع المجازر الإسرائيلية اليومية بحق المدنيين من الأطفال والنساء وكبار السن، حيث لا يمكن للمجرم في لحظة ارتكابه أبشع الجرائم بحق الإنسانية أن يرتدي عباءة الإنسانية، أو أن يكون جزءاً من حالة إنسانية في سوريا أو أي منطقة من العالم.

.. إنساني أم مشروع سياسي؟

• الثورة – نور جوخدار:

بعد تداول أنباء على مواقع التواصل الاجتماعي حول نية إنشاء معابر إنسانية من الحدود نحو السويداء، رفضت الحكومة السورية، أمس الأربعاء، أي طلبات لإقامة ممر إنساني باتجاه محافظة السويداء، مؤكدة أن إدخال المساعدات الإنسانية يتم حصراً بالتنسيق مع مؤسسات الدولة في دمشق وبالتعاون مع الأمم المتحدة. وقال مصدر حكومي لوكالة سانا: «لن يكون هناك ممر إنساني عبر الحدود، وقد منحت الحكومة المنظمات الأممية التسهيلات والموافقات اللازمة لممارسة مهامها الإنسانية داخل البلاد».

وكانت الحكومة السورية ومنظمات محلية ودولية أرسلت أكثر من 13 قافلة مساعدات إلى السويداء.

موقع « أكسيوس» الأميركي كان قد أشار إلى أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب سعت خلال الأشهر الماضية للتوسط في إنشاء ممر إنساني بين «إسرائيل» والسويداء بهدف إيصال المساعدات إلى السكان، ونقل الموقع عن ثلاثة مسؤولين أميركيين وإسرائيليين أن هذه الخطوة جاءت متماشية مع رؤية الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة الساعية إلى تحقيق مشروع «إسرائيل الكبرى»، الذي يشمل أراضي في فلسطين والأردن ولبنان وسوريا ومصر.

جاء ذلك بعد أن رفضت الأردن مرور مساعدات إسرائيلية إلى السويداء عبر أراضيها، ما دفع الجيش الإسرائيلي إلى إسقاطها جواً، في وقت أعربت فيه دمشق للولايات المتحدة عن قلقها من إمكانية استخدام الممر الإنساني لتهريب الأسلحة.

وكان وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش تبنى الفكرة علناً في 31 تموز الماضي، داعياً إلى «فتح ممر فوري لإدخال المساعدات».

فالحديث عن ممر إنساني ليس مجرد شائعة، بل يجري تداوله بجدية، والجغرافيا تفرض تحديات كبرى، فالسويداء تحدها من الجنوب الأردن، ومن الجنوب الغربي محافظة درعا، بينما تقع إسرائيل خلف هضبة الجولان المحتلة، أي أن لا حدود مباشرة تربط السويداء بإسرائيل، وبالتالي فإن أي ممر إنساني محتمل يجب أن يمر عبر أراضي درعا أو القنيطرة.

وفي تقرير نشره مركز جسور للدراسات عن عدة أهداف وغايات تطمح إسرائيل لتحقيقها من وراء «الممر الإنساني» المزعوم، أبرزها: محاولة تحسين صورة إسرائيل السوداء أمام الرأي العام العالمي بعد الحصار الخانق الذي فرضته على غزة وتسبب بحدوث مجاعة ووفيات طالت الكثير من الأطفال، وترتقي إلى تصنيفها أنها إبادة جماعية مما جعلها تتعرض لانتقادات دولية واسعة ورفض شعبي لسياستها في غزة، وهي تريد من «الممرّ الإنساني» المزعوم إلى السويداء أن تبدو بشيء من مظاهر الإنسانية، والمفارقة أن طلب إسرائيل جاء بوساطة من الولايات المتحدة التي استخدمت الفيتو لحمايتها من الإدانة في مجلس الأمن.

وتهدف أيضاً إلى تعزيز نفوذها في سوريا عبر استقطاب مكونات محلية على غرار ارتباط حزب الله بإيران، وتعمل من خلاله على التدخل في الشؤون الداخلية السورية، وضرب الاستقرار الذي تسعى إليه الدولة السورية بعد زوال نظام الأسد. بالإضافة إلى الدفع نحو تدويل ملف الأقليات تمهيداً لتقسيم البلاد أو إنشاء كانتونات خارج الحكومة المركزية، تحتفظ الميليشيات المنتشرة فيها بسلاحها، وترفض تسليمه، والاندماج في القوات الوطنية الحكومية العسكرية والأمنية، والمفارقة أن الولايات المتحدة تقدم في الوقت ذاته ورقة إلى الدولة اللبنانية حول نزع سلاح حزب الله، فيما تتوسط في سوريا لاتفاق يُؤمّن للمليشيات الاحتفاظ بسلاحها، وبسيطرتها على جزء من الأراضي السورية.

يفتح آفاقاً واسعة لفرص العمل..

استثمار «كارلتون دمشق».. يعكس أهمية التعاون العربي

• **الثورة – سعاد زاهر:**

شهد فندق الفورسيزن في دمشق، حفل توقيع عقد استثمار فندق «كارلتون دمشق» بين شركة لوكس للاستثمار واتحاد إذاعات الدول العربية، بحضور وزير السياحة مازن الصالحاني، ومحافظ درعا أنور الزعبي، وعدد من الشخصيات الرسمية والاقتصادية.

وأكد وزير السياحة في كلمته أن توقيع عقد استثمار فندق كارلتون ليس مجرد إعادة ترميم لفندق تاريخي، بل هو بداية مشروع متكامل يفتح آفاقاً واسعة لفرص العمل، ويسهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

وأضاف: «ما نقوم به اليوم ليس حدثاً عابراً، بل هو تعاون حقيقي قائم على مسار مدروس، وانطلاقة ضمن مشروع شامل لإعادة بناء سوريا كما نريدها، إن قطاع السياحة ليس رفاهية، بل هو قطاع اقتصادي حيوي يعكس مجد سوريا الحقيقي، وسنواصل العمل لبناء الحياة في كل زاوية من الوطن من أجل سوريا حرة، قوية، مزدهرة وعادلة.

«كما توجه بالشكر إلى المستثمرين الوطنيين الذين عادوا إلى سوريا رغم التحديات، وإلى أهالي كفرسوسة والمجتمع المحلي الذين شكلوا مصدر دعم وثقة في هذه المرحلة.

انطلاقة سياحية وثقافية

من جانبه، أوضح المدير والشريك في شركة لوكس للاستثمار مازن الخيرات أن توقيع العقد يمثل إعلان انطلاقة سياحية وثقافية جديدة، قائلاً: «إن الاستثمار في سوريا ليس مجرد مشروع اقتصادي، بل رسالة وطنية، نؤمن أن الفرص الكبرى تولد في الأوقات الصعبة، وهذا المشروع خطوة أولى في مسار طويل نريده مفعماً بالإنجاز، الشراكة مع وزارة السياحة تمنح المشروع قوة إضافية، من خلال تقديم الاستشارات الفنية والهندسية، واعتماد فندق كارلتون كفندق خمس نجوم، إلى جانب إتاحة فرص عمل للشباب السوري.

وأشار إلى أن التعاون بين القطاع العام والخاص والدولي هو الضمانة الحقيقية لنجاح المشاريع الاستثمارية في سوريا.

بدوره، أكد مدير عام اتحاد إذاعات الدول العربية، المهندس عبد الرحيم سليمان، أن هذه الشراكة تمثل فرصة استثمارية مهمة تعكس أهمية التعاون العربي في دعم الاقتصاد السوري، متمنياً للمشروع النجاح والازدهار، كما استعرض في بداية كلمته دور الاتحاد وطبيعة عمله، مختتماً بالتأكيد على أهمية هذه الخطوة الاستراتيجية.

تصاميم وأعمال تنفيذية

تزامن توقيع العقد مع الإعلان عن التصاميم والأعمال التنفيذية للمشروع، إيذاناً بانطلاق مرحلة جديدة لهذا الفندق العريق الذي كان شاهداً على العديد من محطات دمشق، ليعود اليوم بروح متجددة تحمل بعداً اقتصادياً وثقافياً وسياحياً.

على هامش التوقيع التقت صحيفة الثورة، عضو مؤسس في مجموعة لوكس وائل ناصر، مؤكداً أن الاستثمار في فندق كارلتون دمشق يعد بالنسبة له ولشركائه بداية نوعية في السوق السورية، مضيفاً: «نحن من أوائل المستثمرين الذين آمنوا بضرورة أن يكون لنا حضور في سوريا، بعد عشرين عاماً من العمل في دولة الإمارات وخبرة واسعة في بناء وإدارة الفنادق، أردنا أن نعكس تجربتنا على بلدنا الأم، شراكتنا مع وزارة السياحة واتحاد إذاعات الدول العربية ستجعل من كارلتون أيقونة سياحية وحديث الناس.

«وأكد أن المشروع لا يقتصر على بعد اقتصادي واستثماري فقط، بل هو أيضاً واجهة حضارية للبلد، ويمنح المستثمرين الثقة بوجود خطوات عملية على أرض الواقع، مما يشجع دخول استثمارات إضافية إلى السوق السورية، مضيفاً: «هذه التجربة هي الأولى لنا في سوريا، لكنها لن تقل قيمة عن أعمالنا التجارية في الإمارات، صحيح أن البدايات تحمل تحديات، لكننا على ثقة أن الشراكات مع الدولة ستذلل العقبات، والصعوبات غالباً ما تفتح المجال لأفكار إبداعية جديدة، لدينا خطة متكاملة تشمل الإدارة والتسويق، ويشرف على التنفيذ فريق من المهندسين والاستشاريين الذين ساهموا في بناء أهم فنادق المنطقة مثل قصر الإمارات وروتانا في أبوظبي.

«علي بلبل»، شريك مؤسس في مجموعة لوكس للاستثمارات، أوضح أن دخول مجموعة لوكس إلى السوق السورية يمثل امتداداً لأنشطتها في مجالات متعددة منها التكنولوجيا، الروبوتات، الإطعام والإعلان، مضيفاً: «عندما قررنا الاستثمار في سوريا بحثنا عن أكثر من فرصة، لكن فندق كارلتون شكل بالنسبة لنا خياراً استثنائياً، لأنه يحمل في ذاكرة سكان دمشق والزائرين الكثير من الذكريات الجميلة، إعادة إحياء هذا الفندق يعني إعادة جزء من ذاكرة المدينة وروحها.»وتحدث عن التحديات التي تواجه المشروع، موضحاً أن الفندق يحتاج إلى تجهيزات جديدة وبنية تحتية حديثة، خصوصاً في مجال الديكور والتكييف، وهو ما بدأت به الفرق الهندسية مباشرة بعد توقيع العقد.

وأضاف: «نحن ندرك حجم التحدي، لكن ثقتنا بالمشروع وبشركائنا جعلتنا نخطو هذه الخطوة، ما نقوم به اليوم استثمار مباشر، وسيمثل انطلاقة مهمة تعكس إيماننا بسوريا كسوق واعد للاستثمار.»

أما مدير التدريب في المركز الإذاعي والتلفزيوني طالب قاضي أمين فقد أكد أن «العقد الذي جرى اليوم بشأن اتفاق فندق الكارلتون، العائد ملكيته للاتحاد العربي للإذاعات العربية، يُعد خطوة استثمارية مهمة لصالح الاتحاد، فقد كان الفندق متوقفاً عن العمل، وهو ما انعكس سلباً على نشاطاتنا، لكننا نتمنى أن يشكّل هذا الاتفاق فاتحة خير، وأن يسهم في توفير التمويل اللازم لإعادة تأهيل المركز وتفعيله من جديد ليكون منارة للتدريب والتطوير لمصلحة الهيئات الإذاعية والتلفزيونية العربية، معتبراً أن هذه الخطوة تمثل فرصة استثمارية واعدة للاتحاد، وستكون لبنة مهمة في دعم الحركة السياحية في سوريا وإعادتها إلى موقعها الطبيعي.»

منبج.. مدينة الحضارات تستعيد ذاكرتها الأثرية

• **الثورة – جهاد اصطيف:**

تعرف مدينة منبج بأنها واحدة من أعرق مدن الشمال السوري، وأكثرها غنى بالمواقع الأثرية التي تعكس عمق حضارات تعاقبت على مرّ العصور، فهي مدينة ضاربة في التاريخ، تركت بصماتها في معالمها وأسواقها وحماماتها القديمة، لتشكل اليوم لوحة حضارية فريدة، تحتاج إلى جهد حقيقي للحفاظ عليها.

إذ بدا واضحاً أن هناك عملاً متسارعاً لحماية الإرث التاريخي وصون ما تبقى من القطع الأثرية، في ظلّ التحديات الكبيرة التي فرضتها سنوات الحرب وما رافقها من أعمال تخريب وحفر عشوائي.

جهود لحماية التراث

يوضح مدير الآثار والمتاحف في حلب منير القصقاص، وفق بيان، أن المديرية تولي اهتماماً بالغاً بالمواقع الأثرية في هذه المدينة العريقة، إذ بدأنا مؤخراً تنفيذ مجموعة من الأعمال بالتعاون مع مجلس مدينة منبج وإدارة المنطقة لحماية هذه المواقع، ونظراً لما تعرضت له بعض الآثار من تخريب نتيجة ظروف متعددة، فقد شرعنا في مشروع لجمع القطع الأثرية المبعثرة وحفظها ضمن الحديقة العامة والحمام العثماني.

ويضيف قصقاص: نعمل حالياً على تأهيل الحمام العثماني وتجهيزه، ليكون مركزاً لحفظ وعرض مجموعة من القطع الأثرية النادرة والمهمة، إلى جانب خطط لنقل وتجميع قطع أخرى ضمن الحمام، بما يضمن صون التراث وإتاحته للأجيال القادمة.

لا يقتصر التحدي على حماية المباني التاريخية فحسب، بل يمتد ليشمل ظاهرة الحفر العشوائي التي تفاقمت في بعض مناطق المدينة وريفها، وهو ما شكّل تهديداً مباشراً للمواقع الأثرية.

ويبين رئيس مجلس مدينة منبج أحمد شيخو أنه تتم حالياً عملية جمع القطع الأثرية الموجودة في المدينة والمبعثرة في مواقع مختلفة من الريف، والتي غالباً ما وجدت نتيجة الحفر غير المنظم.

ويضيف: بدأنا بنقل هذه القطع إلى مكان آمن بهدف حفظها وحمايتها، وهناك تنسيق دائم مع الجهات المعنية للحدّ من هذه الظاهرة المؤذية.

حلم المتحف الأثري

رغم هذه الجهود، يبقى الحلم الأكبر لأهالي منبج والقيّمين على التراث فيها، هو إنشاء متحف أثري متكامل، يضم جميع القطع الأثرية التي جمعت من المدينة وريفها، فالمتحف سيكون بمثابة مرجع ثقافي، يعرّف الأجيال بتاريخ منبج العريق، ويعيد إليها مكانتها بين المدن الحضارية.

يقول عدد من سكان المدينة: منبج ليست مدينة عادية، بل هي مرآة لحضارات متعددة، ومن الظلم أن تبقى آثارها موزعة هنا وهناك، نحن بحاجة ماسة لمتحف يليق بتاريخها، يحفظ إرثها، ويجعلها مقصداً للزوار والباحثين.

الطريق ليس سهلاً، فالتحديات عديدة، من نقص الإمكانات إلى الحاجة لدعم مؤسساتي أكبر، لكن إرادة أبناء المدينة ومسؤوليها تبدو واضحة، ألا وهي إعادة منبج إلى خارطة المدن الأثرية البارزة في سوريا، فمدينة منبج اليوم أمام تحدٍّ مزدوج، يتمثل بإنقاذ ما تبقى من آثارها وصونها من العبث.

وفي الوقت نفسه الاستثمار بهذا الإرث، ليكون رافعة ثقافية وسياحية، تعكس صورتها الحقيقية. وإذا ما تحقق حلم المتحف الأثري، فإن منبج ستعود لتتبوأ مكانتها الطبيعية كمدينة حضارة وتاريخ، شاهدة على عظمة الماضي وحارسة لذاكرة الأجيال القادمة.

هل تصنع نُخباً تعليمية أم ترهق الطلاب؟

مدارس المتفوقين تفتح أبوابها للعام الدراسي القادم

• **الثورة – لينا شلهوب:**

مع اقتراب انطلاق العام الدراسي الجديد، أصدرت وزارة التربية والتعليم، تعميماً يحدد شروط القبول وتعليماته في مدارس المتفوقين للعام الدراسي 2025 – 2026، في خطوة طالما انتظرها عدد كبير من الأسر الطامحة إلى مستقبل أفضل لأبنائها، والأهم لتعيد هذه المدارس تسليط الضوء على دورها كأحد أبرز مشاريع التعليم النوعي في البلاد. كما أن صدور هذا التعميم أثار تفاعلاً واسعاً بين الأهالي والطلاب والمختصين، الذين تراوحت آراؤهم بين الحماسة والقلق، فيما اعتبره خبراء خطوة أساسية للنهوض بالعملية التعليمية.

بين الطموح والقلق

الأهالي استقبلوا التعميم بمزيج من الفرح والتوجّس، إذ يقول أبو أحمد العابد والد طالب في الصف السادس: أعتبر أن التسجيل في مدارس المتفوقين فرصة لا تعوّض، مضيفاً: ابني متميز في مادة الرياضيات، وهذه البيئة قد تتيح له ما لا يمكن للمدارس التقليدية أن توفّره.

لكن السيدة أم جود بركات تنظر إلى الأمر من زاوية أخرى، تقول: نخشى من الضغط النفسي الكبير على الأطفال، فالامتحانات في مدارس المتفوقين صعبة، وقد تتحول الرغبة في التعلم إلى عبء إذا لم تُدار العملية التربوية بحكمة.

أبو زين مرشد يرى أن مدارس التفوق تعد حلماً يراود الأسر السورية، إذ لطالما ارتبطت مدارس المتفوقين في الوعي المجتمعي السوري بكونها بوابة نحو مستقبل علمي واعد، فهي مدارس تقدم برامج دراسية مكثفة، تركّز على تنمية مهارات التفكير النقدي والابتكار، وتتيح للطلاب فرصاً لاحقة في التميز الجامعي.

من هنا نرى أن الأهالي ينظرون إلى هذه المدارس كنافذة أمل، خصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وتحديات العملية التعليمية.

حماسة ممزوجة بالرهبة

من جانبهم، ينظر الطلاب إلى القرار بعين مختلفة، إذ يعبر البعض عن حماستهم، فيما يظهر آخرون قلقهم من صعوبة الاختبارات، إلا أنهم عبّروا عن تطلعاتهم وأحلامهم، لكنهم لم يخفوا مخاوفهم من صعوبة المنافسة.

لين العوام، طالبة في الصف التاسع، تقول: أتمنى أن أكون من المقبولين هذا العام، الامتحان على ما يبدو صعب، لكنني مستعدة لبذل أقصى جهدي، لعلي أحظى بمقعد في مدارس المتفوقين.

أما سامر كريدي، طالب في الصف الثامن، فيرى أن المسألة تحتاج إلى توازن، إذ عبّر عن ذلك من خلال حديثه عن ضرورة خلق وإيجاد بيئة مشجّعة على الإبداع، لافتاً إلى أنهم كطلاب يخشون من أن يكون الضغط الأكاديمي أكبر من قدرتهم على التحمل.

الخبير التربوي مازن أبو فخر، يصف القرار بأنه خطوة ضرورية للنهوض بالتعليم، مبيناً أن هذه المدارس تتيح بيئة تعليمية خاصة تنمّي التفكير النقدي والإبداع، لكن من الضروري أيضاً توفير دعم نفسي واجتماعي للطلاب، حتى لا يتحوّل التفوق إلى عبء.

أما الباحث في علم الاجتماع التربوي أحمد السالم فيشدد على مسألة العدالة، إذ يشير إلى أنه ينبغي أن تبقى هذه الاختبارات معياراً وحيداً للقبول، بعيداً عن أي اعتبارات أخرى، كما يجب ضمان انتشار هذه المدارس في جميع المحافظات لتكافؤ الفرص بين الطلاب.

رؤية مستقبلية

يرى مراقبون أن نجاح التجربة مرهون بقدرة وزارة التربية على تطوير البنية التحتية، وتأهيل المعلمين، وإيجاد آليات متابعة للطلاب بعد القبول، كما أن إشراك الأسرة والمجتمع في دعم الطلاب سيكون عاملاً أساسياً في تخفيف الضغوط وضمان استمرارية التميز.

فيما يرى آخرون أن هذه الخطوة يمكن أن تكون مقدمة لإصلاح أوسع في التعليم، عبر تعزيز الاهتمام بالمواهب والقدرات الخاصة منذ المراحل المبكرة، لكنهم يشددون على أن نجاح التجربة يتطلب تكامل الجهود بين وزارة التربية والأهالي والطلاب، إضافة إلى تحديث البنية التحتية وتوفير موارد إضافية.

وفي المحصلة، تبقى مدارس المتفوقين مشروعاً وطنياً طموحاً، يحمل في طياته آمالاً كبيرة لجيل جديد قادر على مواجهة تحديات المستقبل، وبينما يترقّب الأهالي والطلاب فترة البدء بالامتحان، ومن ثم نتائج القبول، تتجه الأنظار إلى مدى قدرة الوزارة على تحويل هذه المدارس إلى منصات حقيقية لصناعة التفوق والإبداع، كذلك يتطلب إدارة حكيمة لتجاوز التحديات وضمان أن يكون التفوق فرصة متاحة للجميع.

شروط التسجيل

بحسب التعميم الصادر عن الوزارة، فإن التسجيل يشمل صفوف السابع والثامن والتاسع من التعليم الأساسي والشرعي، إضافة إلى مرحلة التعليم الثانوي، ويبدأ التسجيل اليوم الخميس 21 آب 2025 ويستمر حتى الخميس القادم 28 منه، وذلك في دوائر البحوث التابعة لمديريات التربية، كما يشترط على المتقدمين إحضار الجلاء المدرسي، وصورة شخصية حديثة أثناء التسجيل، فيما سيجري الاختبار الكتابي يوم الثلاثاء 2 أيلول 2025، والذي يتألف من 100 سؤال متعدد الخيارات، بمدة زمنية تصل إلى ساعتين، بعد ذلك سيكون هناك اختبار شفوي في اليوم ذاته، يمتد لساعتين أيضاً، وبذلك يبدأ الدوام الرسمي في مدارس المتفوقين بالتزامن مع بداية العام الدراسي في المدارس العامة.

الثورة
Al-Thawra
thawra.sy
العـدد 17912
الخميس 27 صفر 1447 هـ
21 آب 2025 م

كل شيء عشوائي حتى المعاناة..

الأسواق الشعبية في دمشق.. نقص في الخدمات وتحديات يومية تواجه المتسوّقين

• الثورة - ثورة زينية:

وسط أزقة وأرصفة ضيقة في الأسواق الشعبية بدمشق، تتكرر المشاهد نفسها.. زحام شديد، نقص واضح في الخدمات وأسعار متزايدة تؤثر على حياة المواطنين اليومية، ورغم أن الأسواق الشعبية تعد شرياناً اقتصادياً مهماً لشريحة واسعة من المواطنين، إلا أن واقعها الحالي يكشف عن ضعف شديد في التنظيم وغياب مقومات الخدمة الأساسية.

هذه الأسواق التي كانت ملاذاً للمواطنين من ذوي الدخل المحدود، تواجه اليوم تحديات عدة تفاقمت مع مرور الوقت، ما يجعلها نقطة ضعف في البنية الخدمية للعاصمة.

إن أزمة الأسواق الشعبية في دمشق تتجاوز الجانب الاقتصادي، لتلامس أبعاداً تنظيمية واجتماعية وخدمية، فالمكان الذي يفترض أن يكون ميسراً ومفتوحاً أمام الفقراء، بات بيئة غير صالحة لممارسة أبسط مظاهر الحياة اليومية، بسبب ضعف الإدارة وغياب التخطيط.

نقص في أبسط الخدمات

على الرغم من كثافة الحركة اليومية في أسواق مثل باب سريجة، الزبلطاني، والميدان والشيخ سعد، وسوق الهال في شارع الثورة، إلا أن غياب التنظيم يجعل هذه الأماكن تعاني من نقص في أبسط الخدمات، مثل النظافة وتوفير حاويات القمامة، وإنارة الشوارع، وحتى مرافق الصرف الصحي، إذ يعاني المتسوقون من ارتفاع الأسعار التي لا تتناسب مع جودة الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى ازدحام البسطات العشوائية التي تعيق حركة السير وتسبب اضطرابات بين الباعة والمواطنين.

صحيفة الثورة التقت عدداً من المواطنين خلال تواجدهم في بعض تلك الاسواق للوقوف على واقعها الحالي..

نبيلة بهنسي من سكان حي القنوات، تقول: أضطر إلى القدوم لسوق باب سريجة رغم الظروف الصعبة، لأن الخيارات محدودة والأسعار في المحال الكبيرة مرتفعة جداً، لكن الفوضى هنا تجعل التسوق متعباً، وأشعر أن الخدمات شبه معدومة.

ربيعة دوه جي، ربة منزل من كفرسوسة، تقول: أتردد على سوق باب سريجة بشكل يومي لشراء احتياجات المنزل، إذ تبقى الأسعار هنا أقل مقارنة بالمحال التجارية الكبيرة، ومع ذلك فإن ظروف السوق مزعجة للغاية، فالازدحام شديد، والتنقل مع الأطفال أمر بالغ الصعوبة، كما أن المرافق العامة تكاد تكون معدومة والنظافة حدّث ولا حرج، وللأسف وكأن هذه الأسواق ليست ضمن أولويات الجهات المسؤولة!.

التنظيم غائب

جميل دوماني، مهندس متقاعد من حي الميدان: أزور السوق الشعبي أسبوعياً لتأمين احتياجاتي، لكن الأمر يزداد صعوبة في كل مرة، فالاكتظاظ شديد والتنظيم غائب والأسعار في ارتفاع مستمر، فضلاً عن غياب أبسط الخدمات العامة كدورات المياه النظيفة، أو حتى مقاعد للاستراحة من عناء التجول في السوق.

مضيفاً: إن غياب التنظيم ونقص الخدمات لا يؤثران فقط على تجربة التسوق، بل ينعكسان مباشرة على جودة حياة الناس وصمودهم في وجه الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، من هنا، يتحتم على المعنيين وضع خطط عاجلة وشاملة تضمن توفير بيئة أفضل لهذه الأسواق، ليتمكن المواطن من العيش بلا معاناة وسط ظروف معقدة ومتغيرة.

ماجد النجم، موظف متقاعد من حي الدويلعة، يعبر عن إحباطه من وضع هذه الأسواق: أعتمد على الأسواق الشعبية بسبب ضعف دخلي، لكنني أجد نفسي مضطراً للتسوق في ظروف سيئة، فالأسعار غير مستقرة، والسوق مزدحم، ولا توجد مرافق عامة أو إشارات تنظيمية واضحة، مضيفاً: التسوق في السوق الشعبي لم يعد خياراً اقتصادياً بل عبئ يومي إضافي.

وفيما يخص الباعة فيواجهون تحديات من نوع آخر، فهم يعانون من ضعف التنظيم وانعدام الدعم الرسمي، ما ينعكس سلباً على قدرتهم على الاستمرار وتوفير سلع بأسعار مناسبة.

سميح باجي، بائع خضار في سوق الزبلطاني منذ 11 عاماً، يروي تجربته: نعمل في هذه السوق منذ سنوات طويلة، لكننا نشهد تدهوراً سريعاً في التنظيم والخدمات، فلا توجد أماكن مخصصة لنا، ودائماً في حالة «كر وفر» مع عناصر شرطة المحافظة التي لا تفكر لنا ببدائل مناسبة، ونجبر على دفع غرامات متكررة وجلّ ما نريده مساحة نعمل فيها لنكسب لقمة عيشنا بعرق جبيننا.

بحاجة إلى خطط تنظيمية متكاملة

أحد المعنيين في مديرية الأملاك بمحافظة دمشق، فضل عدم ذكر اسمه، أكد أن العمل لتنظيم هذه الأسواق يتم حالياً ضمن إمكانيات محدودة، مشيراً إلى أن هذه الأسواق بحاجة إلى خطط تنظيمية متكاملة تشمل تطوير البنية التحتية، وفرض رقابة على الأسعار، وتحسين الخدمات الأساسية، موضحاً: هناك ضغط سكاني مرتفع، وانتشار واسع للبسطات غير المرخصة، ما يصعّب مهمة التنظيم، كما أن الموارد البشرية والمالية لا تكفي لتغطية جميع النقاط في الوقت ذاته.

وأضاف: نأمل بتحسين التنسيق بين الجهات المعنية، وتوعية الباعة والمواطنين للمساهمة في الحفاظ على نظام السوق، مؤكداً أن أي حل فعلي يجب أن ينطلق من إعادة النظر في البنية التنظيمية لهذه الأسواق، وضرورة تخصيص مساحات مناسبة للبائعين، مع فرض رقابة متوازنة تهدف إلى الضبط والتيسير.

في نهاية المطاف.. تبقى الأسواق الشعبية في دمشق قلب الحياة اليومية للكثير من الأسر، لكنها بحاجة ماسة إلى استجابة فعلية من الجهات المختصة، إن الأسواق الشعبية في دمشق ليست مجرد أماكن للبيع والشراء، بل فضاءات تعكس الواقع المعيشي والاقتصادي لغالبية الناس لذا، فإن إهمالها لا يعد تقصيراً خدمياً فحسب، بل تجاهل للمواطن وحقه في بيئة تليق به.

تظل الأسواق الشعبية في العاصمة مرآة حقيقية لحياة المواطن البسيط، لكنها بحاجة ماسة إلى دعم ومتابعة جادة لتتحول من معاناة يومية إلى فضاءات منظمة وآمنة تلبي احتياجات الجميع.

وفي ظل التحديات الاقتصادية والمعيشية التي تشهدها البلاد، يصبح من الضروري على الجهات المعنية وضع خطة متكاملة لتنظيم هذه الأسواق، بما يضمن استمرارها كمصدر رزق ومعيشة، من دون أن تبقى عبئاً يومياً على البائع والمستهلك معاً.

الثقافة المؤسسية وحبّ العمل.. رافعة بناء بعد التحرير

• الثورة - هنادة سمير:

لم يعد الحديث عن إعادة الإعمار في سوريا بعد التحرير مقتصراً على الأبنية والجسور والمصانع، بل امتد إلى إعادة بناء الإنسان وتعزيز منظومة القيم التي تحكم سلوكه في الحياة العامة والمؤسساتية، فالمؤسسات الناجحة لا تقوم على البنية التحتية والتشريعات وحدها، بل على ثقافة مؤسسية متينة تجعل من حب العمل والانضباط والمسؤولية قيماً يومية وليست مجرد شعارات.

في مرحلة ما بعد الحرب، بدت الحاجة ملحة لإعادة صياغة العلاقة بين المواطن ومكان عمله على أسس جديدة تُعيد الثقة وتزرع الانتماء.

هوية المؤسسات وروحها

يبين الباحث في الإدارة العامة علاء القاسم أن الثقافة المؤسسية ليست مجرد تعليمات مكتوبة في لوائح إدارية بل هي منظومة قيم وسلوكيات تحدد كيف يتعامل الموظفون مع بعضهم، ومع مهامهم، ومع جمهورهم، مشيراً في حديثه لصحيفة الثورة إلى أن هذه الثقافة تراجعت في سوريا خلال سنوات الحرب الطويلة بسبب الانقسامات والظروف الاقتصادية، ما انعكس على أداء كثير من المؤسسات.

وأضاف: اليوم أصبح تعزيز الثقافة المؤسسية أولوية، لأن بناء مؤسسات حديثة لا يتحقق بمجرد تغيير الهياكل أو إصدار تشريعات، بل عبر غرس قيم العمل الجماعي، الشفافية، والمساءلة.

ويرى القاسم أن تجربة الحرب غيّرت الكثير في الوعي العام بعد أن بقي «حب العمل» مجرد شعار يتردد في الخطابات الرسمية أكثر من كونه ممارسة واقعية، فشباب كثر شاركوا في أعمال تطوعية لإغاثة المحتاجين أو تنظيف الشوارع المدمرة، وآخرون عادوا إلى مدارسهم ومؤسساتهم بروح جديدة بعد التحرير، كل هذه النماذج تعكس إدراكاً متزايداً أن العمل ليس مجرد وسيلة للرزق، بل فعل انتماء ومشاركة في بناء وطن ينهض من تحت الركام، موضحاً أن حب العمل، في السياق الجديد، يعني أن يؤدي الموظف مهمته عن قناعة داخلية أن جهده له أثر مباشر في اعادة إعمار بلده أو في تحسين حياة الآخرين ليس لأنه مجبر على ساعات دوام، وهنا يظهر الفارق بين أداء روتيني محدود، وبين أداء نابع من إحساس بالمسؤولية والالتزام.

ويؤكد أن إرساء ثقافة مؤسسية جديدة في سوريا يحتاج إلى جهد مزدوج من الدولة والقطاع الخاص، فعلى مؤسسات الدولة أن تتجاوز إرث البيروقراطية، وتعيد صياغة بيئتها الداخلية لتغرس قيماً حديثة مثل الشفافية، العدالة، وتكافؤ الفرص، فما نحتاجه اليوم ليس موظفاً يحضر في الساعة الثامنة ويغادر في الثانية، بل موظف يشعر أن وجوده له قيمة، وأن عمله مقدّر وأنه شريك في الإنجاز، أما القطاع الخاص، فله دور لا يقل أهمية، إذ يقع على عاتقه تدريب الكوادر وابتكار أساليب تحفيز جديدة تعزز الانتماء للمؤسسة، ولدينا امثلة كثيرة من شركات ناشئة ظهرت في السنوات الأخيرة وتمكنت من تقديم نماذج لثقافة عمل مرنة تعتمد على العمل بروح الفريق، وتقدير المجهود الفردي، وإعطاء مساحة للإبداع.

ويمكن لهذه التجارب أن تصبح نموذجاً يحتذى به في مؤسسات أوسع نطاقاً.

لكن الطريق أمام بناء ثقافة مؤسسية راسخة في سوريا ليس سهلاً، كما يبين القاسم، فما زالت عقبات كبيرة تعترض هذا المسار، منها البيروقراطية التي تعرقل إنجاز أبسط المعاملات وتضعف روح المبادرة، إضافة إلى ضعف الرواتب والمحفزات، ما يجعل كثيراً من الموظفين يبحثون عن عمل إضافي أو يفقدون الحافز الأساسي للإنتاج، ومنها غياب أنظمة تقييم عادلة للأداء، ويشعر المجتهد والمقصر أحياناً بأنهما سواء في التقدير، هناك أيضاً مقاومة التغيير من قبل بعض الإدارات أو الموظفين الذين اعتادوا على نمط روتيني طويل الأمد، فمجمل هذه التحديات تجعل من الضروري تبني خطة شاملة لا تكتفي بالشعارات، بل تقدم حلولاً عملية قابلة للتنفيذ.

خطوات عملية نحو التغيير

ولترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على حب العمل هناك خطوات عملية كما يبين القاسم، منها إطلاق برامج تدريبية مستمرة تركز على القيادة وروح الفريق ووضع أنظمة تقييم عادلة تكافئ المجتهدين، كذلك تعزيز التواصل الداخلي ليشعر الموظف أنه شريك في القرار، وتوفير حوافز مادية ومعنوية، من المكافآت إلى التقدير العلني، وكذلك نشر قصص النجاح لتصبح نماذج ملهمة.

ويوضح القاسم أن الثقافة المؤسسية لا تفرض بالقوانين واللوائح، بل تبنى بالممارسة اليومية والقدوة الحسنة، فحين يرى الموظف أن مديره ملتزم بالقيم نفسها التي يطلبها منه، تبدأ الثقافة الجديدة بالتجذر.

وتشير الخبيرة الاجتماعية والتنموية سوسن السهلي إلى أن حبّ العمل يحتاج إلى بيئة عادلة ومحفزة، فإذا شعر الموظف أن جهده غير مقدر فلن يكون قادراً على تقديم أفضل ما لديه مهما كثرت الشعارات.

عدد من المواطنين عبروا عن آرائهم حول حب العمل، وتحدثت ندى الأشقر عن تجربتها بعد عودتها إلى عملها في مؤسسة الكهرباء فتقول: خلال السنوات الماضية فقدنا شعورنا بالانتماء الى مكان العمل أو جدوى ما نقوم به، لكننا اليوم نشعر أن كل مجهود نقوم به يسهم ولو بشكل بسيط في إعادة بناء وطننا وإيصال الخدمات إلى أهالينا في كل مكان.

وقال سليم شعبان، وهو شاب شارك في مبادرات تطوعية: تعلمت أن العمل ليس مجرد وظيفة، بل هو جهد نضعه لنبني وطننا الذي نحبه لبنة لبنة، ونبذل لأجل رفعته كل ما نستطيع.

الثقافة المؤسسية وحب العمل ليسا مجرد شعارات، بل هما حجر الأساس لنهضة سوريا بعد التحرير، فحين يقتنع الموظف أن عمله جزء من إعادة بناء وطنه، تتحول المكاتب والمعامل والورش إلى ورشات حياة، ويصبح كل جهد فردي لبنة في صرح جماعي أكبر.

نظافة الأحياء في دمشق.. تفاوت صارخ بين «الشعبية» و«المنظمّة»

• الثورة - ث. ز:

عند التجول في أحياء العاصمة، يلمس المواطن مباشرة الفرق الواضح في مستوى النظافة بين الأحياء الشعبية والمناطق المنظمة، ففي حين تحافظ بعض الأحياء المخططة تنظيمياً على مستوى مقبول من النظافة وجمع النفايات، تعاني الأحياء الشعبية من تراكم القمامة وانتشار الروائح والبعوض، ما يعكس خللاً واضحاً في توزيع الخدمات البلدية.

في أحياء مثل دمر، والتضامن، والمزة 86، وركن الدين الشعبي، ودف الشوك، تتكدس النفايات عند زوايا الطرقات، ويضطر السكان إلى التعايش مع واقع النظافة المتردي، وسط غياب حاويات كافية أو مرور منتظم لسيارات القمامة.

أبو أحمد، صاحب أحد محال بيع الأدوات الكهربائية في حي دف الشوك بين لصحيفة الثورة أن النظافة أصبحت مسؤولية الناس فقط، وسيارات البلدية لا تمر إلا كل عدة أيام، والحاويات شبه مفقودة أو مكسورة، مضيفاً: نعيش وسط النفايات وكأن الأمر طبيعي.

في المقابل، تبدو الصورة مختلفة تماماً في أحياء مثل أبو رمانة، والمالكي ومشروع دمر والمزة فيلات وتنظيم كفرسوسة، إذ يُلاحظ انتظام في جمع النفايات، وصيانة دورية للحاويات بل وحتى حملات تنظيف وتجميل تنفذها البلديات بشكل متكرر.

مسؤول في مديرية النظافة بمحافظة دمشق، فضل عدم ذكر اسمه، قال: نحن نعمل ضمن الإمكانيات المتاحة، لكن الضغط الكبير في بعض الأحياء الشعبية، وكثافة السكان، وسوء الالتزام برمي النفايات في الأوقات والمواقع المحددة، كلها أسباب تساهم في التدهور الحاصل.

ويشتكي سكان المناطق الشعبية من التهميش وضعف الاستجابة لشكاويهم، مؤكدين أنهم يشعرون أنهم خارج خارطة الخدمات، في وقت يتم فيه التركيز على المناطق المركزية أو التي تحظى بظهور إعلامي أكبر.

تُظهر هذه الفجوة بين الأحياء الشعبية والمنظمة حاجةً ماسة لإعادة توزيع الجهود والموارد بشكل عادل، فالنظافة ليست رفاهية، بل حق أساسي يتعلق بالصحة العامة والكرامة الإنسانية، وتبقى الحلول مرتبطة بالإدارة الفعالة وتوعية السكان، وزيادة المخصصات المادية والبشرية لأعمال النظافة في الأحياء الشعبية المهمّشة.

العـــدد 17912
الخميس 27 صفر 1447 هـ
21 آب 2025 م

الثورة
Al-Thawra
thawra.sy

الموفدون السوريون يطالبون عبر «الثورة» بالعفو والعودة.. والوزارة ترد

• **الثورة – علا محمد:**

لم يكن طريق العلم سهلاً يوماً، لكن الأصعب أن يتحول الحلم الأكاديمي إلى عبء ثقيل تحمله على كتفيك لسنوات طويلة، كثيرٌ من الموفدين السوريين الذين غادروا وطنهم بعهدة رسمية ليعودوا بشهادات عليا تخدم بلدهم، وجدوا أنفسهم اليوم في مأزق لا يشبه أي مأزق آخر، قراراتٌ مؤجلة، قوانينُ قاسية، ووعودٌ ينتظرون ترجمتها إلى أفعال، هؤلاء الموفدون تواصلوا مع صحيفة الثورة، علّ أصواتهم تصل إلى الرأي العام والمسؤولين، مؤكدين أن قضيتهم ليست مطلباً فردياً بل جرحاً جماعياً يطول شريحة واسعة من شباب سوريا المثقف.

وبحسب الموفدين، سنوات الحرب والأزمات السياسية والاجتماعية أثقلت كاهلهم، ما جعلهم يواجهون تحديات قانونية وإدارية ومالية معقدة أدت إلى توتر العلاقة بين الدولة وأبنائها، وأصبح العفو الرئاسي مطلبهم، ليشمل الموفدين المحكومين أو المقيدين مالياً، مؤكدين أنهم لم يرفعوا الصوت رفضاً للدولة، بل دفاعاً عن العدالة والحق في العودة.

أوضح الموفدون للثورة أن المرسوم الذي صدر في يونيو 2025 معلناً عن تسوية أوضاع الموفدين، كان من المفترض أن يمثل نقطة انطلاق لإغلاق ملف عمره أكثر من أربعة عقود، لكن الموفدين وصفوا الرد الأول على المرسوم بـ «الحذر»، مؤكدين أنه لم يعالج القصور السابق وكان في جوهره نسخة عن مراسيم قديمة، وأغفل الواقع السياسي والاجتماعي الجديد لسوريا بعد سنوات الحرب، كما أشاروا إلى افتقاره للمرونة والعدالة اللازمة لتسوية أوضاعهم بشكل حقيقي.

بالمقابل اعتبرت وزارة التعليم العالي أن المرسوم يهدف إلى تسوية شاملة للأوضاع القانونية والمالية للموفدين، وأن الوزارة ستتعاون مع جميع الجهات لضمان تطبيقه وفق القوانين المعمول بها، إلا أن البيان الرسمي بدا متحفظاً على بعض المطالب، مثل تمديد فترات العودة أو استثناء حالات خاصة، ما زاد من شعور الموفدين بعدم الشمولية، كما أشاروا إلى ضرورة النظر في العفو الرئاسي عن الموفدين المحكومين أو المقيدين مالياً.

أرقام تكشف حجم الإحباط

وفي محاولة لتوضيح حجم الإحباط، أجرى الموفدون للثورة استطلاع رأي علمي بين شريحة واسعة منهم، وأظهرت النتائج أن 36٪ غير مشمولين بالمرسوم، بينما أكد 69,8٪ أن شروط العودة غير واقعية، ووصف 78,7٪ أداء وزارة التعليم العالي بأنه «غير مقبول»، في حين طالب أكثر من 99٪ بالعفو الرئاسي عن الموفدين المحكومين أو المقيدين مالياً.

وبين الموفدون أن وزارة التعليم العالي لم تقم بأي تعديل جوهري استجابة للانتقادات ما عزز شعورهم بالإحباط، وهو ما نقلوه مباشرة إلى صحيفة الثورة، فبعد انتظار طويل، صدرت التعليمات التنفيذية رقم 12، وأدى ذلك إلى رد فعل شديد الحدة لدى الموفدين الذين عبروا عن استيائهم، معتبرين أن تحديد مهلة سنة واحدة للعودة غير واقعي واستثناء شريحة كبيرة من الموفدين دون تفسير كافٍ، كما أشاروا إلى وجود ثغرات قانونية وإدارية تتناقض مع نص المرسوم، بما في ذلك مراجعة التعليمات بعد انتهاء صلاحية المرسوم.

في حين ذلك أوضحت وزارة التعليم العالي أن التعليمات التنفيذية جاءت لتطبيق المرسوم بدقة، وأن أي تمديد أو تعديل يتطلب موافقة رسمية من الجهات العليا، ومع ذلك، لم يخفف هذا التوضيح من إحباط الموفدين الذين أكدوا استمرارهم في إيصال صوتهم ومطالبهم، بما فيها مطالبتهم بالعفو الرئاسي، مؤكدين شعورهم بالإقصاء والارتباك الإداري.

رفض قاطع ومطالب واضحة

الموفدون وفي بيانهم الثاني، أعلنوا رفضهم الكامل للمرسوم 97 والتعليمات التنفيذية رقم 12، محملين الوزارة مسؤولية أي نتائج سلبية محتملة، مطالبين بإلغاء التعليمات وإعادة صياغة مرسوم شامل يعكس العدالة والمساواة، مع وقف الإجراءات المالية والقضائية ضد الموفدين وكفلائهم، وضمان حرية الحركة والتسوية العادلة لجميع الموفدين، واحترام الخيارات الوطنية والأخلاقية وعدم معاقبتهم على مواقف سابقة، بالإضافة إلى العفو الرئاسي عن الموفدين المحكومين أو المقيدين مالياً.

وأكد بيانهم أن استمرار التجاهل سيؤدي إلى مزيد من النفور وفقدان الثقة بالمؤسسات الحكومية، مع التأكيد أن رفع الصوت جاء لضمان وصول هذه المطالب، بما فيها العفو الرئاسي، إلى القيادة والرأي العام بشكل مباشر.

تستند مطالب الموفدين إلى عدة عناصر، تشمل عقود الالتحاق الأصلية والحقوق المترتبة عليها، وحالات القوة القاهرة بسبب الحرب وظروف النزوح القسري، إضافة إلى التفاوت في التزامات الكفالات بين الموفدين، مع ضرورة مراعاة مبدأ المساواة والعدالة المنصوص عليه في الدستور.

وقد أظهر التسلسل الزمني للملف أن كل خطوة جديدة دون تعديل جوهري تعيد إنتاج الأخطاء القديمة وتزيد الشعور بالإحباط، كما أوضح الموفدون اليوم، يقف الموفدون عند مفترق طرق، إما أن تستجيب الدولة لمطالبهم العادلة عبر قرار سياسي جريء يعالج الملف بشكل جذري، أو أن تستمر الأزمة، ما قد يؤدي إلى خسارة جيل كامل من الكفاءات الوطنية الضرورية لإعادة بناء سوريا.

الوزارة تتجاوب سريعاً

تواصلت صحيفة «الثورة» مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لوضعها في صورة القضايا التي أثيرت من قبل الموفدين، وجاء الرد الرسمي سريعاً، مؤكداً اهتمام الوزارة بمصير الطلاب، حيث أوضح معاون الوزير لشؤون البحث العلمي، الدكتور غيث ورقزوق، أن هناك إعداد مسودة مرسوم ثان يهدف إلى شمول جميع الموفدين بما يضمن حقوقهم ويشجع على عودتهم، كما تعمل لجنة وزارية على تسهيل عودة الطلاب من خلال دراسة جميع الحالات بعناية، يعكس هذا التحرك السريع حرص الوزارة على الاستجابة لمطالب الموفدين وتعزيز ثقتهم بالجهات الرسمية.

رد الوزارة يظهر حرص الحكومة على متابعة الملف والعمل على تذليل العقبات، ما يفتح نافذة أمل أمام الموفدين السوريين لتحقيق حقوقهم الأكاديمية والوطنية. يبقى التحدي في ضمان شمولية الإجراءات وتطبيقها على أرض الواقع، والواضح أن هناك اهتماما حقيقيا بالاستماع والعمل على حلول عادلة.

كيف نحدد بوصلة الأولويات..؟

التعليم حق مشروع لا يؤجل ولا يؤطر

• **الثورة – مريم إبراهيم:**

تثير مشكلات بدء الدراسة كثيراً من الأخذ والرد، مع أسئلة باتت متداولة وحتى مستهلكة للغاية، حول الأسباب التي تفاقم من مشكلات بدء العملية التربوية والتعليمية لجميع المراحل في الكثير من المدارس، مع تباين واضح في ظهور مشاكل ما في مدارس، وتجاوز بعض المعوقات في مدارس أخرى. إذ بدا ملفتاً تصريح وزير المالية محمد يسر برنيه أن الأولوية في إنفاق موازنة سوريا القادمة للتربية والتعليم، وهذا القطاع سيكون في صدارة أولويات الإنفاق، في الوقت الذي أحدثت فيه الأرقام و الإحصائيات الصادرة عن التربية ذهولاً وقلقاً حول العملية التعليمية، وعدم توفير البيئة التعليمية المناسبة، فهناك أكثر من 2,9 مليون طالب بلا مقعد دراسي، نتيجة التدمير الكلي أو الجزئي لما يزيد عن 7250 مدرسة في مختلف المناطق، أبرزها ريف دمشق. في بعض الشعب الصفية، ليتجاوز عدد الطلاب الثمانين طالباً في الغرفة الواحدة، مع مشكلة الدوام النصفي وعدم كفاية المعايير التربوية بالشكل اللازم.

وفي منشور عبر منصة لينكد قال الوزير برنيه: يوجد أكثر من 7200 مدرسة بحاجة إلى ترميم وإصلاح، ونحو 2,4 مليون طفل بلا مدرسة، والدولة السورية تولي أهمية كبيرة لقطاعي الصحة والتعليم، والنظام الضريبي الجديد يشمل إعفاءات لقطاع الأعمال تستخدم للمسؤولية المجتمعية، الذي يعتبر قطاع التربية والتعليم من أهم مطارحها، وهناك مبادرات أخرى سيتم إطلاقها قريباً لتحسين جودة التعليم، وخاصة التعليم التقني والمدارس الذكية، ومستقبل سوريا مرتبط بالتعليم والارتقاء بالتعليم التكنولوجي، وتحسين كامل منظومة التربية والتعليم من بيئة وبنية تحتية ومناهج وتقنيات تعليمية حديثة.

لغة الأرقام

لا شك أن قراءة هذه الأرقام يعطي كماً كبيراً من المؤشرات، فوجود أكثر من 2,9 مليون طالب بلا مقعد دراسي هذا بحد ذاته أزمة وكارثة وطنية تدق ناقوس الخطر وتطلق الإنذارات بضرورة التحليل والبحث والتقصي، ووضع حلول مناسبة لتجاوز المشكلة، والتخفيف من السلبيات قدر الإمكان بالعمل الجدي للمعالجة تدريجياً وصولاً إلى الحلول اللازمة، حتى مع ما يواجهه هذا القطاع من مشكلات وتحديات مع كل عام، وعدم توفر البنى التحتية المناسبة للمدارس، وتفاقم الكثافة الصفية، والتي طالما كانت من الأسباب الرئيسية التي تواجه مدارس عدة في مناطق سكنية مختلفة تشهد ازدياداً في الكثافة السكانية، مع قلة في عدد المدارس التي تخدم هذه المناطق، وعدم القدرة لافتتاح شعب صفية إضافية، ووجود مدارس مدمرة جراء الحرب، ذلك كله يعكس أثراً سلبياً على الطالب وتدني نوعية ونتائج العملية التعليمية، حيث زيادة الأعداد يسبب ضغطاً، وتدنياً في استيعاب المادة العلمية والمتابعة الضرورية للطالب لاسيما الصفوف الأساسية، ليبدو المعلم تائهاً بين الكثافة والطالب.

خاص وعام

الخبيرة الاقتصادية عضو مجلس النهضة السوري راما الحسين بينت لصحيفة الثورة أهمية ملفي الصحة والتعليم في ظل الواقع الراهن وطرح أولويات من ناحيه الاهتمام بهما وكون حديثنا عن التعليم فيمكن ربط الصحه بالتعليم، ويمكن تحويل المدارس إلى مراكز تدعم الصحة النفسية والجسدية بتوفير وحدات صحية ومراكز استشارية نفسية، ويجب تدريب المعلمين على التعامل مع المشكلات الصحية والنفسية للطلاب، وتوعية الأهالي بأهمية الدعم النفسي. إضافة إلى ذلك، يمكن توفير مرافق رياضية وأنشطة ترفيهية لتعزيز رفاهية الطلاب، مع تضمين موضوعات صحية في المناهج الدراسية وخلق بيئة مدرسية آمنة تشجع على التعبير والابتكار.

وأوضحت الخبيرة الحسين أن النظام الضريبي الجديد يشجع الشركات على دعم قطاع التعليم عبر إعفاءات ضريبية للمساهمة في تطوير المدارس، تحسين جودة التعليم، وتقديم منح تدريبية، بما يعزز المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويساعد في دعم الفئات الضعيفة، ويحفز الابتكار في التعليم، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق تنمية مستدامة في هذا المجال.

وهذا عمل جيد، إذ يجب تفعيل القطاع الخاص ليكون داعماً ورافداً للقطاع العام عبر هكذا قوانين، وقبل التركيز على المناهج، يجب إعادة بناء الإنسان من خلال تنمية قيمه، ودعم صحته النفسية، وتعزيز مهارات التفكير النقدي والتواصل، وهذا يخلق أساساً قوياً لتعليم متوازن ومؤثر، وبرأيي الحديث عن تطوير التعليم يأتي بعد تأهيل المدارس وتأهيل الطلبه نفسياً وصحياً بالشكل الأنسب.

مقترحات عمل

الخبيرة في قطاع التعليم زينة قرموشي بينت لصحيفة الثورة أن قطاع التعليم شهد خلال سنوات الحرب انهياراً كبيرة مخلفاً فجوة بات العمل عليها بالواقع الحالي من أولويات الدولة نظراً لأهمية وحساسية هذا القطاع، ومناقشة الأخطار المتعلقة بجيل الشباب والطفولة المبكرة جراء الخلل الحاصل من تأثير منظومة التعليم من تداعيات الأزمة.

فوفق التقارير المنظمات الدولية يوجد أكثر من 2,4 مليون طفل خارج المدرسة في سوريا ولعدة اسباب منها عمليات النزوح والتهجير، وخروج مدارس عن الخدمة بسبب الدمار أو استخدامها كمراكز إيواء، والفقر وتدهور الوضع الاقتصادي، والجهل وعدم الاهتمام ببعض البيئات.

وأضافت الخبيرة قرموشي أنه في 14 محافظة يوجد حوالي 19427 مدرسة منها 7849 خارجة عن الخدمة عدد الطلاب أربعة ملايين ومئتا الف طالب متسرب وغير ملتحق حوالي 250 الف طالب هذا يعد كارثة ما يستدعي ايجاد الحلول وتضافر الجهود برؤية متكاملة بوزارة التعليم تكمن بمقترحات يمكن تطبيقها مع الاستفادة من تجارب الدول وإمكانية تماشيها بالواقع السوري، والاهتمام بالبنية التحتية للمدارس من حيث الترميم وبناء مدارس في مناطق تكتظ بالسكان أو البعيدة، فمن غير المعقول أن يجمع الصف الواحد 80 طالباً وأكثر، ومن المهم توفير خدمات كاملة وفتح اقسام مسؤولة عن المراقبة والدعم النفسي والسلوكي بأساليب تجعل الطالب يتقبل وليست مجرد شكلية، وإحداث صالات رياضية لأهميتها بالصحة العقلية والجسدية، ومختبرات العلوم العامة ، واقسام للأنشطة الثقافية والفنية والأدبية والفكرية والعلمية، وتحديث المناهج بما يتلائم مع تسارع العلوم والتكنولوجيا والمعارف والابتعاد عن الحشو والرتابة والملل المعرفي، والتركيز على المهارات الحياتية والابتكار والإبداع ومنع التحريض والمعلومات المضللة بالتاريخ والواقع لعدم توجيه الفكر إلا للعملية التعليمية، ودمج التكنولوجيا بالمناهج كمحتوى تعليمي ووسائل الإيضاح مثل التعليم الرقمي والتعليم الالكتروني ومنصات ومحتوى حديث وتعليم افتراضي، مع تدريب الطلاب على استخدام هذه التقنيات للدراسة والبحث العلمي، إضافة إلى تطوير التعليم المهني وربطه بسوق العمل، ولاحقاً تدريبه بمستوى متقدم عبر شركات ومؤسسات، وإشراك المجتمع المحلي والمنظمات الدولية للاستفادة من خبراتهم، وإيجاد طرق دورية لتقييم الطالب وليس فقط عن طريق الامتحانات مع تحديث بنظم الامتحانات والتقييم يعتمد بالقياس وقياس مهارات التفكير الإبداعي والتحليلي والاستدلال والتفكير النقدي والمعرفي، وتخصيص ميزانية ثابتة بعد ميزانية الترميم لجعل منظومة التعليم بتطور مستمر كبنية وتوافر خدمات.

وأضافت الخبيرة قرموشي اقتراح تبادل ثقافي مناطقي لمنع التأطير الفكري، ودعم واقع المعلمين من حيث الأجور والرواتب والتدريب المستمر وإيجاد الكفاءات والابتعاد عن الروتين التعليمي، وتخفيض رسوم التعليم الخاص والتنافس العالي بنماذج لا تليق إلا بطبقة معينة، وتقريب التعليم العام من هذه النماذج منعاً للانقسام الفكري والطبقي بالمجتمعات، وتشجيع الشباب والطفولة للمبادرات، والعمل على دمج فئات ذوي الاحتياجات الخاصة بقاعات ضمن الأصحاء مع توافر خدماتهم وتقارب الأصحاء ببرامج لمساعدتهم ودعمهم لإنتاج مجتمع خالي من التنمر والخصوصية، والاستفادة من هذه الفئة التي تمثل حوالي 35٪ من المجتمع، حيث إن التعليم حق مشروع لا يؤجل ولا يؤطر والتعليم حجر الأساس لمشروع مجتمع خالي من الفوضى وداعي للتقدم والإنتاجية، فالدول تقاس انتاجيتها اقتصادياً واجتماعياً بالتعليم.

معاناة الميدان

وللمعلمين معاناتهم الكبيرة التي تضاف للتحديات الأخرى حسب ما يوضحه عدد من العاملين في التربية، فهناك مشكلات جسيمة تشمل نقص الاستقرار المالي والوظيفي للمعلمين، وكثافة الصف وتدمير المرافق المدرسية، بالإضافة إلى التسرب المدرسي الواسع وفقدان الكثير من الأطفال حقهم في التعليم بسبب الأزمة الاقتصادية والحرب، كما أن هناك تحديات تتعلق بضعف المناهج الدراسية ونقص الموارد اللازمة للتعليم الجيد، ما يؤدي إلى تدني جودة التعليم بشكل عام، ويؤدي عدم استقرار الدخل وغياب الدعم المالي إلى فقدان المعلمين للإحساس بالأمان الوظيفي، ما يؤثر بدوره على أدائهم وعلى العملية التعليمية ككل.

دعم التعليم بالعموم

يبقى دعم التعليم في الظروف الراهنة، وفي ضوء الأرقام والإحصائيات الصادمة ضرورة وحاجة ماسة في واقع يتأكد فيه دور التعليم واهميته في بناء الأجيال التي تعلق عليها الآمال في بناء الوطن، مع ضرورة أن يكون ملف هذا الدعم في سلم الأولويات وخطط العمل، وعدم هدر الوقت، والاستفادة من قراءة الأرقام التي بدت أكبر حديث ودليل عن واقع يتطلب بدء العمل والسباق مع الزمن، واستثمار كل الطاقات والقدرات، والتشاركية مع مختلف الجهات للوصول لحل المشكلات والمعوقات، ولتلافي سلبيات المشكلة لاحقاً، ففي ضوء الأرقام يكون تحديد الخطط أنجح، وتحديد اتجاهات البوصلة يؤكد الأولويات في ملف محوري يعد البناء فيه هو البناء الحقيقي للمستقبل وللأوطان.

الثورة
Al-Thawra
thawra.sy
العـدد 17912
الخميس 27 صفر 1447 هـ
21 آب 2025 م

اقتصاد الظل.. أنشطة متنوعة بعيدة عن الرقابة

• **الثورة – ميساء العلي:**

انتشار البسطات الكبير على الأرصفة، هو نوع من اقتصاد الظل، كان من الممكن تنظيمه وتحويله إلى مشروع صغير، كذلك الورش الصغيرة تحت أقبية الأدراج هي الأخرى تحت هذا المسمى.اليوم نحن أمام واقع يفرض نفسه، خاصة وأن اقتصاد الظل كما يُعرف أو القطاع غير المنظم يشكل نسبة ليست بالقليلة، فمعظم التقديرات تشير إلى أنه بات يشكل ما نسبته من إجمالي النشاط الاقتصادي يتجاوز 65 بالمئة، وقد كان لظروف الحرب أيام النظام المخلوع دور كبير في زيادة تلك النسبة التي كانت قبل الحرب نحو 45 بالمئة.

مفاهيم متعددة

يقول المحلل الاقتصادي الدكتور فادي عياش: إنه لاقتصاد الظل مفاهيم متعددة، وتسميات مختلفة تتفاوت وفقها تقديرات حجمه وتأثيره في الاقتصادات الوطنية- وإن كانت بأغلبها سلبية.ولكن بالعموم يمكن اعتبار مفهوم اقتصاد الظل أنه « تلك الأنشطة الاقتصادية التي تتم خارج نطاق الرقابة الحكومية، ولا تُسجل في السجلات الرسمية، وبالتالي لا يظهر أثرها الاقتصادي بشكل مباشر ورسمي».ويضيف عياش في حديثه لـ«الثورة»: إن هذا الاقتصاد يشمل نوعين من الأعمال والأنشطة.

الأول: هو الأعمال والنشاطات المشروعة ولكنها غير رسمية، أي غير المرخصة والتي لا تخضع للرقابة المالية والتكليف الضريبي، وتشمل التهرب الضريبي بالإضافة إلى الأعمال والنشاطات غير المنظمة والعشوائية، والتي لا تدخل ضمن مفهوم الحسابات القومية، كالأعمال المؤقتة والموسمية والعمل ضمن العائلة والعمل الفردي وما شابه.

والثاني (وهو الأخطر) بحسب عياش، ويشمل الأعمال والنشاطات غير المشروعة وغير القانونية مثل التهريب بمختلف أشكاله، وتجارة الممنوعات، وأي نشاطات اقتصادية أخرى غير مسموحة قانونياً.ويتابع كلامه: بالعموم يعتبر اقتصاد الظل عاملا سلبيا جداً بالمفهوم التنموي، ويزداد تأثيره الهدام كلما زادت نسبته في الاقتصاد الوطني.

عدة عوامل

ولدى سؤالنا.. كيف ينشأ اقتصاد الظل ويتوسع، يجيب عياش أنه يتأثر بالعديد من العوامل منها انهيار الاقتصاد الرسمي، وضعف الرقابة والشفافية والمحاسبة، وتراجع الثقة بالمؤسسات الحكومية، وكذلك تأثير الظروف الخاصة كالحروب والأزمات والكوارث والعقوبات.ولكن أحد أهم الأسباب، بحسب عياش، هو ضعف مفهوم المواطنة، ومحدودية مفهوم المسؤولية المجتمعية، وانعدام الثقة نتيجة ضعف الحوكمة والشفافية والمساءلة، مما يؤدي إلى تراجع العدالة الاجتماعية بأبعادها المختلفة، وقد تراكمت هذه الأسباب مجتمعة في الاقتصاد السوري، وتعززت خلال الثورة.ويضيف عياش أنه ورغم صعوبة التقدير الدقيق لحجم اقتصاد الظل، إلا أن العديد من الباحثين والدراسات حددت نسب تتراوح بين 30 – 45 بالمئة قبل الثورة، وبنسب تتراوح بين 60 إلى 75 بالمئة قبل التحرير.

ارتفع إلى 90 بالمئة

وباعتقاد عياش فإن النسب الفعلية تفوق هذه التقديرات، لأنها بأغلبها اعتمدت على مفهوم الأعمال والنشاطات المشروعة وغير المرخصة، ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار الأعمال والنشاطات غير المشروعة كالتهرب الضريبي (رغم الترخيص) والتهريب بأشكاله والاتجار بالمواد الممنوعة، والمدعومة، والمضاربة بأشكالها المختلفة ونشاطات السوق السوداء والاحتكار بأنواعه، فيمكن تقدير حجم اقتصاد الظل في سوريا بنسب تصل حتى 90 بالمئة من حجم الاقتصاد الكلي في الفترة ما بعد 2021 حتى التحرير.ولذلك نجد التراجع الكبير في حجم الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، وانكماش هائل في الاقتصاد الرسمي تجلى في حالة الركود التضخمي الجامح، والذي أثر بشكل سلبي كبير على كل مؤشرات التنمية في سوريا.

إجراءات

ويقول عياش: إن اقتصاد الظل اقتصاد حقيقي، ولكنه غير رسمي، وبالتالي يجب العمل على تحويله من الظل إلى النور، أي تحويله إلى اقتصاد رسمي من خلال معالجة أسبابه الأساسية ولاسيما في مرحلة التعافي بعد التحرير، إذ تم التخلص من آليات العمل للنظام المخلوع ويجري العمل على رفع نهائي للعقوبات، وإعادة الانفتاح على الاقتصاد العالمي والاستثمار الخارجي.ومن أهم الإجراءات التي تساهم في معالجة حالة اقتصاد الظل، بحسب الخبير الاقتصادي، اعتماد هوية اقتصادية واضحة للاقتصاد السوري مع تطبيق مبادئ الحوكمة في كل المجالات والتي تقوم على العدالة والشفافية والمسؤولية والمساءلة، وذلك من خلال تشريعات مناسبة، لذلك عندها سيتحول اقتصاد الظل إلى اقتصاد رسمي ويساهم بقوة في التعافي والتنمية.

عصام تيزيني لـ «الثورة»: الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية تحسّن واقع الصناعيين والمواطنين

• **الثورة – رولا عيسى:**

لفت نائب رئيس غرفة صناعة حمص والباحث الاقتصادي عصام تيزيني، إلى أن الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية تسهم في تحسين واقع الصناعيين والمواطنين على حدّ سواء، مما يعكس خطوة إيجابية نحو تحقيق الاستقرارالاقتصادي في البلاد.

ونوه في حديث خاص لصحيفة الثورة بأهمية مرسوم إعفاءات الرسوم الإضافية على الكهرباء، مشيراً إلى أنه لطالما كان مطلباً للصناعيين لأكثر من عشر سنوات.

وقال: إن هذا المرسوم يُعد خطوة هامة في تحسين الواقع الصناعي في سوريا، خصوصاً فيما يتعلق بتكلفة الطاقة و الرسوم المفروضة على مختلف القطاعات.

إنهاء لأعباء إضافية

تيزيني أشارإلى أنه كان يتم فرض رسوم إضافية على فاتورة الكهرباء للمصانع، فإذا كان الاستهلاك يصل إلى 100 ألف ليرة سورية، كان يتم إضافة 22 ألف ليرة كرسوم على هذه الفاتورة، مما يعني أن فاتورة الكهرباء للمصانع كانت تصل إلى 122 ألف ليرة، وهو عبء إضافي على الصناعيين، كما لفت النظر إلى أن هذه الرسوم لا تخص الصناعيين فقط، بل كانت تطال المنازل و التجار على حدّ سواء.

من بين التحسينات الكبيرة التي جاء بها المرسوم، والكلام لتيزيني، هو إلغاء رسوم عديدة كانت تُفرض تحت مسميات متنوعة على الفواتير، الأمرالذي سيساهم في تحسين الوضع المالي للمواطنين.

إضافةً إلى ذلك، فقد تمّ إعفاء المنازل و التجار من بعض الرسوم التي كانت تشكّل عبئاً إضافياً، إضافة إلى تخفيف التكاليف العامة على المنتجين والمستهلكين على حدّ سواء.

توازن اقتصادي جديد

وركز تيزيني في حديثه على تحسين الإنتاج في الصناعات التي تعتمد بشكل كبيرعلى الكهرباء، مثل الصناعات البلاستيكية و صناعة الحديد، فحينما تنخفض تكاليف الإنتاج، يصبح من الممكن تخفيض الأسعار على المنتج النهائي، وهي قاعدة اقتصادية أساسية.

وذكر أن هذا القرار سيساعد بشكل كبير في تخفيف الأعباء عن المنتجين، وخصوصاً الصناعات الثقيلة، والتي تعتمد بنسبة 50 بالمئة من تكاليفها على الكهرباء، وهذا سيسهم في رفع كفاءة الإنتاج وتقليل التكلفة النهائية، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للاقتصاد المحلي.

العقارات من الجمود إلى الشلل

خبراء لـ «الثورة»: واقع السوق بعيد عن أي تصوّر منطقي

• **الثورة – إخلاص علي:**

كما الحالة العامة لا يزال الغموض سيد الموقف في السوق العقارية، تتعدد الروايات والتحليلات، ولكن الجميع يربط الأمر بالحالة المادية وسلسلة من الإجراءات والقرارات التي ساهمت في جمود وتردّي السوق، ولاسيما موضوع حبس السيولة والتسجيل العقاري الذي صدرت مؤخراً بخصوصه جملة من التسهيلات.

خلال جولة لصحيفة الثورة على عدد من المكاتب العقارية في دمشق كان هناك إجماع من قبل أصحاب تلك المكاتب على انعدام حركة البيع والشراء، واقتصار عملهم على الإيجارات فقط على عكس ما كان متوقعاً خاصة بعد التسهيلات الأخيرة .

غياب القروض

هناك مَن يُوسّع زاوية الرؤية ويرى أن ثمة عوامل أخرى غير منظورة للعامة تحول دون عودة الحياة للسوق العقارية.

الخبير الاقتصادي فادي ديب تحدث عن جملة معوقات يعاني منها السوق العقاري، لكنه يختلف مع الآخرين في توصيف الحالة، فهو يعتبر أن السوق يعاني من شلل جزئي وليس من حالة جمود.

وأضاف في تصريح لـ «الثورة»: إن ما يعانيه السوق ليس فقط بسبب القوانين، بل لأن البيئة الاقتصادية والاجتماعية الكاملة غير جاهزة لتنشيط هذا القطاع الحيوي ولخّص أبرز المعوقات التي تحول من دون نشاط السوق العقارية في سوريا رغم التسهيلات الأخيرة.

وهي بحسب الخبير ضعف القدرة الشرائية للمواطنين، فالتسهيلات لا تكفي إذا لم يكن هناك دخل حقيقي ومستقر يسمح للناس بالشراء أو حتى الاستئجار، فالغالبية تستهلك كامل دخلها في أساسيات المعيشة.

إضافة إلى أن التضخم وتقلّب سعر الصرف وغياب الثقة بالعملة الوطنية يخلق تردداً لدى الناس في الدخول بأي استثمار طويل الأجل مثل شراء العقار، على حد قول الخبير الاقتصادي. كما نوّه بأن غياب القروض العقارية المناسبة، يمنع شريحة واسعة من المواطنين من التملّك وكذلك غياب الضوابط التنظيمية، فليس هناك قاعدة بيانات واضحة للعقارات، ولا تنظيم فعلي للسوق، ما يجعل المضاربة والفوضى هي المسيطرة.

وتابع حديثه بالقول: إن افتقار سلوك السماسرة والمكاتب العقارية للمهنية والعمل وفق مصالح ضيقة، يضر بثقة المتعاملين ويعيق السوق عن التطور، كما أن ضعف البنية التحتية الرقمية وعدم وجود منصات إلكترونية موثوقة وشفافة تتيح العرض والطلب بشكل احترافي، بحسب الخبير هو ما يعزل السوق عن فئات كثيرة، خاصة الشباب والمغتربين.

عدا عن غياب المشاريع السكنية الشعبية بأسعار منطقية فلا يوجد توجه فعلي لمشاريع تنموية مدروسة تخفّض التكلفة وتفتح فرص تملّك حقيقية.

شروط قاسية للدفع

وأضاف ديب: بناءً على تجربتي الشخصية بالبحث عن بيت للإيجار أستطيع القول: إن واقع سوق الإيجارات بعيد تماماً عن أي تصور منطقي، ويعاني من «شلل جزئي» رغم الظروف التي كانت من الممكن أن تدفع به نحو حركة أنشط. وأشار إلى أسباب إضافية تزيد عبء مَن يبحث عن بيت للإيجار منها قلة العروض الجدية، فأغلب البيوت المعروضة هي للبيع، والإيجارات المتوفرة محدودة جداً، ووضعها سيئ ومكلفة. كما أن شروط الدفع قاسية، إذ يتم طلب إيجار سنة أو نصف سنة مقدماً، مما يزيد الضغط على المستأجرين.

الأسعار إلى ارتفاع

من جانب آخر، بدا الخبير العقاري الدكتور عمار يوسف أكثر تشاؤماً لجهة انتعاش السوق العقارية، متوقعاً استمرار ارتفاع أسعارها نظراً لزيادة الطلب خاصة مع عودة المغتربين، إضافة إلى توقف حركة البناء بسبب نقص السيولة عند تجار البناء نتيجة سياسة حبس السيولة التي يتبعها المصرف المركزي.

كما أشار خلال حديثه لـ«الثورة» أنه خلال هذه الفترة لن يكون هناك أي إجراءات جدية فيما يخص السوق العقارية لغياب الاستقرار الذي يجذب الاستثمارات ورأس المال، معتبراً أن جميع الاتفاقيات التي جرت حتى هذه اللحظة مجرد مذكرات تفاهم بأحرف أولية ولا تدعو للتفاؤل.

أخيراً يمكن القول: ثمة حالة من الفوضى والغموض تحكم السوق العقارية، بانتظار إجراءات تنظيمية وفق قواعد وشروط ومعايير متبعة في كثير من دول العالم أساسها العلنية والوضوح والثقة.

خبير مصرفي لـ «الثورة»: العملات الرقمية أمر واقع وتحتاج لأطر تنظيمية

• **الثورة – وعد ديب:**

بات معروفاً أن العملات الرقمية هي عملات إلكترونية أو افتراضية تستخدم تقنية التشفير لتأمين المعاملات والتحكم في إنشاء وحدات جديدة، وتمثل هذه العملات أصولاً رقمية لا وجود مادي لها، وتعمل كوسيلة للتبادل عبر الإنترنت، وغالباً ما تكون لامركزية، ما يعني أنها لا تخضع لسيطرة أي سلطة مركزية مثل البنوك أو الحكومات.

مصرف سوريا المركزي حذر من التعامل أو الاستثمار بالعملات الرقمية، مؤكداً أنها غير قانونية وغير معتمدة من قبله، وأن أي عمليات بيع أو شراء تتم بها تعد باطلة من الناحية القانونية، فهل الخطوة تتماشى مع التطورات العالمية في هذا المجال؟.

قوننة العملات

الخبير المالي والمصرفي، زياد وهبي، وفي تصريح خاص لـ«الثورة» قال: فيما يخص بورصة العملات الرقمية، فإن الدول الكبرى في العالم لم تعد تمنع التداول بالعملات الرقمية، فجزء من هذه الدول قوننها واعتبرها عملة رسمية، وجزء من هذه العملات اعتبرت لدى بعض من الدول أصول، بمعنى ليست عملة معتمدة، إنما «أصل» يتم تبادلها، والكلام لوهبي، مثل الذهب والفضة، كما أصبح لديها منصة تداول.

واعتبر الخبير المالي أن التحذير الذي جاء من المركزي بخصوص التعامل بالعملات الرقمية صحيح، وقال: لكن من حيث التوصية غير صحيح، فيجب أن يوضع لها قانون وتشريعات تنظيمية، ويكون لديها أصول متداولة عبر المنصات الالكترونية، بحيث نحذو حذو الدول الأخرى التي تتعامل بها، مع الاستفادة من تجاربها في هذا المضمار، وخاصة في ظل الانفتاح القادم الذي تشهده سوريا، وإعادة علاقاتها الاستراتيجية مع الدول الكبرى.

وتابع: إن هناك حقيقة لا يمكن إنكارها هي أن هذه العملات ستكون أمراً واقعاً، وأن معظم البلدان تجهز نفسها رويداً رويداً للتعامل بها، ويؤكد الخبير وهبي، أنه آن الأوان لتجهيز البنية اللازمة في سوريا للتعامل بالعملات الرقمية وخاصةً في ظل الظروف الحالية، والتي يتوافد بها السوريين الذين كانوا مغتربين وعودتهم لبلادهم بعد التحرير، فالجزء الأكبر منهم يتعامل بالعملات الرقمية، وما يحتاجونه لاستمرار عملهم وإقامة استثماراتهم عبر إطار قانوني يبقي استمراريتهم بالتداول بالعملات الرقمية، وبما يحفظ حقوق الجميع ويقلل من مخاطر التداول بهذا النوع من العملات.

عندما تكون الحوكمة خياراً..

خبير اقتصادي لـ«الثورة»: ضرورة لتعزيز التنافسية والاستقرار الاقتصادي

• الثورة - عبد الحميد غانم:

أكد الخبير الاقتصادي الدكتور رازي محي الدين في ورقة عمل قدمها إلى مؤتمر الاستثمار في جامعة دمشق، أن الحوكمة ليست ترفاً إدارياً بل شرط أساسي لبناء اقتصاد تنافسي.

وأشار محي الدين في حديث لـ«الثورة» إلى أشكال استخدام الحوكمة في القطاعات الاقتصادية، لاسيما في القطاع العام، إذ نحتاج إلى فصل السلطات، وتحقيق الشفافية والتحول الرقمي ونظم محاسبية ومعايير دولية.

أما في القطاع الخاص، فالمطلوب، بحسب محي الدين، الانتقال من الحماية إلى التنافسية عبر مجالس إدارة فعّالة وشفافية مالية وإدارة حديثة، وعلى مستوى الاستثمار، أن تخفض الحوكمة المخاطر وتجذب رؤوس الأموال وتؤهل سوريا لمكانة أفضل عالمياً.

وشدد محي الدين على أن تطبيق مبادئ الحوكمة يحدّ من الهدر والفساد، ويعزز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين، كما يفتح الباب أمام «تنويع الاقتصاد» عبر دعم الصناعات الوطنية والقطاعات الواعدة، ومن شأنه أن يرفع مستوى الكفاءة في إدارة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية.

ورأى أن الحوكمة تشكل أيضاً ركيزة أساسية للتحول الرقمي الذي يشكل محركاً رئيساً للنمو الاقتصادي، وبذلك تصبح سوريا بيئة جاذبة للاستثمار، وقادرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً.

وأكد محي الدين أن تحقيقها يتطلب تعزيز الشفافية من خلال نشر التقارير المالية والتشغيلية بشكل دوري لضمان ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة، وتقوية مجالس الإدارة عبر استقطاب أعضاء ذوي خبرة وتخصصات متنوعة لرفع جودة القرارات.

وشدد على ضرورة تفعيل إدارة المخاطر من خلال وضع نظام استباقي لرصد المخاطر المالية، التشغيلية، والقانونية، مع خطط استجابة واضحة، وكذلك ترسيخ ثقافة الالتزام من خلال تطبيق القوانين واللوائح الداخلية بعدالة على جميع المستويات من دون استثناء.

كما شدد على دمج التكنولوجيا، وذلك عبر اعتماد الأنظمة الرقمية لتسريع التقارير وتعزيز المراقبة وضمان دقة البيانات، وعبر التركيز على الاستدامة وإدراج الأبعاد البيئية والاجتماعية في القرارات الاستراتيجية لتعزيز المسؤولية المجتمعية.

ونوه بأهمية تطوير الكفاءات، وذلك من خلال الاستثمار في تدريب الكوادر الإدارية والمالية على مبادئ الحوكمة الحديثة.

«الأشغال العامة»: خطة شاملة للإعمار والتنمية في إدلب

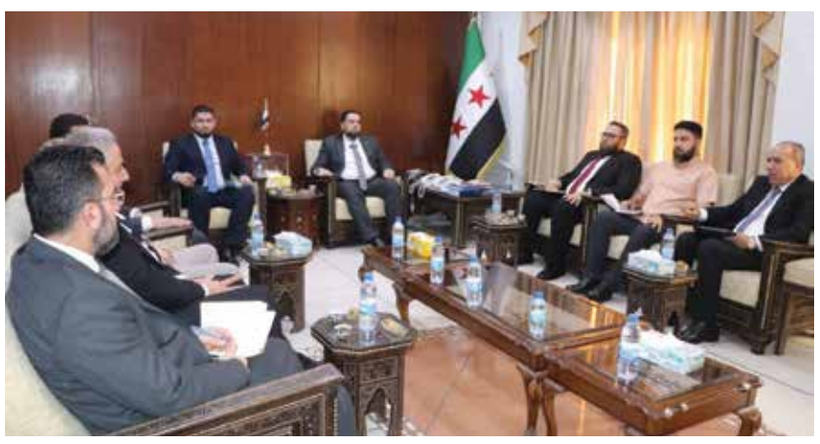

• الثورة - محمود ديبو:

بحث وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس مصطفى عبد الرزاق مع محافظ إدلب محمد عبد الرحمن، آليات وضع خطط إعمار المحافظة بعد الدمار الذي تعرضت له، بهدف تأمين عودة سريعة وآمنة للأهالي إلى مناطقهم، بالإضافة إلى تحديد الأدوار اللازمة لجميع الجهات المعنية.

وبينت الوزارة عبر صفحتها على "الفيسبوك" أنه تم خلال اللقاء الاتفاق على دور الوزارة في المحافظة عبر إحداث فرع للمؤسسة العامة للإسكان فيها يتبعه لاحقاً إحداث فرع للوزارة.

الاجتماع ناقش إمكانية إطلاق مشروع السكن الشبابي بدراسة جديدة تواكب التطور العمراني، وتدقيق قوائم المكتتبين على السكن الشبابي وتسوية أوضاعهم، إلى جانب الاتفاق على وضع خطة لتقييم المخططات التنظيمية للمناطق المدمرة والبلدات القديمة في المحافظة ومعالجة التعديات عليها.

تجهيزات لمحطة ضخّ في جبلة

من جانب آخر، وحول أعمال الشركة العامة للطرق والمشاريع المائية، ذكرت الوزارة أن الشركة واصلت أعمال تركيب وتشغيل التجهيزات الميكانيكية والكهربائية لمحطة ضخ مياه مبنى وحدة ريف جبلة، والتي تستهدف تغذية خزان كفر دبيل لتزويد مناطق حرف المسيترة بالمياه.

وبلغت نسبة تنفيذ المشروع حالياً بحسب مصادر الوزارة قرابة 80 بالمئة وتشمل أعمال تركيب الأنظمة الكهربائية، والمضخات وتجهيز البنى التحتية اللازمة لضمان التشغيل الفعال والمحكم للمحطة.

ويعتبر هذا المشروع من المشاريع التي تعمل عليها وزارة الأشغال العامة والإسكان لتحسين شبكات الري، وتعزيز كفاءة توزيع المياه في المناطق الزراعية، ما يسهم في دعم المزارعين وزيادة الإنتاجية الزراعية.

وفي حمص تابع فرع الشركة العامة للطرق والمشاريع المائية تنفيذ أعمال تعبيد وتمهيد ساحة الأندلس بمدينة حمص باستخدام المجبول الإسفلتي على مساحة وصلت إلى 4700 متر مربع، وتبلغ قيمة عقد المشروع الموقع ما بين الشركة ومحافظة حمص 565 مليون ليرة سورية.

وتقع ساحة الأندلس في وسط مدينة حمص وتخدم العديد من المؤسسات الحكومية والتجارية المهمة، الأمر الذي جعل تأهيلها أولوية لتحسين البنية التحتية وتسهيل الحركة المرورية في المحافظة.

أكرم عفيف لـ«الثورة»: الفطر المحاري مشروع اقتصادي ناجح وبديل غذائي

• الثورة - وفاء فرج:

ازرعوا الفطر المحاري ولو تحت الدرج، أو بسقيفة الحمام، أو بخندق في الحديقة، هو بديل آمن للحم، ويمكن ان يكون مشروعاً ناجحاً جداً بتكاليف بسيطة، كل كيلو تبن يعطي كيلو فطر، ومدة المشروع من البداية للنهاية من 45 -60 يوماً، ويبدأ جني المحصول بعد أقل من شهر من الزراعة، وبالتالي السؤال المطروح، فما هي الأهمية الاقتصادية لهذه الزراعة وكيفية زراعتها؟.

الخبير الزراعي والتنموي أكرم عفيف أوضح لـ«الثورة»: أنه تم العمل على زراعة الفطر المحاري منذ فترات طويلة وبدأت زراعته بالعام 2007.

ويضيف: مع بداية 2011 وبداية الأزمة السورية كان لدي القناعة مثل الكثير من الناس أن الأزمة ستطول وستنعكس على الأمن الغذائي، وبالتالي كان علينا البحث عن بدائل للحم، فكان هناك تربية الفري بالأقفاص، وأخيراً تم أخذ القرار والعمل على زراعة الفطر المحاري، الذي يعتبر بديلاً آمناً عن اللحم للمصابين بأمراض الكولسترول وشحوم وجلطات وأمراض القلب،إذ يعتبر تناول اللحوم العادية أحد أهم أسبابها، إضافة إلى أن الفطر المحاري مفيد لمرضى السرطان كونه قلوي، وبالتالي من أجل كل هذه العوامل تم اختيار الفطر المحاري كون مستلزماته متوفرة في سوريا بدءاً من التبن وأكياس النايلون وغيرها.

تكاليف قليلة

وبين أنه لا يحتاج لمواد مستوردة وتكاليفه قليلة جداً لا تتجاوز للكيلو بين 7- 8 آلاف ليرة سورية، ويباع في السوق بين 40- 50 ألف ليرة، إضافة إلى سهولة التعامل زراعياً مع الفطر، إذ يمكن وضعه في مكان مظلم ورطب، وفي أي مكان يمكن أن يزرع، وحتى ضمن الحديقة بحفر خندق.

ونوه بأنه يتوجب تحقيق بعض الشروط حسب الأماكن في سوريا، فهناك أماكن بعد الشهر العاشر وقبل نهاية الرابع، إذ تتوقف الزراعة، وأماكن أخرى يمكن أن يمتد فترات أطول كون الجو بارد إذ تكون درجة الحرارة تحت 25 درجة وفوق 10 درجات مئوية، وبالتالي الظروف ملائمة لزراعة الفطر المحاري.

وبين عفيف أن الناس أحبت هذه الزراعة فتوجهت لها، إلا أنه كان هناك مشكلة أن الناس ليس بمقدورها تأمين المستلزمات الزراعة من تبن وليس لديها مكان، وبالتالي هذه المشكلة تم تحويلها لمشروع فرصة، الذي كان في أثنائها تكلفته 200 ألف ليرة سورية، ويحقق كل يوم 100ألف ليرة كحد أدنى، وأعتقد أن اليوم التكلفة أكبر، إلا أنه يحقق مبالغ أكبر.

وأوضح أن المشروع يتضمن تجهيز أكياس محصنة ومن ثم بيعها وتحقيق ربح معين، وفي حال قام بتحضير 100كيس باليوم، فإنه يحقق 200 ألف ليرة باليوم.

الليرة تتضاعف

ولفت عفيف إلى أهمية المشروع ومردوده الكبير، فالليرة تتضاعف وهو من ضمن المشاريع المرغوبة، وقال: أشجّع الناس على هذه الزراعة، والأبواب متوفرة في سوريا،إذ ينتج اتحاد غرف الزراعة والبحوث العلمية الزراعية ومخابر خاصة أيضاً، مبدياً استعداده ضمن مبادرة المشاريع الأسرية، ومجموعة الفطر المحاري لمساعدة أي واحد يحتاج إلى الخبرات في منطقته، وتقدم الخبرات والاستشارات مجاناً.

وأوضح أنه حتى الآن لم يتم التصدير في سوريا كون إنتاجه واستهلاكه في الخارج أكثر، وحتى إن استهلاكه داخلياً غير شعبي، ولذلك هذا الأمر يحتاج لمساعدة الإعلام في تسليط الضوء على أهميته الاستهلاكية الغذائية والاقتصادية، نتيجة انخفاض تكاليف إنتاجه وظروف إنتاجه أسهل من الفطر المشروم، أو عش الغراب، أو غيره، وبالتالي لابد من العمل عليه حتى يتحول ويتم ربطه بسلسلة الإنتاج وبالسوق الداخلية والخارجية، التي يجب العمل عليها، موضحاً أننا ما زلنا في البدايات وهي جيدة، والناس بدأت بإنتاج الفطر المحاري في منازلها.

قيمة الليرة السورية تتحسّن والذهب إلى انخفاض

• الثورة - عامر ياغي:

سجلت قيمة الليرة السورية اليوم تحسناً أمام الدولار الأميركي في السوق الموازي بنسبة 0,92 بالمئة، لتسجل 10725 ليرة سورية للدولار الأميركي، مقابل 10825 ليرة سورية للدولار الأميركي أمس، فيما استقرت وفق النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سوريا المركزي عند مستوى 11055 ليرة سورية للدولار الأميركي.

قيمة الليرة السورية سجلت أيضاً تحسناً في السوق الموازي أمام اليورو بنسبة 0,95 بالمئة لتسجل 12510 ليرات سورية لليورو، مقابل 12630 ليرة سورية لليورو أمس، فيما تراجعت وسطياً وفق النشرة الرسمية لتسجل 12874 مقارنة مع 12861 ليرة سورية لليورو في اليوم السابق.

كما تحسنت قيمة الليرة السورية أمام الليرة التركية في السوق الموازي لتسجل 262 ليرة سورية لليرة التركية، مقارنة مع 265 ليرة سورية لليرة التركية أمس، كما تحسنت وفق النشرة الرسمية لتسجل 270,06 مقارنة مع 270,27 أمس.

بالمقابل سجل سعر غرام الذهب عيار 21 قيراطاً انخفاضاً في السوق الموازي بنسبة 0,49 بالمئة، ليسجل 1007000 ليرة سورية مقابل 1012000 ليرة سورية يوم أمس، وعيار 18 قيراطاً 863000 ليرة سورية مقارنة مع 868000 ليرة سورية يوم أمس، في حين استقر سعر غرام الذهب عيار 21 قيراطاً في سوق الصاغة عند مستوى 1000000 ليرة سورية، فيما ارتفع سعر الغرام عيار 18 قيراطاً بنسبة 0,58 بالمئة ليسجل 865000 ليرة سورية مقارنة مع 860000 ليرة سورية يوم أمس.

الثورة
Al-Thawra
thawra.sy
العـــدد 17912
الخميس 27 صفر 1447 هـ
21 آب 2025 م

بين الدخان واللهيب.. السوريون يكتبون ملحمة تضامنية

6000 هكتار مساحة حرائق ريف حماة

• الثورة – تحقيق لجين الكنج:

في صيف امتزجت فيه حرارة الشمس بلهيب النيران، اشتعلت الحرائق بغاباتنا في منطقة الغاب بريف حماة الغربي، وفي الساحل السوري.. كانت الحرائق في موجتها الثانية اختباراً لمحبة شعبنا لأرضه وتعاونه مع فرق الإطفاء بشكل غير مسبوق.

بين ألسنة اللهب والدخان الكثيف، برزت قصص بطولة لم تُسجّل في سجلات رسمية، بل في قلوب من وقفوا بلا تردد، شباب ونساء مع فرق الدفاع الوطني مدفوعين بمحبة الأرض والانتماء للوطن، فرسموا لوحة حقيقية للتضامن الشعبي حين أصبح كل مواطن جزءاً من جبهة حماية الغابة وحماية المستقبل.

في هذا التحقيق الصحفي تسلط صحيفة الثورة الضوء على المبادرات الفردية والجماعية، وحجم الخسائر، والخطط المستقبلية لمواجهة الكوارث الطبيعية.

في قلب المبادرة

بين ألسنة اللهب التي اجتاحت الغابات، برزت قصص شجاعة وتكاتف إنساني لا يُنسى..

أحمد ديب، شاب في العشرين من عمره، كان واحداً من أولئك الذين تحركوا سريعاً ليجمعوا طاقات الشباب ويوزعوا المهام بينهم.

يقول أحمد: «قسمنا العمل بيننا، كانت مهمتي جمع المساعدات، واستطعنا بفضل هذه المساعدات تأمين الطعام للشباب العاملين على الأرض، وتمويل البنزين للسيارات المشاركة، وشراء بعض المعدات مثل مضخات المياه وتعبئة الصهاريج».

ويتابع: «لم يقتصر دورنا على جمع الموارد، بل كنا نرافق فرق المتطوعين يومياً، وننطلق صباحاً محمّلين بالمواد الغذائية والمياه إلى نقاط الإطفاء، وقد واجهنا صعوبات كبيرة في تأمين المياه، فكنا نبحث عن الينابيع والآبار القريبة لتغذية المضخات، ومع ذلك، استطعنا بفضل الله تغطية قسم واسع من المناطق المنكوبة، وقد أسهمت جهودنا جنباً إلى جنب مع عناصر الدفاع المدني في إخماد الحرائق والحد من انتشارها، فروح العمل الجماعي قادرة على مواجهة أصعب الكوارث».

بين اللاذقية ونهر البارد

غيث عيسى، (منظم الفريق عبر وسائل التواصل الاجتماعي) يروي: «بدأنا بنداء على فيسبوك، وسرعان ما انضم إلينا نحو 40 شاباً، كنا نتحرك حيثما اشتعلت النيران، لنقف جنباً إلى جنب مع الدفاع المدني».

ويتابع: «بعد أن تواصلنا عبر الأصدقاء ووسائل التواصل، بدأت تصلنا إمدادات، فجمعنا أهم الاحتياجات الأساسية، كالماء، والأدوات البسيطة، مثل الرفوش، ومواد غذائية، ولم يقتصر تحركنا على منطقة واحدة، بل كان المتطوعون يتنقلون حيثما اشتعلت النيران، لمساندة شباب القرى وفرق الإطفاء في كل مكان».

ويستمر غيث بسرد تفاصيل جهود الفريق: «في اليوم التالي، توجّهنا إلى منطقة مقامات بني هاشم- جورة ليلى، حيث كانت ألسنة اللهب تزداد ضراوة، حملنا المواد الغذائية لدعم المتطوعين على الأرض، وفي اليوم التالي انتقلنا إلى نهر البارد في الغاب لمساندة شباب القرى هناك في إخماد الحرائق، وكان هدفنا الأول حماية الأرض والوقوف إلى جانب بعضنا البعض، سواء في اللاذقية أم حماة أو أي منطقة في سوريا».

لا نحتاج دعوة

وسط هذا المشهد، لم ينتظر الشاب محمد من الغاب ولا رفاقه دعوة رسمية، بل تحركوا بقلوبهم قبل أقدامهم.. يقول محمد: «حملنا أواني تعبئة المياه، ومجارف بسيطة وأدوات بدائية، واندفعنا نحو اللهيب، وحاولنا أن نكون مع رجال الإطفاء سدّا بوجه النار».

ويضيف: «إذا احترقت الشجرة اليوم، فسنخسر جمال بلادنا، بالإضافة إلى أن حماية الأرض مسؤولية الجميع، ورغم التعب والحروق التي أصابت البعض، إلا أنهم لم يتراجعوا، وتعاونوا مع فرق الإطفاء، ووقفوا جنباً إلى جنب مع الفلاحين وأهالي القرى، حتى بدأت النيران بالانحسار».

لم تكن مواجهة حرائق الغاب حكراً على الرجال فقط، بل كان للنساء حضور قوي وملهم في الصفوف الأمامية، فقد تركن بيوتهن، وتقدمن بخطوات ثابتة نحو الخطر، ليقفن جنباً إلى جنب مع الشباب والمتطوعين. حمل بعضهن أواني تعبئة الماء لمسافات طويلة، فيما تولت أخريات توزيع الخبز وفطائر الزيت والزعتر، والماء البارد على فرق الإطفاء والمتطوعين. وفي جبلة صاحت سيدة، وهي تمسك بخرطوم صغير: «الغابة مثل أولادنا، إذا تركناها تحترق، كأننا تركنا مستقبلنا».

تعاونت الأمهات مع طالبات الجامعات، الكبيرات مع الصغيرات، حتى شكّلن سلسلة دعم إنساني، بعضهن تعرّض لاختناق نتيجة الدخان، وأخريات أصبن بجروح وحروق خفيفة، لكن لم ترجع أي منهن إلى بيتها قبل إكمال واجبها.

حجم الخسائر

مسؤول البحث والإنقاذ والإطفاء في وزارة الطوارئ، وسام زيدان، قال لصحيفة الثورة: «شهدت مناطق ريف حماة واللاذقية لمدة خمسة أيام حرائق واسعة التهمت مساحات كبيرة من الغابات والأراضي الحراجية، ووفق التقديرات الأولية، بلغت المساحات المحترقة نحو 6000 هكتار في ريف حماة، و2000 هكتار في ريف اللاذقية، جميعها مساحات حراجية كثيفة».

ويتابع زيدان: «على الرغم من شدة الحرائق، كان لأهالي القرى دور بارز وفعال في إخماد النيران، ما يعكس روح التعاون والتضامن لدى السوريين، فقد شارك العديد من المدنيين مع رجال الإطفاء الرسميين في المدن، مستخدمين صهاريج المياه على الجرارات الزراعية، وأدوات يدوية مثل الأغصان لإطفاء الحرائق الصغيرة، إلى جانب جهود فردية مميزة». ويرى أن هذه المبادرات المجتمعية أسهمت بشكل كبير في حماية الغابات والممتلكات، فالتعاون الشعبي يمثل دعامة أساسية لمواجهة الكوارث الطبيعية، ولولا تضافر جهود الأهالي، لما استطعنا السيطرة على الحرائق بهذه السرعة، فالدعم الشعبي ساعدنا في تغطية مساحات واسعة لم يكن بمقدورنا الوصول إليها فقط باستخدام المعدات الرسمية.

خطط مواجهة الحرائق

وعن خطط مواجهة الحرائق مستقبلاً، ومتى يبدأ تنفيذها ومتى ينتهي، قال زيدان: تسعى السلطات المحلية والمجتمع المدني إلى تعزيز الاستجابة للحرائق وحماية الغابات مستقبلاً، عبر خطط عملية تشمل:

أولاً: إنشاء خطوط نار إضافية بين الغابات للحد من انتشار الحرائق.

ثانياً: تبريد معمق للأودية والنقاط الساخنة.

ثالثاً: استخدام خراطيم إطفاء طويلة لتوصيل المياه إلى الآبار والوديان الصغيرة.

رابعاً: إنشاء نقاط رصد ومراقبة دائمة للحرائق لمواجهة أي اندلاع فوري.

خامساً: عمليات تمشيط هندسي موسع لمسارات الفرق للبحث عن مخلفات الحرب التي قد تشكل خطراً على المتطوعين.

سادساً: تعزيز مخازين المياه المتقدمة وتحديث مضخات المياه بشكل دوري.

سابعاً: تحديث دوريات مكتب الأنباء الجوية والتنبؤ بالرياح المحلية لتحسين توضع الفرق على الأرض.

وختم بالقول: حرائق الغاب والساحل تعدّ من أخطر الكوارث البيئية التي تهدد الإنسان والطبيعة معاً، فهي لا تلتهم الأشجار فحسب، بل تدمّر التوازن البيئي، وتؤثر على التنوع الحيوي والمناخ المحلي، وتترك آثاراً اقتصادية واجتماعية جسيمة على المجتمعات القريبة منها، وإنّ مواجهة هذه الظاهرة تتطلب تعاوناً بين الأفراد والدول عبر تعزيز الوعي البيئي، وتكثيف جهود الوقاية، وتطوير وسائل التدخل السريع.

كما أنّ الاستثمار في برامج التشجير وإعادة تأهيل الغابات المحترقة يساهم في استعادة الحياة الطبيعية، فحماية الغاب والساحل ليست خياراً، بل واجب للحفاظ على مواردنا وضمان مستقبلٍ آمن للأجيال القادمة.

«حساب السوق لا ينطبق على الصندوق»

تحديد أسعار المطاعم وتكثيف الرقابة الحل الأنجع

• الثورة – تحقيق فؤاد العجيلي:

يبدو أن ارتياد المطاعم سيصبح حلماً بعيد المنال وخاصة لذوي الدخل المحدود في حلب، كما في غيرها من المحافظات، وبدأت العائلات بالبحث عن البديل، وخاصة في عطلة نهاية الأسبوع، فكان تجهيز الوجبات وتحضيرها في البيت هو الحل الأنجع، وفي بعض الأحيان، ونتيجة إصرار الأطفال على شراء الوجبات من المطاعم تتجه العائلة إلى شراء وجبات جاهزة أو سندويشات من المطعم، والتوجه لتناولها إما في الحدائق أو ضمن سيارة العائلة، أو على المتحلقات في أطراف المدينة.

هذه الصورة تنطبق جملة وتفصيلاً على معظم العائلات بشكل عام، وعلى ذوي الدخل المحدود بشكل خاص، حتى أنها صارت تنطبق على الولائم التي تقيمها العائلة في المناسبات والأعياد، فماذا عن حيثياتها ودوافعها والحلول المقترحة، هذا ما سيتم رصده خلال التحقيق التالي الذي أجرته صحيفة الثورة في محافظة حلب..

مطاعم عالماشي

نظراً للإضافات المالية على الفاتورة والتي تتجاوز، أحياناً، سعر الطعام الأساسي، بدأ معظم طلبة الجامعة وجيل الشباب وحتى «العرسان» الجدد بشراء وجبة الطعام أو السندويش من المطاعم من دون الحاجة إلى الجلوس، وذلك تجنباً لدفع قيم مالية إضافية.

ما سبق تحدث عنه عصام- طالب جامعي، فقال: إنه يتناول صباح كل يوم سندويشة واحدة، بطاطا أو فلافل مع علبة كولا أو «كاسة شاي»، وهذه الوجبة تكلفه 15 ألف ليرة، وعندما يتناول ثلاث وجبات في اليوم فإنه يحتاج إلى 45,000 ليرة يومياً، أي 1,350,000 ليرة في الشهر بعيداً عن مصاريفه اليومية الأخرى.

ميادة- معلمة مدرسة قالت إنها تعيش مع والدتها في بيت واحد، وتكتفي بوجبة واحدة، فيما تحتاج والدتها إلى 3 وجبات يومياً، وتبلغ تكلفة الطعام اليومية لهما نحو 60 ألف ليرة، أي ما يعادل المليون و800 ألف ليرة شهرياً، هذا عدا عن متممات المعيشة اليومية الأساسية «أمبير، وغير ذلك»، علماً أنه لا يوجد مصدر معيشة آخر سوى الراتب الذي تتقاضاه.

وجبة العائلة بمليون ليرة

بدوره «أبو عادل»، أب لطفلين، أكد أنه يصطحب عائلته كل أسبوع مرة واحدة إلى الحديقة العامة بعد أن يشتري لهم وجبة بطاطا وشاورما عائلية بمبلغ يصل إلى نحو 150 ألف ليرة تكفي لأربعة أشخاص، فيتناولونها ضمن الحديقة حتى لا يضطر إلى دفع تكاليف إضافية على فاتورة المطعم.

أما أبو سمير، متزوج ولديه ثلاثة أطفال، فقال: إنه يذهب وعائلته كل أسبوع إلى المتحلق الشمالي على طريق المطار، لأنه المكان الأنسب لذوي الدخل المحدود، مصطحبين معهم «خضراوات وحواضر»، وتكلفه تلك الرحلة نحو 200 ألف ليرة.

وخلال جولة «الثورة» على المطاعم في محلة السبيل وباب الفرج، لاحظنا أن فاتورة الشخص الواحد، إذا أراد تناول وجبة تتضمن الكباب أو اللحوم المشوية، مع المقبلات والسلطات، إلى جانب المشروبات الباردة أو الساخنة تصل إلى 200 ألف ليرة، وربما تتجاوز ذلك.. وأكد أحد أصحاب المطاعم أن فاتورة العائلة المكونة من أربعة أشخاص قد تصل إلى مليون ليرة.

ولدى سؤاله عن سبب ارتفاع الأسعار أوضح أن عدم وجود الكهرباء، والاعتماد على الأمبيرات أو الطاقة البديلة، وكذلك عدم وجود الماء وارتفاع أجور النقل، وأجور اليد العاملة ورسوم المالية والبلدية، وتضخم قيمة الليرة كلها سبب في ذلك، وهذا ما جعل المواطنين يعزفون عن دخول وارتياد المطاعم، والاكتفاء بشراء السندويش أو الوجبة وتناولها إما في البيت أو الحديقة.

ما ينطبق على مطاعم مركز المدينة والأحياء الشعبية لا ينطبق على مطاعم الأربع أو الخمس نجوم في أحياء الموكامبو والخالدية، إذ يمكن إضافة 25- 50 بالمئة على قيمة الفاتورة، وفي الكافيهات والمطاعم في الفنادق والمجمعات السياحية تتضاعف قيمة الفاتورة، وكل ذلك أدى إلى ضعف الإقبال على هذه المطاعم، وهذا ما أكده خبراء في مجال السياحة.

أوضح عبد القادر، عامل كاشير في أحد المطاعم أن غلاء أسعار لحوم «الغنم» وارتفاع أسعار وجباتها الجاهزة، جعل الكثيرين من المواطنين يتوجهون إلى لحوم الفروج، سواء النيء أم المشوي أم البروستد أم شاورما الدجاج، لافتاً إلى أن ذلك انعكس على واردات المطعم المالية، إذ انخفضت بنسبة 50 بالمئة عن السنوات الماضية.

رقابة غائبة

وأشارت أم جورج إلى أن أسعار الفروج المشوي في حي محطة بغداد والعزيزية يصل إلى 100 ألف ليرة، فيما في حي الأشرفية ينخفض إلى 60 ألف ليرة، ولهذا تضطر للذهاب إلى الأشرفية لشراء الفروج المشوي.. وتتساءل عن غياب الرقابة، في حين طالب العديد من المواطنين بضرورة تكثيف الرقابة السعرية على المطاعم بمختلف أنواعها.ويجمع من التقتهم «الثورة» على أن تحديد أسعار الوجبات الغذائية وتكثيف الرقابة هو الحل الأنجع لتمكين جميع شرائح المجتمع من شراء الوجبات الجاهزة وارتياد المطاعم، سواء الشعبية منها أم السياحية، وإعفاء المطاعم من ضرائب الرفاهية وتخفيض الضرائب المالية وتوفير الطاقة بأسعار مناسبة، كل ذلك يخلق توازناً بين المواطن المستهلك وبين أصحاب المنشآت السياحية، فهل تنظر الجهات الحكومية في هذا الموضوع أم نترك المواطن ينظر بتحسر على واجهات المطاعم «لأن حساب السوق لا ينطبق على الصندوق».

«ذاكـرة لا تمـوت»

وزير الثقافة: صرخة صدور أطفال داريا لم تنطفئ .. التوثيق من أجل المحاكمة

• الثورة – رنا بدري سلوم:

علينا ألا ننسى المجازر الكيماوية في غوطة ريف دمشق في ذكراها الثانية عشرة.. وكيف ننسى تاريخ 21 آب، «فالمجزرة التي تنسى تتكرر، ودماء الأبرياء التي سالت في المدن والقرى لم تكن أرقاماً في نشرات الأخبار، بل كانت أحلاماً ووجوهاً وأسماءً، هذه الذاكرة هي حائط الصدّ الأخير في وجه الإنكار، فلماذا ننسى؟!

اليوم ومن داريا المحررة، ونحن نتنفس هواءها العبق بولادة سوريا الحرة، بعد أن حجب شمسها دخان الحرب، فتحت أبوابها للمرة الأولى وهي تتنفس الصعداء، بعيداً عن الكيماوي والخوف والدم والقتل المتعمد، تستقبل الأحرار من كل المحافظات السورية، والذين انضموا إليها قلباً وروحاً، وهم من أكلوا يوماً من عنبها وخضرتها وبساتينها، اجتمعوا وعقدوا المؤتمر الأول تحت عنوان «مجازر سوريا ذاكرة لا تموت» التوثيق من أجل المحاكمة، في قصر الحبيب، برعاية وزارتي الثقافة والإعلام، والفعاليات الحكومية والحقوقية، والنشطاء الاجتماعيين، الإعلاميين، والمنظمات الأهلية.

سوريا ليست جغرافيا، بل ذاكرة تنبض بالدم والدموع، كلمات أعمق من أن تكتب على سطور، بل نخجل أمامها، هذا ما قاله عضو اللجنة التنظيمية للمؤتمر سلمان أبو الخير، منوهاً في كلمته إلى ما ارتكبه النظام المخلوع من مجازر بحق الأبرياء، ملقياً التحية على أرواح شهداء قرية البساتين، الذين ارتقوا بالمئات خلال ساعات، عدا عن خطف الأطفال والنساء، ذاكراً المجازر المرتكبة منذ بدء الثورة والحراك الشعبي، مؤكداً في كلمته «أننا صوت من لا صوت له» مطالباً بحراك مدني يسعى إلى توثيق تاريخ المجازر، وإيصال الصوت إلى الجهات المعنية من هنا من داريا إلى المعضمية وزملكا.. لترتاح روح مئات آلاف الضحايا، خاتماً بالقول: نحن نحفظ أسماء القتلة ووجوههم.. ولن ننساهم.

عصيّ على النسيان

هو اليوم الأقسى في أيام «الاحتلال الأسدي» هكذا وصفه وزير الثقافة محمد ياسين الصالح، حين سألنا بكلمته ماذا يعني هذا اليوم؟ معرباً عن تأثره بما شهدته سوريا خلال أيام الثورة والحرية التي قامت بمطلب محق في الحرية والكرامة، وأن رجالات الثورة على امتداد أعوامها لم يستهدفوا الأطفال، كما فعل النظام الوحشي في إلقاء البراميل الكيماوية على الأبرياء المدنيين الذين ينتمون إلى كل الطوائف والمشارب والأديان، فغدوا ضحايا حرب.

وأشار إلى أطفال أبرياء أخرجوا من تحت الركام وظن أهلهم أنهم أموات، صور يعجز اللسان في التعبير عنها، قائلاً: آلمتنا صور الأطفال الذين غفوا في الغوطة تحت الغازات السامة، ووجوه الأمهات اللواتي ودعن أبناءهن، وإن داريا اليوم تعود لنا وهي محملة على أجنحة الوجع كالأم الثكلى التي تبحث عن الخراب في وجوه أطفالها، وتحمل معها جرحها الذي لم يندمل وذاكرتها التي لم تخفت، وشهداءها الذين لم يرحلوا عن وجداننا.

وأضاف الوزير الصالح: إننا لسنا هنا لنعيد فتح الجرح، بل لنقول: إن الجرح صار هوية، وإن الدم صار عهداً، وإن الصرخة التي خرجت من صدور أطفال داريا لم تنطفئ، مؤكداً أن داريا أصبحت مدينة في الضمير وبوابة خلاص، والأمانة التي نقسم أن لا تذهب تضحياتها سدى، وأن تبقى سوريا وطناً يليق بدماء رجالها ونسائها وأطفالها.

وأكد في تصريحه لصحيفة الثورة متابعة المؤتمر بكل جدية لمحاكمة المجرمين وانعكاسه على الشأن الثقافي، لتوثيق المجازر من خلال الورشات الأدبية «القصة، الرواية، الشعر» والفنية، وإطلاق مبادرات ثقافية تشجيعاً لتوثيق المجازر، وخلق أمل من الألم وحياة وشاهد لا يموت يؤلمني في الصميم، ولا أريد لأي إنسان أن يمر بما مررنا به في داريا، إننا نعلن اليوم انتصارنا وفجر سوريا الجديد التي تشهد أن الحولة، وداريا، والقبير، والترسيمة، وإدلب، ومن قبل حماة، وحلب، ليست مشاهد من الماضي بل شواهد حية على حاضر لم ينته بعد.

وعبر فيديو بث مباشر عبر الأقمار الصناعية، ألقى الطبيب الشاهد على مجزرة الكيماوي في منطقة «زملكا» خليل الأسمر شهادته، موضحاً تداعيات المجازر وانعكاسها على القطاع الصحي، والعجز في تلبية الأدوية لكثرة الحالات المتسممة، وخاصة في الغوطة الشرقية وكثرة حالات التسمم بمادة الفوسفور العضوي التي لا تخرج بسهولة من جسد المصاب، وإن خرجت عن طريق التعرق تعود من جديد، لذا كان هناك الكثير من الحالات التي تبقى أياماً وأسابيعاً للعلاج.

شواهد حية على حاضر أليم

بعدها عرض في المؤتمر بروموهات قصيرة توثّق أبرز المجازر التي ارتكبها النظام المخلوع بحق المدنيين والأبرياء، وعمليات القصف على أحياء المدينة، والتدمير المنهجي لمبانيها وتهجير سكانها، إضافة إلى عرض شهادات حية قدمها شهود عيان من أبناء داريا آنذاك طوال أربعة أعوام، وتهجير نحو 100 ألف من سكانها، والتي وصفتها منظمات حقوقية سورية ودولية بأنها جريمة حرب.

وفقاً لما ذكر في شهادته إسماعيل أنصاري، مصوراً الدمار تخليداً لذكرى الشهداء، وموضحاً في كلمته للحضور ضرورة الاعتراف بمعاناة ذوي الشهداء والجرحى، والتعلم من دروس الماضي، والحفاظ على الذاكرة الجماعية في بناء مستقبل أفضل، مقترحاً بالتخليد المادي للمجازر، كوضع نصب تذكارية وأبنية وحدائق تبقى شاهدة.

وفي عرض تقديمي تناول الكاتب والباحث السياسي مهند الكاطع المجازر المنسية في الجزيرة الفراتية، بين الفرات ودجلة، وفي الرقة والحسكة ودير الزور وجزء من حلب، مؤكداً بالصورة والرقم مجازر عامودا «مجزرة الأغيبش»، مجزرة «تل رباك»، «حي رغويران» ضد الأكراد، مجازر الحاجية، وتل خليل، والمتينية وغيرها.

ومن أحد الناجين من المجازر، مدير منطقة داريا جميل مدور، الذي قال في تصريحه لـ«الثورة»: إن المجازر لا توصف، لأننا عشناها بكل لحظاتها، كنت مصاباً ولم أمت، ولا يزال الجرح

العدالة حق لا يسقط

وفي تصريحه لصحيفة الثورة بين مدير مديريات الثقافة أنس الدغيم، أنه من واجبنا تعزيز ثقافة التأريخ، بالكلمة والقصيدة والنحت واللوحة التشكيلية وأن نسمي كل شارع من الشوارع باسم شهيد، كما نحتفي بالمولود نحتفي بالمفقود.. الحاضر الغائب بيننا، هي عدالة روحية لا تقل قيمة عن العدالة القانونية، فالحق لا يسقط بالتقادم، علينا كشف الحقيقة، وتوثيقها، لنعيد كتابة التاريخ وعدم طمس الأدلة، لنحاسب المجرمين انتصاراً للضحايا، حماية للمستقبل وضمانة ألا تتحول الإبادة إلى أداة سياسية مشروعة.

المنسق في اللجنة التنظيمية حذيفة الشربجي بين أن مؤتمر مجازر سوريا ذاكرة لا تموت يتابع نشاطه طوال اليوم، بخمس مداخلات قصيرة من نشطاء وممثلين عن مشاريع الذاكرة، أمام الوزراء والحضور الرسمي، ومحاضرة مشروع الذاكرة السورية، ومشروع قسطاس، ومحاضرة الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

ويستمر المؤتمر في برنامجه غداً الجمعة بالقيام بزيارة مواقع مجازر داريا، زملكا، والمعضمية، بالوقوف عند المقابر وقراءة الفاتحة للشهداء، والاستماع لشهادات قصيرة من بعض الأهالي الناجين، والنقاش مفتوح حول توصيات المؤتمر، وصياغة ورقة رسمية لتقديمها للحكومة حول ضرورة حفظ الذاكرة ومنع تغييب السردية، مؤكداً أن الجولة الميدانية جزء أساسي لإعطاء المؤتمر بعداً واقعياً وارتباطاً بالأرض.

المراكز الثقافية تفتقد أمزجة المثقفين..

تحوّلات الذائقة الثقافية أم هزالة الطرح..؟!

• الثورة – تحقيق ثناء عليان:

في زمنٍ يزدادُ فيه الخراب الروحي وتتصارع فيه الأيدولوجيات، يظلُّ سؤال المثقّف سؤالاً مفتوحاً على الاحتمال، مربكاً في دلالته، متشظياً في واقعه، عن أسباب عزوف الكثير من المثقفين عن ارتياد المراكز الثقافية لدرجة أنها أصبحت شبه خاوية..!

فقدان النقاء الأخلاقي

الشاعرة والروائية أحلام غانم في حديثها لصحيفة الثورة، ترى أنه من أسباب هذا العزوف ما يتعلق بالمثقف نفسه، ومنها ما يتعلق بالواقع الذي يعيشه، وعدم الثقة في جدوى العمل الثقافي، والخوف من فقدان النقاء الأخلاقي، والشعور بأنه مهمش وغير مسموع، وأن جهوده لا تجد التقدير اللازم، مما يدفعه إلى الانسحاب والتقاعس عن المشاركة أو الحضور والتخوف من الصراعات والمواجهات التي قد تنجم عن تبنيه لمواقف معينة، خاصة إذا كانت هذه المواقف تتعارض مع مصالح قوى نافذة لا تتقبل الآخر، ولا ترغب في وجود من ينتقدها أو يكشف أخطاءها.

وتطرح كاتبة "رتاج الشمس" أسئلة كثيرة منها، أين نحن من مسؤولية المثقف؟ وهل نملك من الشجاعة والحرية ما يكفي لنفرز المثقف الصادق من المزيف؟ برأيها ذاك هو التحدي الأكبر في عصر تشابهت فيه الأصوات وغاب صوت الحرية وتعددت فيه الأقنعة في مواجهة ما يُعرف باسم "الإلحاد الثقافي"، خاصة في ظل التحديات المعاصرة وفراغ الإدارة الفكرية الحرة، صفوة القول تضيف كاتبة ديوان تيم البنفسج: الثقافة رسالة إنسانية صادقة ما لم يحملها القائم عليها، فإنه سينزلق في منزلق "المثقفين المغالطين".

وتختتم الشاعرة أحلام غانم مؤكدة أن المراكز الثقافية بحاجة قصوى إلى المدير المثقف القادر على النظر إلى المواضيع من وجهة نظر الآخر، أو وجهات نظر مختلفة بإعمال الفكر في اطلاعه الواسع، لأن الثقافة الحقيقية المتوازنة، لا تقبل المثقف المدعي وترفض انتماءه لها، لأنه يبحث عن منافعه الآنية أولاً وأخيراً.

جمهور الثقافة

الأديب مفيد عيسى أحمد يؤكد أن هناك عدة أسباب أدت للوصول إلى هذه الحالة، لكن، يضيف: علينا أولاً أن نذكر أنه لم يكن هناك جمهور ثقافي حقيقي إلا فيما ندر، فأغلب الحضور في النشاطات الثقافية سابقاً ولسنوات طويلة كانوا إما من دائرة القائم بالنشاط، معارف وأقارب وعدد خجول من المتهمين فعلاً.

ولفت كاتب رواية "الماء والدم" إلى أن هناك حضوراً له طابع آخر وهو جمهور التسلية، هذا الجمهور يكون حاضراً في أي نشاط، والدافع لحضوره ليس ثقافياً ولا بدافع الاهتمام بموضوع المحاضرة أو الأمسية، بل بدافع القيام بأي عمل لملء الفراغ وإيجاد من يمكن التواصل معهم، وهذه الفئة يمكن تصنيفها في إطار فئة جمهور أكبر، هو جمهور الاعتياد، من اعتادوا حضور النشاطات بغض النظر عن مضمونها ويمكن أن نضرب مثلاً لهذا الجمهور بجمهور النوادي والملتقيات الأدبية.

ويذكر كاتب "حارس الغلة البنفسجية".. كان هناك استثناءات قليلة تحدث بسبب المحاضر حين يكون شخصية أدبية أو ثقافية على مستوى عال، أو الموضوع المطروح، وهي قليلة جداً، ولم تعد موجودة مؤخراً، في الفترة الأخيرة صار الجمهور الثقافي وفق ما شاهدت بحضوري لبعض النشاطات لا يتعدى عدد أصابع اليدين، والحقيقي منه أصابع اليد، الواحدة، لأن بعض الحاضرين كان من الموظفين في المركز.

الثقافة صارت ترفاً

الأسباب برأي كاتب "البطل في وقفته الأخيرة" اقتصادية، فالكل مشغول بتأمين لقمة العيش والثقافة صارت ترفاً... لا بل طيشاً للأسف، إضافة إلى عوامل أخرى منها سوء اختيار موظفي المركز والقائمين على النشاط، فليس من المعقول أن يتم اختيار مدير مركز ثقافي تعيينه تمريض، ومن المعروف أن آلية اختيار مديري المراكز سابقاً لم تكن تقوم على ثقافة المرشح لهذا العمل ولا على كفاءته.

ويؤكد الأديب مفيد عيسى في ختام حديثه، أن هناك مديري مراكز يمكن اعتبارهم جهلة ثقافياً ومعرفياً بكل ما تعنيه الكلمة، مشيراً إلى عامل آخر مهم وهو سوء اختيار توقيت النشاط، وهذا ما لمسته بنفسي من خلال مشاركتي بنشاط في مركز بانياس، وكان التوقيت يوم السبت، الحادية عشرة صباحاً.. والعامل الأهم هو حالة عدم الاستقرار التي نعيشها والتي نأمل أن تنتهي قريباً.

تحول في أنماط التلقي الثقافي

بدورها تؤكد الشاعرة سميا صالح أن هناك تحوُّلا عالمياً في أنماط التلقي الثقافي، إذ باتت المنصات الرقمية ومواقع التواصل هي المصدر الأوسع انتشاراً للمعرفة والترفيه معاً، والشباب على وجه الخصوص يجدون في الإنترنت محتوى أسرع وأكثر تنوعاً من البرامج التقليدية في المراكز الثقافية، التي ما زالت تعمل وفق نمط كلاسيكي مكرر "محاضرات مطولة، أمسيات تقليدية، عروض محدودة"، دون محاولة ملامسة اهتمامات الجيل الجديد.

وتوافق الشاعرة صالح الأديب مفيد عيسى من أن غياب التنوع في البرامج وضعف التفاعل بين المثقف والجمهور، جعل الأنشطة تبدو نخبوية أو جامدة، كما أن الأزمة الاقتصادية في سوريا أثّرت على أولويات الناس، فالاهتمام بالثقافة تراجع لمصلحة تأمين أساسيات المعيشة، التنقل وصعوبة المواصلات وغلاء المعيشة كلها تقلل من الحافز لزيارة مكان ثقافي خصوصاً إذا كان الطرح لا يستحق العناء بنظر الحضور خاصة حين يغلب عليها الطابع البروتوكولي أو الرسمي ما يجعل الجمهور يرى فيها واجهة شكلية أكثر من كونها فضاء حيوياً للتفكير والإبداع.

الحروب والأزمات

الجمهور- حسب الشاعرة صالح- أصبح يتساءل: ما القيمة المضافة من حضور ندوة أو أمسية إذا كان النقاش محدوداً أو مغلقاً؟ إضافة إلى أن الحروب والأزمات الطويلة تضعف الميل إلى الانخراط في أنشطة ثقافية ذات طابع احتفالي أو فكري عميق المزاج العام، مشبع بالقلق ما ينعكس على الإقبال على الفضاءات العامة ومنها المراكز الثقافية. من كل ما سبق تختم صالح القول: نستخلص أن العزوف عن ارتياد المراكز الثقافية في سوريا ليس سببه مزاج الناس فقط ولا هزالة الطرح وحدها، بل هو نتاج تفاعل معقد بين تحولات الذائقة الثقافية، وضعف تجديد المؤسسات، والظروف الاقتصادية- الاجتماعية، وانكماش الثقة بالجدوى.

الثقافة المؤسساتية..

تحرّك الرتابة الإدارية وتحفز الأداء الوظيفي

• الثورة – رانيا حكمت صقر:

في عالم يتطلب أداءً مؤسساتياً مميزاً وفعالية مستمرة، تبرز الثقافة المؤسسية وحب العمل كركيزتين أساسيتين لضمان استمرارية النجاح والتميز.

كيف يمكن للمؤسسات أن ترسخ هذه القيم في بيئة عملها؟ وما الدور الذي تلعبه الكفاءات الإدارية والتخصصات الدقيقة في تحفيز الموظفين ودفع عجلة الإنتاج نحو الأفضل؟

الكاتب والناقد عمر جمعة يشاركنا في صحيفة الثورة رؤاه حول هذا الإطار الحيوي، قائلاً: تبدأ الثقافة المؤسسية دائماً من طبيعة المؤسسة نفسها، سواء كانت تربوية، تعليمية، اقتصادية، اجتماعية أو خدمية، فهي ليست مجرد كلمة تجريدية، بل منظومة إدارية متكاملة تُقنن العمل وتنظّمه لتوجيهه نحو تحقيق الرسالة والأهداف المحددة. ويؤكد جمعة أن هذا النجاح يعتمد بشكل رئيسي على إيلاء الكفاءات العلمية والإدارية الناجحة الاهتمام اللازم، إذ تكون الأدوار واضحة لإعداد استراتيجيات وخطط تخدم الجمهور المستهدف.

وعلى سبيل المثال، يوضح الكاتب دور مؤسسات مثل اتحاد الصحفيين في الدفاع عن حقوق منتسبيها، ووزارة الإعلام كناطق رسمي باسم الدولة، ووزارة الاقتصاد في وضع خطط استثمارية مستدامة، ووزارة الصحة في رعاية المجتمع صحياً.ولتحقيق أدوارها بشكل ناجح، تُعتبر تعزيز ثقافة الانتماء وتحفيز المسؤولين والعاملين فيها على حب العمل من أهم العوامل الفاعلة.

الشخص المناسب في المكان المناسب

تُعتبر ظاهرة التعيين العشوائي أو التكليف غير المدروس من المشكلات التي تواجهها كثير من المؤسسات، خصوصاً في المؤسسات الرسمية والعربية، من هنا، يشير جمعة إلى أهمية ضرورة توظيف الأشخاص الذين يحملون الكفاءة الإدارية والأخلاقية الملائمة للوظائف التي يشغلونها، فلا يكفي أن يكون الطبيب بارعاً في عمله الطبي، بل يجب أن يمتلك شخصية إدارية تؤهله لإدارة مستشفى أو مركز طبي بكفاءة، مع القدرة على مواجهة تحديات الرتابة الإدارية والحدود القانونية التي قد تقيد دوره.

يُشدّد الكاتب على أن ثقافة تكافؤ الفرص لا تأتي إلا من خلال اختبارات دورية وشفافة لكل المتقدمين لشغل الوظائف أو المهمات الإدارية، مع مراعاة تطابق المؤهلات العلمية والتخصصية مع متطلبات العمل، هذه الثقافة تساعد على تعزيز المنافسة الإيجابية، وتحفيز العاملين على الإنجاز، فضلاً عن مكافأة المجدّين وتنبيه المقصّرين، ما يرفع من مستوى الدورة الإنتاجية ويضمن استمرارية التطور داخل المنشأة.

تعزيز حب العمل

لكن النجاح الإداري لا يعني مجرد التخصص العلمي فحسب، بل يتطلب أيضاً تدريباً مستمراً ورفعاً للوعي بأهمية الوظيفة العامة، كما يبرز جمعة، أهمية متابعة المستجدات وأساليب تسريع دورات الإنتاج والحفاظ على الجودة، وهو ما يتجلى في ممارسات البلدان الاقتصادية الكبرى التي تعطي أهمية كبرى لتنمية المهارات الإدارية، فتدريب الكوادر الإدارية يعد جزءاً لا يتجزأ من ضمان استمرارية وجودة الإنتاج ورفد المؤسسة بخبرات متبادلة بين الإدارات المختلفة.

في الختام، تصبح ثقافة الانتماء وحب العمل ركيزتين أساسيتين تمكن المؤسسات من تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، بشرط الاهتمام بالعناصر البشرية المناسبة، والاعتماد على الإدارة المتخصصة، وتوفير بيئة عمل محفزة تعزز روح الابتكار والمسؤولية.

الاستثمار في الشباب.. بين الواقع والطموح

د. عمر ديبان: حجر الأساس لإعادة بناء سوريا القوية

• الثورة – فردوس دياب:

يمثل الشباب اليوم النسبة الأكبر من المجتمع السوري، لذلك باتت قضية تأهيلهم ودمجهم في سوق العمل أولوية وحاجة وطنية، ليس فقط لمعالجة البطالة، بل لبناء اقتصاد قادر على المنافسة إقليمياً ودولياً، لأنهم الطاقة الحقيقية التي يمكن أن تدفع عجلة التنمية والإعمار إلى الأمام، إلا أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها سياسات النظام المخلوع جعلت الحاجة ماسة لبرامج مدروسة تواكب متطلبات سوق العمل وتربط بين المؤهلات الأكاديمية والمهارات العملية.

واجب وطني

حـول دور الشـباب في بنـاء الحاضـر والمسـتقبل، وكيفيـة تأهيلهـم وتدريبهـم وصقـل وتعزيـز مهاراتهـم ومعلوماتهـم وخبراتهـم، التقـت صحيفـة الثـورة الباحـث في علـوم التنميـة البشـرية والقيـادة المجتمعيـة الدكتـور عمـر خالـد ديبـان، والـذي اسـتهل حديثـه بالقـول: إن تعزيـز دور الشـباب لا يقتصـر على توفيـر فـرص التعليـم، بـل يشـمل تدريبهـم على المهـارات الحديثـة المطلوبـة في مختلـف القطاعـات، مـن التكنولوجيـا والمعلوماتيـة، إلـى المهـن الحرفيـة والصناعـات الإنتاجيـة، وصـولاً إلـى مجـالات الخدمـات والسـياحة.

وأضاف: إن تأهيـل الشـباب ودمجهـم في سـوق العمـل ليـس خيـاراً ثانويـاً، بـل هـو واجـب وطنـي، وضمانـة لنهـوض الوطـن وبقـاءه قويـاً قـادراً على المنافسـة في عالـم سـريع التغيـر، فالشـباب هـم الحاضـر النابـض، والمسـتقبل المشـرق لسـوريا، مشـيراً إلـى أن الشـباب السـوري يمثـل اليـوم العمـود الفقـري في بنـاء الدولـة السـورية، ولاسـيما أنهـا تخطـو خطواتهـا نحـو إعـادة الإعمـار، وبالتالـي فهـي تحتـاج إلـى عقـول أبنائهـا وسـواعدهم، مـن خـلال سياسـات وطنيـة متكاملـة تدعـم التعليـم المهنـي والتقنـي، وتربـط مخرجاتـه بحاجـات السـوق الفعليـة، مـع توفيـر بيئـة عمـل جاذبـة تمنـح الشـباب الأمـل والدافعيـة.

وأكـد الدكتـور ديبـان على أن التجـارب التنمويـة الناجحـة حـول العالـم، أثبتـت أن الاسـتثمار في الكـوادر الشـابة هـو اسـتثمار طويـل الأمـد، ينعكـس أثـره على مختلـف القطاعـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة، بـل ويشـكل قـوة إيجابيـة لدفـع عجلـة التنميـة عنـد تزويدهـم بالمعرفـة والفـرص التـي يحتاجـون إليهـا، للوصـول إلـى سـوق العمـل الـذي يمكـن ان يسـتوعب قدراتهـم، فـكل شـاب مؤهّـل ينضـم إلـى سـوق العمـل يضيـف قيمـة إنتاجيـة، ويسـاهم في تعزيـز الاسـتقرار الاجتماعـي، ويحـد مـن مظاهـر البطالـة والهجـرة، ويغـرس الثقـة بالمسـتقبل.

تحديات وعراقيل

وعـن مفهـوم التأهيـل والدمـج، قـال ديبـان: إن التأهيـل هـو تزويـد الشـباب بالمعـارف والمهـارات العمليـة، وتدريبهـم على أدوات وتقنيـات تواكـب تطـورات سـوق العمـل، بمـا يشـمل المهـارات التقنيـة والرقميـة واللغـات الأجنبيـة، فيمـا الدمـج هـو إشـراك الشـباب فعليـاً في النشـاط الاقتصـادي، عبـر فـرص عمـل تتناسـب مـع مهاراتهـم وتطلعاتهـم، بمـا يحقـق لهـم الاسـتقرار المعيشـي والنمـو المهنـي.

وأشـار الـى الأهميـة الاسـتراتيجية لتأهيـل الشـباب إلـى سـوق العمـل، إذ يسـهم في خفـض معـدلات البطالـة مـن خـلال تزويدهـم بالمهـارات المطلوبـة للمهـن الحاليـة والمسـتقبلية، وتحقيـق التنميـة الاقتصاديـة عبـر زيـادة الإنتاجيـة وتحسـين جـودة العمـل وكذلـك تعزيـز الابتـكار بإطـلاق طاقـات الأفـكار والحلـول الإبداعيـة وتحويـل الطاقـات الكامنـة إلـى منتجـة بمـا ينعكـس إيجابـاً على الـدورة الاقتصاديـة المحليـة.

وأوضـح الدكتـور ديبـان، أن هنـاك مجموعـة مـن التحديـات والعراقيـل التـي تقـف أمـام الشـباب، ولعـل أهمهـا، فجـوة التعليـم وسـوق العمـل، ونقصـد هنـا المناهـج النظريـة التـي غالبـاً مـا تكـون بعيـدة عـن متطلبـات المهـن الحديثـة، وكذلـك محدوديـة الفـرص وتكـدس الخريجيـن التـي مـن شـأنها أن ترفـع معـدلات البطالـة والذهـاب باتجـاه العمـل غيـر النظامـي، ناهيـك عـن نقـص الخبـرة العمليـة، إذ يواجـه الشـاب معضلـة "لا عمـل بـلا خبـرة ولا خبـرة بـلا عمـل"، بالإضافـة الـى التطـور التكنولوجـي السـريع، ويتطلـب اكتسـاب مهـارات رقميـة متقدمـة في ظـل ضعـف برامـج التدريـب، وهنـاك انعكاسـات اجتماعيـة ونفسـية، حيـث البطالـة الطويلـة تـؤدي إلـى فقـدان الثقـة بالنفـس وتراجـع الطموحـات.

برامج تدريبية

وشـدد د. ديبـان على مجموعـة مـن الآليـات للتأهيـل الفعّـال للشـباب، وهـي تطويـر التعليـم المهنـي والتقنـي بمـا يتوافـق مـع احتياجـات السـوق المحليـة والدوليـة، واعتمـاد برامـج التدريـب العملـي داخـل المؤسسـات لإكسـاب الشـباب خبـرة مباشـرة، وتعزيـز المهـارات الرقميـة واللغـات لمواكبـة التحـولات التكنولوجيـة ودعـم ريـادة الأعمـال وتسـهيل إجـراءات تأسـيس المشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة، وتفعيـل برامـج التوجيـه والإرشـاد المهنـي منـذ المراحـل الدراسـية المبكـرة.وفيمـا يتعلـق بـأدوار الأطـراف الفاعلـة في تأهيـل الشـباب وتعزيـز دورهـم، بيـن الباحـث ديبـان، أن مـن أهـم الأدوار هـو الـدور الحكومـي، لجهـة وضـع سياسـات وطنيـة واضحـة، وتقديـم الحوافـز الضريبيـة والتشـريعية لتشـجيع توظيـف الشـباب، كذلـك دور المؤسسـات التعليميـة لجهـة تحديـث المناهـج وربطهـا بالمهـارات المطلوبـة في سـوق العمـل، وهنـاك دور هـام للقطـاع الخـاص يتمثـل بفتـح مجـالات التدريـب العملـي وتوفيـر فـرص العمـل المباشـرة، هـذا بالإضافـة إلـى دور المجتمـع المدنـي مـن خـلال إطـلاق المبـادرات الشـبابية والمشـاريع المجتمعيـة لتعزيـز الدمـج الاقتصـادي والاجتماعـي. حلـول ومقترحاتوذكـر بعـض الحلـول لتعزيـز انـدماج الشـباب، وهـي تطويـر المناهـج التعليميـة وربطهـا بمسـتجدات السـوق العالميـة، وإقامـة شـراكات تدريبيـة بيـن الجامعـات والقطـاع الصناعـي والتجـاري وتشـجيع ريـادة الأعمـال عبـر التمويـل الميسـر وحاضنـات الأعمـال، وتمكيـن الشـباب في المهـارات الرقميـة كالبرمجـة، وتحليـل البيانـات والتسـويق الإلكترونـي، وإنشـاء منصـات وطنيـة للتوظيـف والتوجيـه المهنـي تربـط بيـن الخريجيـن وأربـاب العمـل، ونشـر ثقافـة العمـل التطوعـي لاكتسـاب الخبـرة وبنـاء شـبكات مهنيـة.وختـم د. ديبـان حديثـه بالتأكيـد على أن تأهيـل الشـباب ودمجهـم في سـوق العمـل ليـس ترفـاً تنمويـاً، بـل هـو حجـر الأسـاس لإعـادة بنـاء سـوريا القويـة والمنافسـة في عالـم سـريع التغيّـر ،فالشـباب هـم الحاضـر النابـض والمسـتقبل الواعـد، وعقولهـم وسـواعدهم هـي الركائـز التـي سـتبني جسـور الغـد وتكتـب فصـول النهضـة السـورية الجديـدة، وبالاسـتثمار في هـذه الطاقـات، يمكـن لسـوريا أن ترسّـخ مكانتهـا بيـن الـدول الصاعـدة وتحقـق تنميـة شـاملة تسـتوعب طموحـات جميـع أبنائهـا.

طفولة بلا تعليم..

واقع الأطفال النازحين في سوريا

• الثورة – سيرين المصطفى:

خـلال سـنوات الحـرب في سـوريا، شـهدت مناطـق النـزوح انتشـاراً للأميـة بيـن بعـض الأطفـال، خاصـة في ظـلّ اضطرارالعائـلات للانتقـال المتكـرر، وانقطـاع أبنائهـم عـن المـدارس كان سـبباً مباشـراً لهـذه الظاهـرة.

إضافـة إلـى ذلـك، سـاهمت الظـروف الاقتصاديـة وبعـد المـدارس عـن أماكـن السـكن، فضـلاً عـن التحديـات الناتجـة عـن النـزوح، في تفاقـم مشـكلة الانقطـاع عـن التعليـم.

الأبعاد التعليمية والاجتماعية والنفسية للأمية

الأميـة ليسـت مجـرد فقـدان القـدرة على القـراءة والكتابـة، بـل تمتـد آثارهـا لتشـمل الجوانـب التعليميـة والاجتماعيـة والنفسـية للأطفـال. فهـي تحـدّ مـن فرصهم في متابعـة التعليم المسـتقبلي، وتُقيـد قدرتهـم على الحصـول على وظائـف لائقـة في المسـتقبل، مـا يعـزز دائـرة الفقـر.

قصص حيّة تعكس الواقع اليومي

تـروي أم محمـود، سـيدة مـن مخيـم أطمـة قصـة ابنتهـا البالغـة مـن العمـر 15 عامـاً، والتـي اضطـرت لتـرك التعليـم قبـل سـت سـنوات. تقـول الأم :إن ابنتهـا لـم تتمكـن مـن إكمـال سـوى صفيـن دراسـيين، وبالـكاد تجيـد القـراءة والكتابـة.

تعكـس هـذه القصـة التحديـات اليوميـة التـي يواجههـا الأطفـال النازحـون، حيـث يجبرهـم النـزوح على الانقطـاع عـن التعليـم، ممـا يزيـد مـن انتشـار الأميـة ويؤثـر على مسـتقبلهم.

الآثارالمستقبلية

يشكل الانقطاع عن التعليم تهديداً مباشراً لمستقبل الأطفال النازحين.

إذ يجـد هـؤلاء صعوبـة في العـودة إلـى المـدارس واسـتكمال مراحلهـم التعليميـة. كمـا تؤثـر الأميـة على المهـارات الأساسـية مثـل القـراءة والكتابـة، وتعيـق قدرتهـم على المشـاركة في الأنشـطة التعليميـة والاجتماعيـة.

على المسـتوى النفسـي، يؤكـد اختصاصيـون أن الأميـة تقلـل الثقـة بالنفـس وتزيـد شـعور الأطفـال بالعجـز أمـام أقرانهـم المتعلميـن، وقـد تدفـع بعضهـم -مسـتقبلاً- للانخـراط في أعمـال خطـرة أو شـاقة لا تضمـن لهـم الاسـتقرار أو الحمايـة.

استراتيجيات وحلول

لمواجهة الأمية يقترح ناشطون عدة حلول للتعامل مع الأمية بين الأطفال النازحين.

مـن أبـرز هـذه الحلـول إنشـاء مراكـز تعليميـة مؤقتـة ومتنقلـة في المخيمـات والمناطـق النائيـة، وتوفيـر أدوات ومـواد تعليميـة أساسـية للفئـات الأكثـر ضعفـاً.

بالإضافـة إلـى ذلـك، اقترحـوا تقديـم حمـلات توعيـة تسـتهدف الأسـر لتسـليط الضـوء على أهميـة التعليـم وتشـجيع الأطفـال على الاسـتمرار فيـه.

ومـن بيـن الوسـائل الحديثـة، اسـتخدام الهواتـف الذكيـة لتقديـم الـدروس للأطفـال، الذيـن لا يمكنهـم الوصـول إلـى المـدارس أو لا توجـد مـدارس قريبـة مـن أماكـن سـكنهم.

نحو تمكين الأطفال النازحين

تمثـل الأميـة وانقطـاع التعليـم لـدى الأطفـال النازحيـن في سـوريا قضيـة أساسـية تهـدد مسـتقبلهم وحياتهـم التعليميـة والنفسـية والاجتماعيـة.

لذلـك، أصبـح مـن الضـروري تدخـل المنظمـات الإنسـانية لتقديـم مشـاريع تعليميـة وداعمـة تشـمل أنشـطة تعليميـة ونفسـية تهـدف إلـى تمكيـن الأطفـال ومسـاعدتهم على اسـتعادة فـرص التعلـم وبنـاء مسـتقبل أفضـل.

قلب شجاع من تل أبيض ينال التكريم..

أبو عبد الله يثبت أن الإنسانية أقوى من المستحيل

• الثورة – إيمان زرزور:

في مشـهد جسّـد أسـمى معانـي التضامـن الإنسـاني، كـرّم وزيـر الطـوارئ وإدارة الكـوارث رائـد الصالـح المواطـن محمـود حمـود، الملقـب بـ"أبـو عبـدالله"، بعـد أن تمكـن بشـجاعة وإصـرار مـن إنقـاذ الطفـل علـي صالـح عبـدي (4 سـنوات) الـذي علـق في بئـر ارتوازيـة ضيقـة وعميقـة بريـف تـل أبيـض في محافظـة الرقـة. لـم يستسـلم أبـو عبـدالله لليـأس رغـم ضيـق البئـر الـذي لـم يتجـاوز قطـره 60 سـنتيمتراً وعمقـه 50 متـراً، فلجأ إلـى حيلـة بسـيطة عبـر إنـزال خرطـوم زراعـي مربـوط بحبـل ومـزود بكاميـرا صغيـرة، ليصـل إلـى مـكان الطفل ويسـحبه إلـى بـرّ الأمـان بعـد سـاعات طويلـة مـن العمـل المتواصـل. مبادرتـه هـذه تحولـت إلـى بارقـة أمـل وسـط محـاولات تقنيـة متعثـرة لـم تحقـق النتيجـة المرجـوة.

قـال الوزيـر الصالـح في كلمتـه إن مـا قـام بـه أبـو عبـدالله يرقـى إلـى مرتبـة الواجـب الوطنـي والإنسـاني، مؤكـداً أن الـوزارة أرادت بهـذا التكريـم إبـراز قيمـة الـدور الأهلـي في مواجهـة الكـوارث، وأن إنقـاذ حيـاة إنسـان واحـد هـو عمـل يسـتحق أعلى درجـات التقديـر.

مـن جانبـه، عبّـر حمـود عـن امتنانـه لهـذه المبـادرة، مؤكـداً أن مـا فعلـه لـم يكـن بحثـاً عـن مكسـب أو شـهرة، بـل التزامـاً بواجبـه تجـاه مجتمعـه ووفـاءً لضميـره الأخلاقـي، مضيفـاً: "لـن أتـردد يومـاً في تقديـم المسـاعدة، فحيـاة النـاس أغلـى مـن أي شـيء آخـر".

بهـذا الموقـف، أصبـح "أبـو عبـدالله" رمـزاً لشـجاعة الأفـراد العادييـن الذيـن يختـارون أن يكونـوا صانعـي الفـارق في أصعـب اللحظـات، وليؤكـد أن إنقـاذ الأرواح لا يحتـاج دائمـاً إلـى إمكانـات ضخمـة بقـدر مـا يحتـاج إلـى قلـب شـجاع وإرادة لا تعـرف المسـتحيل.

تدريب السيدات بمصياف على زراعته..

الفطر المحاري .. جدوى اقتصادية عالية

• الثورة – زهور رمضان:

يهتـم سـكان الريـف بشـكل عـام بالمشـاريع الصغيـرة التـي تـدر عليهـم أرباحـاً جيـدة تمكنهـم مـن مواجهـة مصاعـب ومتطلبـات الحيـاة الكريمـة وأعبائهـا، ومـن تلـك المشـاريع وأهمهـا في الآونـة الأخيـرة ربمـا هـو زراعـة الفطـر المحـاري لمـا لـه مـن جـدوى اقتصاديـة عاليـة نظـرا لسـهولة زراعتـه.

وفي هـذا السـياق أقامـت شـعبة الهـلال الأحمـر في مصيـاف مؤخـراً ورشـة عمـل حـول زراعـة الفطـر المحـاري في المنـزل بالتعـاون مـع المهنـدس عدنـان الهيبـة كـون زراعتـه سـهلة وذا قيمـة غذائيـة جيدة.وذكـر رئيـس شـعبة الهـلال الأحمـر بالمدينـة عمـار حسـامو أن الشـعبة سـتبقى على تواصـل مـع أعضـاء الورشـة لمتابعـة زراعـة الفطـر المحـاري خطـوة بخطـوة بإشـراف المهنـدس الزراعـي، لنحصـل على إنتاجيـة عاليـة بتكاليـف غيـر باهظـة.

وأكـد المهنـدس عدنـان الهيبـة الـذي أقـام هـذه الفعاليـة الزراعيـة لمجموعـة مـن سـيدات مدينـة مصيـاف، أن مشـروع زراعـة الفطـر المحـاري الزراعـي يمكـن أن يكـون مشـروعاً للأسـرة يقـام على مسـتوى المنـزل كمشـاريع صغيـرة أو يتـم توسـيعه ليصبـح مشـروعا اقتصاديـا على مسـتوى الدولـة وهـو مهـم جـدا مـن ناحيـة القيمـة الغذائيـة كالفيتامينـات والأمـلاح ويعـد مصـدر للبروتيـن كبديـل للحـوم.

قيمة غذائية

وأضـاف م. الهيبـة: يمكـن بـدء زراعـة الفطـر في المنـزل كتوفيـر تغذيـة للمنـزل مـن خـلال اختيـار نـوع الفطـر المـراد زراعتـه، ومـن الخيـارات الأكثـر شـعبية عنـد زراعـة الفطـر منزليـاً هـي فطـر شـيتاكي، وفطـر المحـار، والفطـر الأبيـض، ومـن ثـم يجـب شـراء بـذور وأبـواغ الفطـر.

وأضـاف: يمكـن زراعـة الفطـر بطـرق مختلفـة تبعـاً لوسـائط التنميـة المختلفـة الخاصـة بـكل نـوع، فمثـلاً فطـر شـيتاكي ينمـو في العـادة على الأخشـاب الصلبـة أو على نشـارة الخشـب الصلبـة، أمـا فطـر المحـار يمكنـه النمـو على القـش والفطـر الأبيـض ينمـو في السـماد العضوي.ولفـت إلـى وجـوب اختيـار الموقـع المناسـب لزراعـة الفطـر الـذي يسـاعد في نمـوه بشـكل صحيـح، إذ يحتـاج الفطـر لمـكان بـارد ومظلـم ورطـب، وعـادةً مـا يمكـن زراعـة الفطـر في المنـزل في الطابـق الأرضـي أو في خزانـة غيـر مسـتخدمة أو أي مـكان بـارد ومعتـم يمكـن مـن التحكـم في الحـرارة والرطوبـة في داخلـه.

جو زراعة خاص

وبيـن الهيبـة أن زراعـة الفطـر يمكـن أن تكـون في حـوض يتـم فيـه رفـع درجـة حـرارة المنطقـة للدرجـة المئويـة، وفي غضـون ثلاثـة أسـابيع يمكـن للبـذور أن تكـون متجـذرة وبمجـرد حدوث ذلـك يجـب تخفيـض درجـات الحـرارة إلـى 13- 16 درجـة مئويـة، ومـن ثـم تغطيـة البـذور بالتربـة العضويـة وتغطيـة التربـة باسـتخدام قطعـة قمـاش مبللـة ورش القمـاش بالمـاء كلمـا جـف، وبمجـرد إنتـاج الأبـواغ للفطـر وظهـور الفطـر الأبيـض الصغيـر فإنـه يمكـن ترطيـب الغرفـة والحفـاظ على درجـات الحـرارة بيـن 18-30 درجـة مئويـة لمسـاعدة الفطـر على النمـو الأمثـل، منوهـا بأنـه بعـد مـرور مـا يقـارب أسـبوع يعتبـر الفطـر جاهـزا للحصـاد، ويمكـن حصـاده باليـد مـن خـلال إزالتـه عـن الجـذع وتجنـب قطـع الفطـر بالسـكين لأنـه مـن الممكـن منـع الفطـر مـن النمـو مـرة أخـرى.

أمراض فطرية

وأوضـح م. الهيبـة إمكانيـة إصابـة نباتـات الفطـر بالعديـد مـن الآفـات والأمـراض، وبالتالـي تعتبـر الوقايـة أفضـل طريقـة للسـيطرة على هـذه الآفـات، من خـلال تنظيـف منطقـة النمـو جيـداً واسـتخدام أدوات الزراعـة والسـماد النظيـف والبكتيريـا النقيـة غيـر الملوثـة، ويمكـن في حـال ظهـور أي أعـراض وجـود آفـة أو مـرض التحكـم بـه على الفـور مـن خـلال الـرش الآمـن للفطـر، ويمكـن اسـتخدام الرشاشـات العشـبية أي المصنوعـة مـن الأعشـاب، إذ تعتبـر آمنـة ويمكـن رش الفطـر بهـا ومـن ثـم تناولـه على الفـور.

رسالة من تحت الماء للجمعية العمومية

آراء ومقترحات الخبرات الكروية من الشهباء لمؤتمر اتحاد الكرة

علي الشيخ ديب

نهاد البوشي

خالد دلو

علاء مروح

الثورة – عبد الرزاق بنانه:

نقطة تحوّل تنتظر كرة القدم السورية، ستتوضح معالمها من خلال المؤتمر الاستثنائي للجمعية العمومية لاتحاد كرة القدم، الذي سيقام لأول مرة بعد التحرير، والذي يحمل بين طياته المزيد من الأفكار والقرارات التي تهم مستقبل الكرة السورية وينتظرها الشارع الرياضي بفارغ الصبر. مدينة الشهباء التي رفدت المنتخبات الكروية باللاعبين والخبرات على مدى السنوات الماضية، وكانت السبّاقة في تحقيق الإنجازات للكرة السورية، تعد ركيزة أساسية في إعادة البناء من جديد.

(الثورة) كان لها وقفة مع عدد من الخبرات التي ناقشت بشفافية الطروحات التي من المتوقع أن تكون على بساط البحث في مؤتمر الجمعية العمومية من خلال السطور التالية.

إلغاء الهبوط

علي الشيخ ديب لاعب دولي، مدير الكرة بنادي الحرية تحدث قائلاً: نحن مع قرار إلغاء الهبوط هذا الموسم، لأسباب عديدة، أهمها الظلم الذي لحق بعدد من الأندية بسبب توقف النشاط الكروي، ولعب الدوري من مرحلة واحدة فقط، ونادي الحرية سبق أن تعرّض للظلم سنوات عديدة، وكان آخرها في الموسم قبل الماضي، ورغم الوعود بعدم الهبوط إلا أن المؤتمر لم يوافق على استثناء نادينا من الهبوط، ونحن بدورنا لا نتمنى أن يُظلم أي نادٍ، ونحن مع قرار إضافة ناديين جدد من أندية الدرجة الأولى المحررة، بهدف توسيع القاعدة الكروية، وإعطاء الفرصة لبعض اللاعبين لإثبات موهبتهم، بالنسبة لطرح إقامة الدوري على مجموعتين، أعتقد أنه الأفضل، بشرط أن تتوزع فرق المدينة الواحدة على المجموعتين، ويتأهل إلى الدور الثاني، فريقان أو ثلاثة من كل مجموعة، تلعب فيما بينها بطريقة الدوري من مرحلة واحدة لتحديد البطل.

وبالنسبة لاستقدام اللاعبين الأجانب من الخارج، نحن حتماً مع اللاعبين المحليين فقط، لكن المشكلة هي بالمبالغ الكبيرة والخيالية التي يطالبون بها، وبعض الأندية عاجزة عن تحقيق طلباتهم، وفي هذه الحالة يمكن استقدام عدد من اللاعبين الأجانب قد يحققون الفائدة في بعض المراكز، وبأسعار أقل بكثير، وبالنسبة لأعمار اللاعبين أتمنى أن تكون مفتوحة للجميع، لأن كرة القدم تعتبر مورد رزق للبعض، علماً بأن الحرية يملك عدداً كبيراً من الشباب المواهب،

وأخيراً أتمنى الاستفادة من بعض الخبرات التي استبعدت من العمل في اتحاد كرة القدم في السنوات الماضية، وهي تحمل المؤهلات والكفاءة اللازمة لقيادة المرحلة الجديدة بعد التحرير، وخاصة اللاعبين الدوليين الذين يملكون الخبرة الإدارية في العمل، وأتمنى وجود بعض رجال الاقتصاد بين أعضاء الاتحاد، لتقديم الدعم المالي الذي يعود بالفائدة، للمساهمة في تطوير الكرة السورية، وأتمنى على أعضاء اتحاد كرة القدم الجدد، أن يكون من أهم أولوياتهم تطوير الملاعب في كل المحافظات، لأنها تساهم في بناء البنية الأساسية لكرة قدم حديثة.

الدوري من مرحلة واحدة

نهاد البوشي لاعب دولي، مدير الكرة بنادي أهلي حلب تحدث قائلاً: نادي أهلي حلب مع إلغاء الهبوط هذا الموسم، ومع قرار اشتراك ناديين جدد من الأندية المحررة، بعد تسجيلهما رسمياً ضمن اللوائح الرسمية لدى الفيفا، وأتمنى من مؤتمر اللعبة الموافقة على إقامة الدوري من مجموعة واحدة، بحيث يلعب النادي (15) مباراة في مرحلة الذهاب، ومثلها في الإياب، وبذلك يشارك اللاعب في (30) مباراة رسمية، ما عدا مباريات الكأس، وهي تحقق الفائدة المرجوة، أما في حال تقسيم الفرق على مجموعتين، فسيلعب كل نادٍ في كل مرحلة سبع مباريات فقط، ومثلها في الإياب وهي لا تكفي. قبل التفكير باستقدام لاعبين من الخارج، أتمنى أولاً أن نعمل على تجهيز ملاعبنا، وتطوير لاعبينا ومدربينا، والبنية التحتية، وبعد ذلك نفكر باللاعب المحترف الخارجي، ناديا يملك مجموعة من اللاعبين الشباب الموهوبين، وهم يمثلون المنتخبات الوطنية، ولا يوجد بفريقنا لاعبون تزيد أعمارهم عن (30) عاماً، ورغم ذلك نتمنى ترك أعمار اللاعبين مفتوحة. وأتمنى أن يكون لمدينة حلب أكثر من عضو في الاتحاد الجديد، لأنها تملك الخبرات الكروية المؤهلة للمساهمة في إعادة ألق الكرة السورية، وأن يترشح الأفضل الأنسب لتمثيل هذه المدينة.

اللاعب الأجنبي ضمن ضوابط

خالد دلو حكم دولي، رئيس اللجنة الفنية تحدث قائلاً: نحن مع إلغاء الهبوط هذا الموسم، نتيجة للظروف التي مرّت بها البلاد بعد التحرير، ونحن مع قرار صعود ناديين للدوري الممتاز، من الأندية المحررة التي عاشت تحت القصف، لتكريم هذه الأندية، بالنسبة للتعاقد مع لاعبين جانب، له مردود سلبي إذا كانت هذه التعاقدات مع لاعبين لا يملكون المؤهلات الفنية، ومردود إيجابي إذا كان اللاعب المتعاقد معه مستواه الفني جيداً، ويساهم في تطوير اللعبة، وأتمنى في حال موافقة المؤتمر على السماح للأندية بالتعاقد مع اللاعبين الأجانب، أن تكون هناك ضوابط وأسس فنية ومالية، حتى لا تتعرّض الأندية للشكوى للاتحاد الدولي، كما حدث مع عدد من الأندية في السنوات السابقة، موضوع أعمار اللاعبين الذين يحق لهم المشاركة في الدوري يجب أن تكون هناك دراسة مستفيضة له من قبل الخبرات، وهي الأقدر على تحديد الفائدة المرجوة، وبالنسبة لفقرة الانتخابات لأعضاء اتحاد الكرة، نحن مع نظام اللوائح، إذا كان يصب في مصلحة الكرة السورية بشكل عام، ومدينة حلب بشكل خاص، أما موضوع أن يكون أربعة أعضاء مقيمين من دمشق، كما كان في السابق، فنحن حتماً لن نكون مع هذا القرار، وكذلك الأمر بالنسبة لشرط أن يكون رئيس الاتحاد من دمشق حصراً، ونحن نقول إنه يجب أن يكون سورياً ومن أي محافظة.

الانتخابات ضمن القوائم

علاء مروح حكم سابق، رئيس مكتب ألعاب الكرات في مديرية الرياضة والشباب في حلب، تحدث قائلاً: نحن مع إلغاء الهبوط لأن الموسم الماضي كان استثنائياً بكل شيء، والدوري في الموسم الماضي لم يلعب سوى من مرحلة واحدة، وشهد التحرير الذي أعاد الكرامة للرياضة السورية بشكل عام، ولكرة القدم بشكل خاص، وأتمنى على أعضاء الجمعية التصويت على إضافة ناديين من أندية الدرجة الأولى، وهو تكريم كريم من أعضاء المؤتمر، للظلم الذي تعرّضت له هذه الأندية، وبذلك يصبح عدد أندية الدرجة الممتازة (16) نادياً، تقسم على مجموعتين، تلعب بنظام الدوري ذهاباً وإياباً، على أن يتأهل من كل مجموعة ناديان، يلعبان فيما بينهما على بطولة الدوري، وأتمنى على أعضاء المؤتمر الموافقة على استقدام ثلاثة لاعبين أجانب لكل نادٍ، يكونون على مستوى عالٍ فنياً، لزيادة الفائدة للكرة السورية، وأن تكون هذه التعاقدات ضمن ضوابط وشروط، تضعها بعض الخبرات الكروية، واعتماد نظام القوائم هو الأفضل في الانتخابات، فهو يحقق الانسجام والتفاهم بين أعضاء المجموعة الواحدة، مما ينعكس إيجاباً على تطوير الكرة السورية، وموضوع وجود أربعة أعضاء مقيمين في دمشق، كما في السنوات السابقة، هو غير مفيد، وساهم باستبعاد عدد من المحافظات، التي تملك التاريخ الكروي، عن عضوية الاتحاد، أضف إلى ذلك أنها كانت صاحبة القرار بالتصويت على معظم القرارات، وهذا ما ساهم بتراجع الكرة السورية في السنوات الأخيرة، نتمنى من أعضاء المؤتمر والمهتمين باللعبة والخبرات الكروية، فتح صفحة جديدة، وتقديم كل الدعم والإمكانيات لاتحاد كرة القدم للنهوض بالكرة السورية نحو الأفضل.

انطلاق دورة سلة حلب دون (16) عاماً

الثورة – ريم عبدو:

انطلقت منافسات دورة حلب للذكور، دون (16) عاماً (دوري الشهيد غيث الشامي) التي تقيمها اللجنة الفنية، على أرض ملعب نادي الجلاء بالعزيزية، بمشاركة تسعة أندية تمّ تقسيمها إلى مجموعتين، ضمت الأولى: الأهلي (1) والجلاء والنواعير والكرامة واليرموك، والثانية: الحرية والعروبة والأهلي (2) وستيب أب.

وشهد اليوم الأول مباراة واحدة، جمعت الكرامة واليرموك، حيث تمكن الكرامة من الفوز بنتيجة (89-37) فيما تقام اليوم مباراتان، فيلتقي العروبة مع الحرية، والنواعير مع الجلاء، ويلتقي غداً الجمعة اليرموك مع الأهلي (1)، ويوم السبت الأهلي (2) مع ستيب أب.

أما دوري سلة حلب للإناث دون (16) عاماً، فاقتصرت المشاركة على أندية الحرية والجلاء والعروبة والأهلي، ففي ملعب نادي الجلاء بالعزيزية، شهد اليوم الافتتاحي فوزاً كبيراً للحرية على العروبة (70-43).

وتقام غداً المباراة الثانية بين الأهلي والعروبة، ويلتقي السبت الحرية مع الجلاء، والإثنين الجلاء مع الأهلي، ويختتم الدورالأول يوم الأربعاء القادم بمباراتين، تجمع الأولى العروبة مع الجلاء، والثانية الأهلي مع الحرية، ومع نهاية الدور الأول يتم تحديد المراكز من الأول إلى الرابع، فيلتقي في نصف النهائي، الأول مع الرابع، والثاني مع الثالث، وتختتم البطولة يوم الأحد(31) آب بمباراة المركزين الثالث والرابع، تليها المباراة النهائية الساعة السابعة مساءً.

ثلاث ذهبيات للكاراتيه عربياً

الثورة – مجد الشيخ:

توّج منتخبنا الوطني للكاراتيه، مشاركته في نزالات البطولة العربية، لفئات الأشبال والناشئين والشباب تحت (21) عاماً التي يستضيفها الأردن، بثلاث ذهبيات وفضيتين وعشر برونزيات، وقد جاء سجل الميداليات كما يلي:ثلاث ميداليات ذهبية: توّج بها كل من فواز بني مرجة بوزن (-67) فئة (+18) وجودي عصفورة بوزن (-58) فئة (-18) وميس قره فلاح بوزن (-55) فئة (+18). وتوّج بالفضة كل من أوس العبيد بوزن (-75) فئة (+18) بعد اضطراره للانسحاب من المباراة، بسبب الإصابة، ونور شنان بوزن (+76) فئة (-18). كما توّج بالميداليات البرونزية، كل من: ليدي عصفورة بوزن (-50) فئة (+18)، وريم سليمان بوزن (-53) فئة (-18)، ناصر صقر بوزن (-55) فئة (+18)، وأحمد المحمد بوزن (-75) فئة (+18)، وإبراهيم المسالمة بوزن (-55) فئة (-18)، وعمر العثمان بوزن (-61) فئة (-18)، وعامر البني بوزن (-68) فئة (-18)، ومحمد خرمة بوزن (-76) فئة (-18)، وعبد الملك صالح بوزن (+84) فئة (+18)، ومحمد عبد المنعم إبراهيم في (كاتا) الفردية. تجدر الإشارة إلى أن منافسات البطولة العربية تجري في صالة الجامعة الألمانية بمشاركة (500) لاعب ولاعبة، يمثلون منتخبات (12) دولة عربية هي: سوريا والأردن والجزائر والبحرين والعراق ولبنان وليبيا وفلسطين وقطر والسعودية والإمارات واليمن.وسيشارك منتخبنا في أعقاب انتهاء منافسات البطولة العربية، غداً الجمعة، في بطولة غرب آسيا للكاراتيه التي يستضيفها الأردن أيضاً يومي (24-25) الشهر الحالي، وستشارك في منافساتها عشر دول هي: سوريا والأردن وفلسطين والعراق والسعودية واليمن ولبنان والبحرين والإمارات وقطر.

مهرجان «كأس النصر»

يرسخ ثقافة القوة ويحتفل بإصرار الرياضة السورية

• الثورة – علاء حسن ولانا الهادي:

في مشهد احتفالي مميز، انطلقت فعاليات «مهرجان النصر للقوة الرياضية» في صالة الجلاء بدمشق، وسط مشاركة لافتة، وحضور جماهيري غفير، جسّدوا من خلاله قوة الإرادة السورية، وتصميم أبطالها على الحياة والمنافسة، وذلك برعاية وزارة الرياضة والشباب.

وقد شهد حفل الافتتاح حضوراً رسمياً واسعاً، حضره كل من وزير الرياضة والشباب محمد سامح الحامض، ووزير المالية محمد يسر برنية، ومحافظ دمشق ماهر مروان، بالإضافة إلى مشاركة سفراء كل من تركيا، إندونيسيا، وقطر، ما أضفى بعداً دولياً ورسالة انفتاح على الحدث، الذي لم يكن محلياً فقط، بل امتدّ صداه إلى أبعد من ذلك.

وتميزت فعاليات المهرجان بعروض رياضية قوية ومبهرة، عكست مستوى عالياً من الاحترافية والإعداد البدني، حيث شملت بناء الأجسام والجودو والملاكمة والفنون القتالية المتنوعة والكاراتيه ورفع الأثقال والمواي تاي.

كما قدّمت الفرق والرياضيون والرياضيات عروضاً استعراضية حماسية، شكّلت لوحات فنية رياضية، عبّرت عن روح التحدي والإبداع، وأكدت أن الرياضة السورية لا تزال تنبض بالعطاء رغم كل التحديات.

وفي تصريح لوزير الرياضة والشباب، محمد سامح الحامض، أكد أن ألعاب القوة والألعاب الفردية تعاني من تهميش طويل، ولم تأخذ حقها، كما هو حال كرة القدم وكرة السلة، رغم ما تقدمه من نتائج وإنجازات كبيرة، مؤكداً على تقديمهم الدعم المناسب لهذه الألعاب بالشكل الذي تستحقه، والعمل على تخصيص موارد وتغطية إعلامية أكبر لها، خلال المرحلة القادمة، كونها تمثل جوهر الرياضة الحقيقية وروح التحدي الفردي.

بدوره أعرب سفير جمهورية إندونيسيا في سوريا عن سعادته البالغة بالمشاركة في هذا الحدث الرياضي المميز، مؤكداً أن وجوده في صالة الجلاء لم يكن مجرد حضور بروتوكولي، بل دليل حي على عمق العلاقات التاريخية والصداقة الصادقة التي تجمع الشعبين السوري والإندونيسي.

من جانبه قال مدير مكتب ألعاب القوة في وزارة الرياضة والشباب، مجد مغربي، إنه سعيد جداً بهذا الحضور الرسمي والدبلوماسي الذي يرسخ عمق العلاقات التاريخية، معتبراً أن هذا الحضور في مثل هذا المهرجان يعزز من مكانة الرياضة السورية في المحافل العربية والدولية.

كرة البرتقالي ورؤية للبناء والتطوير

الدباس: فكرة أولية لبحث خطط العمل

المحروس: تنظيم الفئات والبناء على المدى البعيد

• الثورة – هشام اللحام:

تسعى إدارة نادي الوحدة، إلى بناء وتطوير كرتها بشكل علمي، وفق خطط متعددة الأهداف، وكانت الخطوة الأولى بتكليف الكابتن نزار محروس بالإشراف على اللعبة الشعبية الأولى بشكل عام، والتنسيق معه لوضع خارطة طريق للنهوض بكرة البرتقالي بكل فرقها وفئاتها، وخاصة الفئات العمرية التي لم تأخذ حقها من الاهتمام في السنوات الماضية، لأسباب مختلفة أهمها المادية، وقد عقدت اللجنة الفنية التي تم تشكيلها مؤخراً، اجتماعاً مع كوادر النادي، للانطلاق إلى المرحلة الجديدة.

حول هذه الخطوات وخطط الإدارة، والمشرف الفني، تحدث لـ الثورة كل من رئيس النادي غياث دباس، والكابتن نزار محروس. رؤية وكوادر الدباس رئيس مجلس إدارة البرتقالي قال:تم تشكيل لجنة فنية لتطوير كرة القدم بالنادي، بإشراف الكابتن نزار محروس، وقد عقدنا اجتماعاً مع كوادر النادي، وقد تحدث إليهم الكابتن نزار لبيان رؤيته الفنية، والأسس التي سيكون عليها العمل، وخاصة فيما يتعلق بالفئات العمرية والقواعد، التي أعدها أمراً مهماً، علماً أنه لم يتم تشكيل الكوادر الفنية للفرق للموسم القادم. تنظيم عمل الفئات وقال نزار محروس المشرف الفني:لقاؤنا مع الكوادر هدفه الأول طمأنة الجميع أننا لن نجري أي تغيير مبدئياً، بالنسبة لمشرفي الأشبال والناشئين الذين يلعبون حالياً بالدوري، حيث سنعطيهم فرصة حتى نهاية الذهاب، وسيكون هناك تقييم لعملهم، كما سيكون هناك ترميم وتشكيل كوادر للفئات الأخرى، وقد بيّنا في الاجتماع أنه سيكون هناك تنظيم لعمل القواعد، حيث ستكون هناك هيكلية جديدة، وتعيين مشرفين يتابعون عمل مدربي الفرق، وتنفيذ الخطط الموضوعة، حتى يكون هناك تنسيق وتكامل في العمل.وأضاف المحروس: للأسف أكبر عقبة تواجهنا هي عدم وجود ملعب تدريبي، وقد تحدثنا إلى رئيس النادي غياث دباس، بضرورة إنجاز ملعب العشب الصناعي، الموجودين به منذ فترة طويلة، بالإضافة إلى تأمين التجهيزات وأدوات التطوير والتدريب الحديثة، وهو مشكور يبذل جهداً كبيراً، ويسعى إلى تأمين كل الأمور اللازمة للانطلاق بشكل جيد. ومن المؤسف أن نادياً بحجم نادي الوحدة لا يوجد فيه ملعب صالح للتدريب ؟! والكل يعرف حال ملعب العشب الطبيعي السيئ جداً، ونأمل أن تُحل مشكلة الملاعب، وإلا ستكون أمور العمل معقدة. سنعمل بسياسة الخطوة بخطوة، ولن نستعجل، سنصحح الأخطاء السابقة ثم يكون العمل على البناء والتطوير، فالعمل شاق ويتطلب هدوءاً وصبراً وتعاوناً من الجميع، والله الموفق.

ياسر مصطفى مدرباً لمنتخبنا الكروي الناشئ

• الثورة – أنور الجرادات:

مهمة جديدة كبيرة، ستكون أمام المدرب المحلي ياسر مصطفى، بعد صدور قرار تعيينه مدرباً لمنتخبنا الكروي الناشئ، بعد الثقة التي نالها من قبل القائمين على شؤون كرتنا، وإن كان هذا القرار صادماً لشارعنا الكروي، إلا أنه سيشكل تحدياً له، بعدما بصم مع العديد من أندية الدرجة الأولى، حيث ساهم بصعودها للدوري الممتاز، ومن هنا جاءت الثقة بتكليفه بهذه المهمة الوطنية.

ووفقاً لقرار التعيين الصادر عن الاتحاد، فقد تم تعيين الكابتن ياسر مصطفى، مدرباً للمنتخب الوطني للناشئين، ومعه مديراً للمنتخب زياد عجوز، وإدارياً عاماً شادي حاج إبراهيم، ومدرباً مساعداً عبد الله السلمان، ومدرباً مساعداً ثانياً أمجد حاج عبدو، ومدرباً لحراس المرمى بسام دشان، ومعداً بدنياً أيهم الهترة، ومعالجاً فيزيائياً ياسر محيو، ومنسقاً إعلامياً ناصر محمد الخطيب، مسؤولاً عن التجهيزات أوس محمد.

وأوضحت الأمانة العامة لاتحاد الكرة، أن تشكيل الجهاز الفني والإداري للمنتخب يأتي تمهيداً لبدء التجمّع الإعدادي للمشاركة في الاستحقاقات الخارجية المقبلة، وعلى رأسها تصفيات كأس آسيا التي ستقام في السعودية (2026).

وفي أول تعليق له، أعرب مدرب المنتخب ياسر مصطفى، عن فخره واعتزازه بثقة اللجنة الاستشارية المسؤولة عن إدارة شؤون اتحاد الكرة، والأمانة العامة لاتحاد الكرة ولجنة المدربين، لتكليفه بقيادة المنتخب في هذه المرحلة المفصلية.

وقال المصطفى: إن المرحلة المقبلة تتطلب تضافر الجهود من جميع الأطراف، لإطلاق مسار جديد في بناء منتخب ناشئ يمثل سوريا بصورة مشرفة، واكتشاف جيل جديد من العناصر المميزة التي تمتلك قدرات عالية، تؤهلها لتمثيل الكرة السورية بالصورة المأمولة.

وأشار إلى أن المنتخب يستعد حالياً لخوض مشاركة مهمة في تصفيات كأس آسيا التي ستقام في السعودية، التي تُعد محطة بارزة في أجندة البطولات الآسيوية، وتُسهم في إبراز المواهب ورفد المنتخبات الوطنية بالعناصر الواعدة.

وأضاف مدرب المنتخب الوطني، أن المسؤولية كبيرة، لكنه يراهن على العمل الجماعي والانسجام بين أعضاء الجهاز الفني والإداري، الذي يضم نخبة من الكفاءات الوطنية، من أجل تأسيس قاعدة سليمة، وفق معايير علمية دقيقة تضمن اختيار أفضل العناصر.

وأوضح مدرب المنتخب المصطفى أنه سيبدأ خلال الأيام المقبلة بوضع خطة إعداد شاملة، بالتنسيق مع الطاقم الفني والإداري، تتضمن مراحل متعددة، تبدأ بعملية الاستكشاف والاختبارات الفنية والتقنية، يليها خوض مباريات تجريبية داخلية وخارجية، وصولاً إلى اختيار التشكيلة النهائية التي ستحمل طموحات الجميع، وتمثل النواة المستقبلية للمنتخبات الوطنية.

يشار إلى أن منتخبنا الوطني للناشئين، الذي سيشارك في تصفيات كأس آسيا، جاء في المجموعة السابعة، التي تضم إلى جانبه منتخبات: عُمان وأفغانستان ونيبال، إضافة إلى ميانمار البلد المضيف لمباريات المجموعة، التي ستجري في تشرين الثاني المقبل، ويذكر أن نظام التصفيات ينص على تأهل أبطال المجموعات السبع فقط إلى النهائيات الآسيوية.

الثورة
Al-Thawra
نحو إعلام سوري حر
thawra.sy
www.thawra.sy
الخميس
27 صفـر 1446 هـ
21 آب 2025 م
العدد 17912

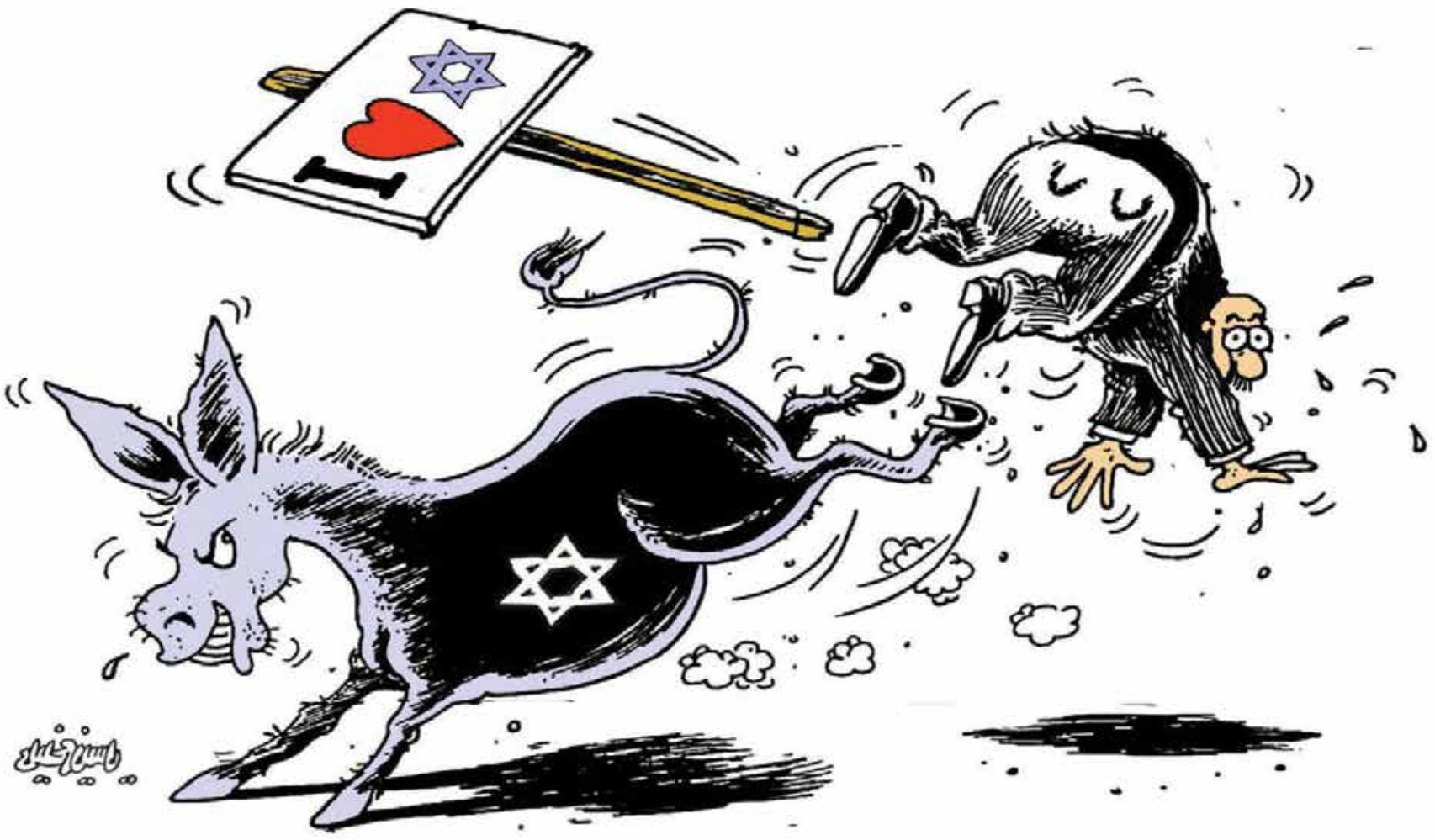

التشكيلية سماح زرزور تعبّر بلوحاتها عن الفن وجمالياته

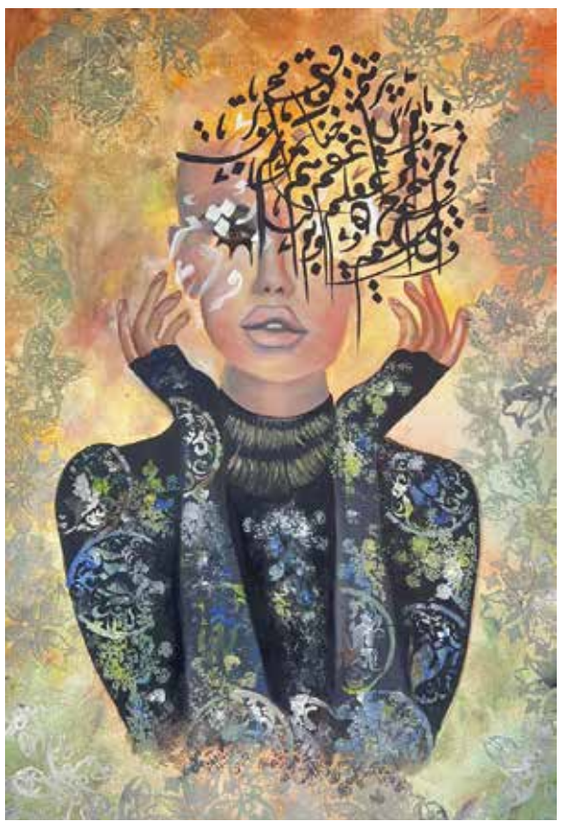

• **الثورة – همسة زغيب:**

تمتلك الفنانة التشكيلية الموهوبة سماح زرزور قدرة فطرية على التعبير عن أفكارها ومشاعرها من خلال الفن التشكيلي، وتتميز بحس فني عالٍ وقدرة على استخدام الألوان والظلال والخطوط لإنشاء أعمال فنية تعكس من خلالها رؤيتها للعالم.

تعبّر بلوحاتها عن الفن وجمالياته بمشاعر قوية، مطلقة من حبها للفن لرؤية الجمال في العالم من حولها واستخدامه في أعمالها، الأمرالذي دعّمته بدراسة أكاديمية بمعهد أحمد وليد عزت بالسعودية حيث كانت تعيش طفولتها.

أوضحت التشكيلية زرزور لصحيفة الثورة أن شغفها بالرسم بدأ منذ الطفولة وتحول إلى أسلوب حياة، تجسّد في لوحاتها المرأة القوية والصامدة، بحزنها وفرحها فهي الأم والوطن، ما يضفي جمالاً على اللوحة وتعبرعن ذاتها كامرأة، تحاكي أهمية وجودها بالحياة وتعبّر عن قيمة العائلة والأصدقاء، ورسمت مواضيع عن التراث والبيئة الدمشقية والبيت العربي القديم والطبيعة، كما اعتمدت الخط العربي والزخرفة لأنها تحبه وتعلمته من طفولتها.

وبينت أنها تعتمد مدارس فنيه متعددة لكن المدرسة التعبيرية مميزة بالنسبة لها، وترسم بريشتها الصغيرة طيفاً لونياً يعطي السعادة والفرح ويعبر عن مشاعرها وأحاسيسها المختلفة، بأساليب وتقنيات متنوعة بالرصاص والفحم والاستيلاء والزيتي والأكريليك وبألوان الأزرق الهادئ، ما يعكس بالنسبة إليها السلام والهدوء والسكينة، بينما الوردي المفعم بالأمل فيرمز إلى التفاؤل والفرح، ويعبر الأحمر عن القوة والعاطفة وفيه الحبّ والتفاؤل وكلّ اللحظات المبهجة في الحياة.

شاركت الفنانة التشكيلية سماح زرزور بالعديد من المعارض الفردية والمشتركة، منها معرض ريشة نواعم وجوري وياسمين، ومعرض الربيع السنوي الشبابي، ولها مشاركة بلوحة جدارية «طوفان فلسطين» بمشاركة 15 فناناً تشكيلياً، كما نظّمت ورشاً لتعليم الرسم، وتؤكد أنها تقوم بذلك بهدف نشر الحبّ والسعادة وتنمية الذائقة الإبداعية.

إبداع فني يجسد الطبيعة في «حدائق مصغرة»

• **الثورة – عبير علي:**

بدأت روان الحباس قبل عامين رحلة فنية فريدة من نوعها، محوّلة شغفها بالطبيعة إلى مشروع مبتكر يحمل اسم «التيراريوم»، أو «الحديقة المصغرة داخل بيت زجاجي»، يجسد تناغماً رائعاً بين الفن والطبيعة، ويُضفي لمسة جمالية دافئة على كل زاوية من زوايا الحياة.

وفي حديثها إلى صحيفة الثورة تشير إلى أن شغفها بالنباتات لم يكن صدفة، فوالدها مهندس زراعي، تربت وهي تراه ينسق الحدائق مع مجموعة من المهندسين، ما زرع فيها حبّ الطبيعة، وأصبحت النباتات جزءاً أساسياً من حياتها.

تسعى من خلال مشروعها إلى تقديم قطع «تيراريوم» فريدة وعميقة المعنى، فلا تكتفي أن تكون مجرد نباتات في أحواض، بل تعتبر كلّ قطعة قصّة حيّة تعيش مع الفرد لعشرات السنين، تقول: «أحب أن أرى كيف يمكن للنباتات أن تعبرعن مشاعرالحبّ والصداقة، هي هدايا تحمل روح الحياة».

تقدّم روان تصميمات تيراريوم بأحجام وأشكال متنوعة، وتعتمد في عملها على مجموعة من المواد بعناية فائقة تضمن نجاح مشروعها، وتشمل: نباتات داخلية مختارة بعناية مثل الصباريات والعصاريات التي تتحمل الظروف الداخلية، أحواض زجاجية وخشبية تتنوع أشكالها لتلائم كلّ ذوق، طبقات من الحصى والرمل والتربة التي توفر البيئة المثالية للنباتات، لمسات ديكور صغيرة تزيد من جمالية كلّ حوض، مثل الأحجار الملونة والمجسمات، لتُضفي روحاً فنية وفريدة.

ولفتت إلى أن يكون لكلّ بيت زاوية طبيعية حيّة تشع بالبهجة وتذكّرنا أن الحياة دائماً تنمو وتزدهر حتى في أبسط التفاصيل، إذ تساهم «حدائقها المصغرة» في إدخال الطبيعة إلى المنازل.

تستمر روان بفضل شغفها وموهبتها، في تقديم السعادة والجمال من خلال «حدائقها المصغّرة»، فكل «تيراريوم» هو حكاية تعكس الحبّ والفن، هي ليست مجرد قطع ديكور، بل قصص حيّة تمنح الحياة معنى وجمالاً.

وفاة «القاضي الرحيم»..

• **الثورة:**

تمّ الإعلان عن وفاة «القاضي الرحيم» فرانك كابريو «1936»، وقد شارك حسابه الرسمي على إنستغرام بيان خبر وفاته، وجاء فيه: «فرانك كابريو رحل بسلام عن عمر 88 عاماً بعد معركة طويلة وشجاعة مع سرطان البنكرياس».

كابريو الذي اعتزل العمل القضائي في شهر كانون الثاني الماضي، وجه قبل أيام من وفاته رسالة عاطفية إلى متابعيه، طالباً منهم الدعاء له بعد تدهور حالته الصحية.

تمتد مسيرته إلى أربعة عقود قضاها في خدمة العدالة، أشغل منصب قاضٍ في محكمة مدينة بروفيدنس بولاية رود آيلاند الأميركية على مدى 38 عاماً، كما اشتهر عالمياً عبر برنامجه التلفزيوني «Caught in Providence»، الذي نقل جلساته القضائية وأسلوبه الإنساني في التعامل مع الناس، فكان يخفف أو يتنازل عن الغرامات مراعاةً لظروفهم، وقد حصدت مقاطع جلساته ملايين المشاهدات عالمياً، لما حملته من مواقف إنسانية صادقة.

نواعير حماة.. ذاكرة الماء وصوت التراث

• **الثورة – سرحان الموعي:**

تُعد نواعير حماة من أبرز المعالم الأثرية والسياحية التي تشتهر بها المدينة، تنتشر على ضفاف نهر العاصي وتدور مع مجرى مياهه باستمرار، فتمنح المكان سحراً خاصاً وعبقاً تراثياً متفرداً.

ويشير الحرفي يحيى الظاظا، الذي يواصل العمل في صناعة النواعير بمقاسات متعددة، إلى أن الناعورة تتألف من عجلة خشبية ضخمة تدور بقوة تيارالنهر، وتُثبت عليها صناديق خشبية تُعرف بـ «الدلاء» أو «الغرف»، ومع دوران العجلة، تمتلئ هذه الصناديق بالماء ثم تُفرغ حمولتها في قناة علوية تسمى «الساقية»، لينساب منها الماء عبر أقنية متفرعة تسهم في ري المدينة وأراضيها الزراعية.

وأوضح أن الناعورة تؤدي وظيفة أساسية تتمثل في رفع مياه العاصي إلى مستوى أعلى من مجراه الطبيعي، نظراً لانخفاضه الكبير داخل أراضي حماة مقارنة بالحوض المحيط به، وهو ما جعلها أداة حيوية للاستفادة من مياه النهر عبر التاريخ.

وفيما يتعلق بالأخشاب المستخدمة في صناعتها، بيّن أن لكلّ جزء نوعاً خاصاً، فالقلب يُصنع من خشب الجوز، فيما تُستخدم أخشاب المشمش والصنوبر في الأجزاء الأخرى لمرونتها، أما الأذرع والوشاحات فتُصنع من خشب الحور الطويل لضمان القوة والمتانة.

وأشارالظاظا إلى أن مديرية النواعير في مجلس مدينة حماة نفذت مؤخراً أعمال تأهيل لعدد من النواعير البارزة، من بينها: القاق، الدوالك، الخضورة، الدهشة، الجعبرية، الكيلانية، المأمورية، الجسرية، البشريات والمحمدية، مؤكداً أن الإقبال على اقتناء مجسمات النواعير يزداد باستمرار لما لها من أثر إيجابي في وجدان الناس ورمزيتها العريقة في ذاكرة المدينة.

الثورة
Al-Thawra
نحو إعلام سوري حر
thawra.sy
★ رئيس التحرير
نور الدين الإسماعيل
★ مدير التحرير
هني الحمدان
★ أمينا التحرير
ناصر منذر - عادل عبد الله
دمشق - دوار كفرسوسة فاكس: 2150428 - ص.ب: 2448 - هاتف: 2150510 - 2151062 - 2138534 - 2138535
للإعلان: المؤسسة العربية للإعلان بدمشق ومكاتبها في المحافظات / هاتف: 2225219

للإعلان: المؤسسة العربية للإعلان بدمشق ومكاتبها في المحافظات / هاتف: 2225219